



دَعْوَةُ الْحَقِّ

رابطة العالم الإسلامي
إدارة الثقافة والإعلام

دور الدولة الاقتصادي والاستثماري (مجالته، وأسس، وضوابطه)

د. عثمان جمعة ضميرية



كتاب شهري محكم يصدر
عن الإدارة العامة للإعلام والثقافة
برابطة العالم الإسلامي

المشرف العام
الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي
أ. د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي

المدير العام للإعلام والمكتب والمراكز في الخارج
د. حسن بن علي الأهدل

مدير الثقافة والإعلام وشؤون الحج
عبدالله بن علي النمري

مدير التحرير
د. موفق بن عبدالله العوض

الإخراج والتصميم الفني
حاتم مبارك حميدة

عنوان المراسلة
ص. ب: ٥٢٧ مكة المكرمة
إدارة الثقافة والإعلام وشؤون الحج

موقع الرابطة والبريد الإلكتروني:

www.themwl.org
www.mwl-news.net
dawatulhaq@themwl.org

هذا الكتاب لا يعبر بالضرورة عن رأي الرابطة

ضوابط النشر في سلسلة دعوة الحق

- ١- أن يقدم البحث خدمة للدعوة الإسلامية ويعالج جانباً من مستجدات الأمة وقضاياها.
- ٢- ألا يكون قد سبق نشره أو قدّم للنشر لأي جهة أخرى.
- ٣- أن يتصف البحث بالأصالة والابتكار والجدة والمنهجية العلمية وصحة اللغة وسلامة الأسلوب.
- ٤- أن يكون البحث موضوعياً لا يستهدف به تجريح الهيئات والشخصيات.
- ٥- ألا يقل البحث عن (٢٥٠٠٠) كلمة ولا يزيد على (٤٥٠٠٠) كلمة.
- ٦- يخضع البحث المقدم للتحكيم العلمي.
- ٧- أن يرفق المؤلف سيرته الذاتية وقائمة بأهم مؤلفاته.
- ٨- لا تعيد الرابطة البحث للمؤلف.
- ٩- يفضل أن يكون تنسيق البحث على النحو التالي:
(أ) مقاس الصفحات ١٤×٢١ سم.
(ب) الهوامش: أعلى ، أسفل ، يمين ، يسار (٢) سم.
(ج) الخط لوتس لينوتيب أو مهند ، حجم (١٤) عادي.
(د) العناوين الرئيسة حجم (١٨) أسود.
(هـ) مع إرفاق البحث على قرص ممغنط (CD).
والله ولي التوفيق.



يمكن الاطلاع على ما صدر عن السلسلة من خلال
موقع الرابطة :

www.themwl.org

بريد المراسلة : dawatulhaq@themwl.org

Mofg10@hotmail.com

رابطة العالم الإسلامي
الإدارة العامة للإعلام والثقافة
سلسلة دعوة الحق كتاب شهري محكم

دور الدولة الاقتصادي والاستثماري

(مجالاته، وأساسه، وضوابطه)

بقلم

د. عثمان جمعة ضميرية

الأستاذ بكلية الشريعة و الدراسات الإسلامية
بجامعة الشارقة



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنَّ إرادة الله تعالى وحكمته اقتضت أن يجعل الإنسان اجتماعياً بطبعه، لا يستقلَّ عن الآخرين ولا يستغني عنهم. وهذا الاجتماع قد ينشأ عنه خلافات بين الناس وعداوات، وقد يقع معه ظلم من فئة لأخرى، كما هو شأن الجماعات البشرية دائماً، وهناك أعمال وأمرور تحتاج إلى أهلية وصلاحية لإقامتها لدفع أضرار الفوضى، ولذلك كان لا بدَّ من هيئة أو سلطة تقوم بتدبير أمور الناس، وتمنع الظلم والعدوان، وتؤدي الحقوق إلى أصحابها، وتمنع الفوضى. وقد تطورت هذه الهيئة أو السلطة حتى ظهرت بصورة ((دولة)) بالمفهوم المعاصر.

فالدولة تُعدُّ مرحلة من مراحل تطور البشرية في طريق التنظيم، وهي ليست غاية في ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق غايةٍ هي إسعاد البشرية، والقيامُ على النظام، واستقرارُ أحوال الناس في الدنيا، والعملُ على الالتزام بالنظام أو الشرع.

والدولة الحديثة ليست المرحلة الأولى لتطور البشرية، فقد انتظم الأفراد قبل وجود الدولة في مجتمعات سياسية، كالقبيلة والشعب والإمبراطوريات والممالك الإقطاعية ونحوها من الأشكال التنظيمية.

وكانت الدولة فيما سبق محدودة الوظائف بما يتفق مع طبيعة العصر وطبيعة المهمة أو الوظيفة التي تؤدِّيها، وقد تطوَّرت وظيفة الدولة في النظم الوضعية ومَرَّت بمراحل ثلاث:

- فقد كانت الدولة في القديم دولة حارسة تقوم بالحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي وحماية النشاط الاقتصادي دون أن تتدخل فيه.
- ثم تطورت وظيفتها مع تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، فتخلّت عن مفهوم الدولة الحارسة في القرن العشرين الميلادي، بعد فترات الكساد والركود الاقتصادي، لتصبح دولة متدخّلة تزداد وظائفها الاقتصادية وتنوع.
- و بعد الحرب العالمية الأولى ظهرت أفكار ومذاهب تدعو إلى أن يكون للدولة دور أكبر في المجال الاقتصادي، فظهر مفهوم الدولة المنتجة في العصر الحديث بتأثير الأفكار الاشتراكية^(١).
- وفي الإسلام تقوم الدولة بوظيفة أساسية كبرى هي إقامة الدّين وحفظه، وسياسةُ أمور الدنيا وَفُق أحكام الشرع^(٢).

(١) انظر عرضاً لذلك في: تدخل الدولة ومدى اتساع مجالات السلطة، د. أحمد عباس عبدالبديع، ص ٢٥ وما بعدها. وراجع: الإسلام والتّحدي الاقتصادي، د. محمد عمر شابر، ص ٩٣ وما بعدها، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، د. أحمد مجذوب علي، ص ١٣- ١٥، المالية العامة، رفعت المحجوب، ص ٢١- ٢٤.

(٢) ولذلك قالوا في تعريف الخلافة: ((هي رئاسة عامة في أمور الدّين والدنيا نيابةً عن النبي ﷺ)). وعرفت أيضاً بأنها: ((خلافة الرسول - ﷺ - في إقامة الدّين وحفظ حوزة الملّة؛ بحيث يجب اتّباعه على كافة الأمة)). انظر: أسنى المطالب شرح روض الطالب للشيخ زكريا الأنصاري مع حاشية الرملي: ١٠٨/٤. وقال الماوردي في الأحكام السلطانية، ص(٥): ((الإمامة موضوعة لخلافة النبوة وحراسة الدين وسياسة الدنيا)). وقال ابن خلدون في ((المقدمة)) ١/ ٣٣٨: ((هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها)). وتفسير

وهذه الوظيفة العامة للدولة تنطوي على اختصاصات كثيرة في جميع مجالات الحياة ومستوياتها الفردية والجماعية.

وليس هناك ما يحدُّ من اختصاصات الدولة ووظائفها، إذ إنها تقوم بعمل يؤدِّي إلى جلب المصالح ودفع المضار، وإلى إقامة القسط في حقوق الله وحقوق العباد، ولتكون كلمة الله هي العليا، وليكون الدِّين كُلُّه لله، من خلال تبليغ رسالة الإسلام إلى الناس وإتاحة الحرية الكاملة لهم في قبولها أو رفضها؛ لأنه لا إكراه في الدِّين.

ومن أجل ذلك تمارس الدولة، أو ولاية الأمور، عدداً من الأعمال يمكن توزيعها في عدة ولايات، كولاية الحرب والقضاء والمال وغيرها.

وهذا التوزيع وهذه الاختصاصات في الوظائف والولايات راجعٌ إلى عرف الناس ومقتضيات المصلحة، وليس له حدٌّ في الشرع^(١).

ذلك: أن أحوال الدنيا كُلُّها ترجع عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فالخلافة في الحقيقة: نيابة عن صاحب الشرع في حراسة الدِّين وسياسة الدنيا به. وفي الصلة بين الوظيفة الدينية والوظيفة الدنيوية، وعدم الانقسام بينهما، يقول الغزالي في الإحياء ٣٧/١: ((ولا يتم الدين إلا بالدنيا، والملك والدين توأمان؛ فالدين أصل والسلطان حارس، وما لا أصل له فمهدومٌ، وما لا حارس له فضائع)). وراجع ما كتبه الجويني في الفياثي، ص ١٨٢ وما بعدها.

(١) انظر: الحسبة في الإسلام لابن تيمية، ص ١٥ - ١٦، والطرق الحكمية، لابن القيم، ص ٢٥٨، والنظريات السياسية، د. محمد ضياء الدين الرئيس، ص ٢٧٩.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث في اتساع سلطات الدولة في العصر الحديث، وازدياد تدخّلها في المجال الاقتصادي، حيث ظهرت مذاهب وأفكار بين مؤيّد ومعارض انطلاقاً من أسس فكرية ومذهبية. كما أن البحث يتّصل أوْثَقُ اتّصالٍ بقضية من أكثر القضايا أهمية، وهي تكييف العلاقة بين الفرد والدولة أو السلطة، والتوازن بين السلطة والحرية الفردية، ووظائف الدولة في النظريات السياسية.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك ما يزكّي هذه الأهمية: إذ يتعذر على الدولة القيام بإعادة الهيكلة الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتحقيق أهدافها ومقاصدها الشرعية إلا إذا كان لها دور فعّال في مجال الاقتصاد، ويتعيّن عليها أن تترجم أهداف الإسلام ومبادئه وقيمه إلى واقع عملي.

وعلاوةً على ذلك: ثمة عدد من الوظائف التي يتعيّن أدائها لمصلحة الرفاهية العامة، ولكن قد لا يكون الأفراد راغبين في القيام بها، أو غير قادرين على ذلك، فردياً أو جماعياً، بسبب فشل السوق أو عدم قدرتها على حشد الموارد الكافية^(١).

ولذلك فمن المناسب أن نعرض لوظيفة الدولة في النظام الإسلامي ودورها في المجال الاقتصادي والاستثماري بشيء من الإجمال.

(١) انظر: الإسلام والتحدّي الاقتصادي، د. محمد عمر شاذلي، ترجمة محمد

زهير السمهوري، ص ٢٨٥.

إشكالية البحث:

ويجب البحث عن جملة من الأسئلة المهمة في هذا الموضوع،
وفي مقدمتها:

- ما هو دور الدولة ووظيفتها في المجال الاقتصادي والاستثماري؟
- ما هي المجالات التي تقوم بها الدولة الإسلامية في الاقتصاد والاستثمار؟
- ما هي الأسس والقواعد التي يرتكز عليها هذا الدور الاقتصادي والاستثماري؟
- ما هي الضوابط والشروط التي ينبغي توفرها لقيام الدولة بهذه الوظيفة والدور؟

الدراسات السابقة:

وهذا الموضوع تناوله قديماً فقهاء السياسة الشرعية في كتبهم، في مواضع متفرقة وفي مناسبات متعددة، وكذلك نجد مادته الأساسية في كتب الخراج و الأموال، ونجد أمثلة لهذا فيما كتبه الإمام أبو يوسف القاضي -رحمه الله- في كتابه ((الخراج))، ويحيى بن آدم أيضاً في ((كتاب الخراج))، و أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه العظيم ((الأموال)) وأبو الحسن الماوردي في ((الأحكام السلطانية))، ثم أبو يعلى الفراء الحنبلي في ((الأحكام السلطانية))، وغيرهم من العلماء الذين اعتنوا بالنظام المالي والخراج وبيت المال في الدولة الإسلامية -رحمهم الله جميعاً. وهي كلها تضع بين يدي الباحث مادة وفيرة من

النصوص والوقائع التطبيقية، تحتاج إلى جمع مفرداتها ولمّ شعنها، كما تحتاج إلى شيء من الربط بين مباحثها والتأصيل لها، وجمع الضوابط التي تضبطها.

و في التأليف المعاصر: تناول الدكتور محمد عمر زبير جانباً مهماً من هذا الموضوع في محاضرة له بعنوان ((دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي))^(١)، وللأستاذ الدكتور عبد الله مصلح الثمالي رسالة علمية بعنوان ((الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام))، وللدكتور محمد جنيد الديرشوي ((الحرية الاقتصادية ومدى سلطان الدولة في تقييدها في الشريعة الإسلامية)) وكلها مطبوعة، وتناول أصحابها أطرافاً وجوانب من الموضوع، كما تناوله باحثون آخرون -كان لهم فضل السبق- في مؤلفاتهم عن الاقتصاد الإسلامي، وهي كثيرة وفيرة في عددها و في موضوعاتها وفي حسناتها.

وهذا البحث استفاد من كل تلك الجهود الطيبة الخيرة، وحاول تقديم بعض الإضافات بتوسيع دائرة مجالات تدخل الدولة و بيان الأسس وتأصيل الضوابط، و الاستدلال لها من النصوص الشرعية والقواعد الفقهية والأصولية، والتفريع عليها، قدر المستطاع وبما يسمح به الموقف في مثل هذه البحوث في هذا النطاق. ومن الله وحده أستمّد العون والتوفيق.

(١) مطبوعات البنك الإسلامي للتنمية بجدة، ١٤١٥هـ.

منهج البحث وطريقته:

وأما المنهج الذي يسلكه البحث، فهو المنهج الوصفي؛ حيث يقوم بالتوثيق بطريقة تهدف إلى التأكد والتثبت من الفكرة والحكم ونسبة الأقوال إلى أصحابها، وتخريج الأحاديث والحكم عليها إن كانت في غير الصحيحين أو أحدهما، ويقتضي هذا المنهج أن نقوم بعملية التفسير التي تهتم بإضافة بعض المعلومات والشروح للنصوص عند الحاجة إلى ذلك، ولا يُغفل التقويم والنقد أيضاً.

ويستفيد أيضاً من المنهج الاستنباطي، حيث يعتمد على الحقائق أو القواعد الشرعية العامة للوصول إلى المسائل الفرعية. وهذان المنهجان يكتملان في البحث مع المنهج الاستقرائي الذي ينطلق من الحقائق الجزئية المتفرقة ليصل إلى الحقائق العامة والكلية.

واستخدم الباحث أيضاً: المنهج المقارن، دون أن يكون هدف البحث والمقارنة تلمس الموافقات للأنظمة الوضعية، أو محاولة فهم الأحكام الشرعية من خلالها، وفي هذا بيان لعظمة الأحكام والمبادئ الإسلامية وتميزها وتفوقها على جميع الأنظمة والنظريات. وشتان بين شرعة الله العليم الخبير وأنظمة البشر بكل ما فيها من ظلم وهوى وقصور وتقصير!

مفردات البحث ومصطلحاته:

والذي يقصد بالدولة في هذا البحث هو المعنى السياسي. وأعني بذلك: السلطة التنفيذية التي تمثل إرادة الدولة، أو ولي الأمر في الدولة

الإسلامية، وكلّ من يمثّله أو ينوب عنه من الأجهزة التي تقوم برعاية المصالح العامة للأمة وتدير أمور الجماعة، و لذلك لا نقصد المعنى الذي يفهم من لفظ (الدولة) بالمفهوم القانوني الدّستوري والدّولي، الذي يعني مجموعةً من الناس يقيمون إقامة دائمة في إقليم معيّن تحكمهم سلطة واحدة^(١).

ودون الدخول في الخلافات والجدل حول تعريف علم الاقتصاد والنظام الاقتصادي، فإننا نقصد بالمجال الاقتصادي أو النظام الاقتصادي: مجموعة الأحكام والقواعد الشرعية المتعلقة بالحياة المعاشية والموارد الاقتصادية وإدارتها.

ويُقصد بالاستثمار: زيادة الموارد البشرية والمادية وتنميتها، وهو يرادف في الاستعمال اللغوي والقرآني: الإنبات والزيادة والبركة والنماء.

ويُقصد بأسس دور الدولة: القواعد العقدية والخلقية، والقواعد الأصولية والفقهية التي يستند إليها ولي الأمر في مشروعية القيام بالوظيفة الاقتصادية.

وأما الضوابط: فالمقصود بها جملة الشروط التي ينبغي توفرها للقيام بهذا الدور الاقتصادي والاستثماري ضبطاً لمعالمه ومشروعيته لئلا يخالف النصوص الشرعية ومقاصدها.

(١) انظر: النظام السياسي والدستوري في الإسلام، عثمان جمعة ضميرية،

خطة البحث:

وينتظم البحث بعد هذه المقدمة في ثلاثة مباحث وخاتمة. يتناول المبحث الأول مجالات الدور الاستثماري والاقتصادي للدولة ومظاهره، ويتناول المبحث الثاني الأسس والقواعد التي يقوم عليها هذا الدور، ويتناول المبحث الثالث الضوابط التي تحكم هذا الدور، وفي الخاتمة تلخيص لأهم النتائج والتوصيات.

والله وليّ التوفيق والسّداد.

المبحث الأول

مجالات دور الدولة الاقتصادي

قد يتسع دور الدولة وتتسع سلطتها في المجال الاقتصادي، وقد يضيق هذا الدور ويكون محدوداً. ومناط ذلك هو تحقيق الغاية من إقامة الدولة في حراسة الدين وسياسة الدنيا وتحقيق العدل وحماية الحقوق، وفي ممارسة نشاطها الاقتصادي المشروع. وفيما يلي أهم هذه المجالات:

أولاً - جباية الأموال العامة وإدارتها:

تقوم الدولة بكثير من الوظائف والمهام، ولن يتسنى لها ذلك إلا بالمال وجبايته^(١)، فكان عليها تدبير ما تحتاجه من أموال لمواجهة ما تستلزمه هذه المهام من نفقات. ولما كانت كل هذه النفقات تُصرف لإقامة وتسيير مرافق عامة ومصالح مشتركة: كان لا بد أن يسهم في تكاليف هذه المهام كل قادر بجزء من ماله وفق طاقته.

ومن هنا تنوّعت موارد هذه الأموال العامة التي تجبها الدولة^(٢)،

(١) الجباية: الجمع و التحصيل، يقال: جبيتُ المال والزكاة والخراج جبايةً، وجبوتُهُ أجْبُوهُ جباوَةً، أي جمعته. والجابي هو الذي يجمع هذه الأموال. وعرفها ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار ٢/٢٤٦ بأنها: ((ما يجبيه السلطان بحق أو بغيره)). وانظر: المصباح المنير للفيومي ص ٩١، ومعجم المصطلحات المالية والاقتصادية، د. نزيه حماد، ص ١٦١.

(٢) المال العام: ما كان مخصصاً لمصلحة عموم الناس ومنافعهم، وصاحبه مجموع الأمة، فلا يقع عليه الملك الخاص المنفرد، ولا يملك الاستيلاء به فرد واحد أو أفراد مخصوصون، سواء أكان أرضاً أو بناءً أو نقداً أو عروض تجارة أو غير ذلك. مثل أملاك بيت المال والحمى والطرق

وقد تسمى أيضاً: ((الأموال السلطانية)). وهي تشمل: المال النقدي، والأموال العينية. وهي الزكاة، وخمس الغنائم، وما يؤخذ من الرِّكاز، والمعادن، والفيء، والجزية، والخراج، والعشور، وتركه من لا وارث له، واللُّقْطَات التي لا يُعرف صاحبها. ويبقى بعد ذلك الباب مفتوحاً أمام الدولة تجبي من الأموال حسب ما تقتضيه المصلحة وقواعد الشرع^(١).

وتقوم الدولة بواجب الجباية لأنَّ ثَمَّةَ أموراً عامة خطيرة لا يتسنى لأساليب العرف الفردية تنظيم حق الأسوة فيها، فيتحمَّ إسناده أمرها إلى الدولة، فتجبي الحقَّ الواجب من كل فردٍ يلزمه هذا الحقُّ، لتضعه في مصارفه الواجبة في المجتمع ومصالحه الأساسية.

والدولة تُدير^(٢) هذه الأموال التي هي ملك الأمة كلّها دون تخصيص، وتشرف عليها وتحفظها، وتنمّيها وتستثمرها، أو تستثمر الفائض منها لمصلحة المجتمع كلّ، إذا اقتضت المصلحة العامة

والشوارع والمقابر العامة والأنهار الكبيرة والأراضي الموقوفة على جماعة المسلمين، وسائر المرافق العامة للدولة. انظر: معجم المصطلحات المالية والاقتصادية، ص ٣٩١ - ٣٩٢.

(١) السياسة الشرعية لابن تيمية، ص ٣٠ - ٣٨، وتحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، لابن جماعة، ص ١٤٩ - ١٥٠، والأحكام السلطانية للماوردي، ص ١١٣، وتحرير المقال فيما يحل ويحرم من بيت المال، للبلاطُسي، ص ١٣٩ - ١٤٠.

(٢) إدارة الأموال هي: القيام بالأعمال التي تلزم لتنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة سلفاً، والتي تكفل سير المشروع في طريق النجاح والتقدم. انظر: عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلام، د. إسماعيل البدوي، ص ٣٢٩.

ذلك، بأن تهيب المناخ الملائم للاستثمار، بحيث تشجع قرارات الاستثمار وتعمل على دفع عملية تنفيذه، من خلال إزالة العقبات والمخاطر التي لا حاجة لها ومن خلال توفير التسهيلات، ثم هي تقيم استثمارات تحقق أرباحاً وعوائد ترفد الدخل القومي للبلد، وتزيد من موارد الخزينة العامة، مما يعود بجلب المصالح العامة للوعية ودرة المفاسد عن الأمة والدولة^(١)، ثم تنفق منها وتوزعها وفقاً لأحكام الشريعة، لا تبعاً لأهواء الحكام^(٢).

وإلى هذا أشار الماوردي وهو يعدّ واجبات الإمام فقال مشيراً إلى هذه المعاني: ((جباية الفبي والصدقات على ما أوجه الشرع، وتقدير العطايا وما يستحق في بيت المال... واستكفاء الأمانة وتقليد النصحاء فيما يفوض إليهم من الأعمال، ويكله إليهم من الأموال،

(١) نظام الإسلام: الاقتصاد، للأستاذ محمد المبارك، ص١٢٦، قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد، د. نزيه حماد، ص٥١٩ - ٥٢٩، الإسلام والتحدى الاقتصادي، د. محمد عمر شابر، ص٣٦٧ - ٣٦٨.

(٢) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه ((السياسة الشرعية)) ص ٢٩: ((وليس لولاة الأمور أن يقسموها -الأموال العامة- بحسب أهوائهم، كما يقسم المالك ملكه، فإنما هم أمناء ونواب ووكلاء، ليسوا ملاكاً؛ كما قال رسول الله ﷺ: «إني - والله- لا أعطي أحداً، ولا أمتع أحداً؛ وإنما أنا قاسم أضع حيث أمرت» (رواه البخاري برقم ٣١١٧). فهذا رسول رب العالمين قد أخبر أنه ليس المنع والعطاء بإرادته واختياره، كما يفعل ذلك المالك الذي أبيح له التصرف في ماله، وكما يفعل ذلك الملوك الذين يعطون من أحبوا ويمنعون من أبغضوا، وإنما هو عبد الله، يقسم المال بأمره فيضعه حيث أمره الله تعالى...)). وانظر: معيد النعم ومبيد النقم لتاج الدين السبكي، ص ١٧ - ٢١.

لتكون الأعمال مضبوطةً، والأموال - بالأمناء - محفوظة... وأن يُباشِرَ بنفسه مُشاركةَ الأمور وتصفُّح الأحوال، لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة، ولا يعوّل على التفويض، تشاغلاً بلذة أو عبادة، فقد يخونُ الأمين ويغشُّ النَّاصِحُ))^(١).

وقد وضع سيدنا عمر بن الخطّاب -رضي الله عنه- ضوابط الجباية والإنفاق، فقال: ((إني لا أجد هذا المال يُصلِّحُه إلا خللاً ثلاث: أن يؤخذ بالحقّ، ويُعطى في الحقّ، ويُمنع من الباطل. وإنما أنا ومالككم كولِّيّ اليتيم؛ إن استغنيْتُ استعَفَفْتُ، وإن افتقرْتُ أكلْتُ بالمعروف. ولكم عليّ أن لا أجتبي شيئاً من خراجكم ولا ممّا أفاء الله عليكم إلا من وجهه، ولكم عليّ إذا وقع في يدي أن لا يخرج إلا في حقّه، ولكم عليّ أن أزيد في أُعْطِيَاكُمْ وأرزاقكم إن شاء الله))^(٢).

ثانياً: تنظيم الحياة الاقتصاديّة، واتخاذ الإجراءات التي تتحقّق بها مصالح المجتمع:

لولّي الأمر سلطة التنظيم الاقتصاديّ واتخاذ كلّ الإجراءات التي تتحقّق بها مصالح الناس في حياتهم المعيشية، مما لم يرد نصّ بحكمه^(٣).

(١) الأحكام السلطانية للماوردي، ص ١٥ و ١٦. وانظر: تحرير الأحكام في

تدبير أهل الإسلام لابن جماعة، ص ٦٨ - ٦٩.

(٢) أخرجه أبو يوسف في الخراج، ص ١٢٧. وانظر: سيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ٧٣ - ٧٤.

(٣) انظر: نظام الإسلام: الاقتصاد، محمد المبارك ص ١٢٢ - ١٢٤، وآراء ابن تيمية في الدولة له أيضاً، ص ١٠٧ وما بعدها، والثروة في ظل الإسلام للبهي الخولي، ص ١٨٢ - ١٨٤.

- ومن هذه التنظيمات: سلطة وليّ الأمر في الإجبار على العمل وتنظيمه ومراقبته، وتحديد الأجر والضمن، ومنع الوسطاء الذين يستمدُّون كسبهم من جهل الجمهور لضمن السلعة فيحقِّقون أرباحاً غير سائغة من فروق الأسعار لا تتكافأ مع ما بذلوه من جهد^(١).

- ومن ذلك أيضاً: منع الاحتكار، وتحديد الأسعار في السلع التي تقوم حاجة جمهور المسلمين لها، ويمتنع أصحابها عن بيعها بضمن المثل أو يحجبونها عن جمهور المحتاجين إليها. وهذا مقيّد بما إذا امتنع من يُحتاج لخدماتهم عن تقديم هذه الخدمات؛ فإنهم يجبرون على العمل بضمن المثل، ومقيّد في التسعير في حال التجاوز ووجود انحرافات في السوق أو ظلم للناس^(٢).

وفي هذا قال رسول الله ﷺ: ((مَنْ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ))^(٣). ذلك أن الاحتكار هدر لحرية التجارة والصناعة فالمحتكر لا يسمح لسواه أن يجتلب ما يجتلبه أو يصنع ما يصنعه وبذلك يتحكم في السوق ويفرض على الناس ما يشاء من أسعار فيكلفهم عناء ويحملهم مشقة ويضارّهم في حياتهم وضروريّاتهم ويقفل باب الفرص أمام الآخرين ليرتزقوا كما ارتزق، وقد يقع أحياناً أن يسدّ المحتكر الموارد، وأن

(١) انظر: الحسبة لابن تيمية، ص ٣٢ - ٣٣.

(٢) انظر: الهداية للمرغيناني وشروحها: ٨/ ١٢٧، وبدائع الصنائع: ٦/ ٢٩٧،

وحاشية ابن عابدين: ٦/ ٣٩٩ - ٤٠٠، والمغني: ٤/ ٢٣٩ - ٢٤٠، ومنتهى

الإرادات: ٢/ ١٥٩، والمحلى لابن حزم: ٩/ ٦٢٧، وسبل السلام: ٣/ ٣٢.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب المساقاة: ٣/ ١٢٢٧.

يتلف البضاعة الفائضة، حتى يتمكن من فرض سعرٍ إجباريٍّ، وفي ذلك إعدامٌ أو نقصٌ في الأرزاق والأقوات العامة التي أتاحتها الله للإنسان في الأرض.

ولقد حرص الإسلام على منع هذه الوسيلة من وسائل تنمية المال فقال النبي ﷺ متوعداً: ((مَنْ احتكرَ طعاماً أربعينَ يوماً فقد بَرِئَ من الله وَبَرِئَ اللهُ مِنْهُ))^(١)، فما هو بمسلم حقاً ذلك الذي يضارّ الجماعة هذه المضارّة، ويشيع فيها الخوف والحاجة إلى الضرورة، ليحصل منها على كسبٍ حرامٍ يزيد به ماله الخاص على حساب الصالح العام.

- وكذلك حالات نزع ملكية العقار من صاحبه عندما تقتضي ذلك المصلحة العامة مع تعويض صاحبه عنه تعويضاً عادلاً^(٢).

- وكذلك تنظيم الاستهلاك وتحديد أو منع استيراد بعض الكماليّات ووسائل الترف، وذلك لتأمين الحاجات الأساسية والموارد الضرورية.

وإذا كانت تلك الأمثلة تندرج ضمن التنظيمات الرقابية، فإن هناك نوعاً آخر يتصل بالناحية المالية من تدخل الدولة غير المباشر في المجال الاقتصادي؛ وتبدو أهم مظاهره في السياسة المالية للدولة

(١) أخرجه الإمام أحمد: ٤٨١/٨ برقم ٤٨٨٠، (طبعة الرسالة)، وانظر تعليق المحقق عليه.

(٢) انظر بالتفصيل: مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر للشيخ داماد: ٧٤٨/١، والمعاملات المالية للشيخ أحمد إبراهيم، ص ٧٥، والملكية في الشريعة للخفيف، ص ١٠٤، والملكية ونظرية العقد لأبي زهرة، ص ١٦٣.

الإسلامية، وقد أخذت موضعاً رئيسياً من الاقتصاد الإسلامي، فقد شرع الإسلام في تنظيم مالية الدولة أسساً ومبادئ تجاوزت أحدث النظم الوضعية في الجباية و الإنفاق، إذ اعتمد مبدأ تعدد الضريبة (الجبائية)، وجاء بسياسة إنفاقية هادفة تتسم بالمرونة والعدالة^(١).

ثالثاً: تأمينُ الحاجات الأساسية لمعيشة الأفراد (حدّ الكفاية):

من وظائف الدولة أن تؤمّن لكل رعاياها الذين يعيشون في ظلّها الحاجات الأساسية - لكل فرد من أفراد المجتمع، وليس في المتوسط العام للمجتمع - فتحقق لهم كل ما يحتاجونه من الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية (وفقاً لمقاييس العصر وحاجاته).

وقوام هذه الاحتياجات^(٢) ما هو ضروري من المسكن والمأكل والمشرب والملبس والعلاج والمواصلات، وما في حُكم ذلك، بحيث تعينهم على توفيرها وتأمينها، وتؤمّن لهم كذلك كلّ ما يوفرّ لهم حياة معيشية طيبة ويدفع عنهم الضرر، عندما يكون الفرد عاجزاً بنفسه عن تحقيق هذه الحاجات الأساسية التي تشكّل حدّاً أدنى في المعيشة؛ لأسباب خارجة عن الإرادة كالمرض والعجز وكبر السنّ وعدم وجود فرص للعمل؛ وذلك بأن تعمل الدولة من خلال سياستها المالية على تهيئة العمل لكلّ قادرٍ، بما يتناسب مع إمكانياته وقدراته، وأن تطبّق كل

(١) انظر: الاقتصاد الإسلامي، إبراهيم دسوقي، ص ١١٣ - ١١٤، ومذكرات

في السياسة المالية للدولة الإسلامية، كمال الجرف، ص ٥ وما بعدها.

(٢) القوام: قوام كلّ شيء: عماده ونظامه. وهو أيضاً: ما يقيم الإنسان من

القوت. وقوام الأمر: ما يقوم به. انظر: المعجم الوسيط: ٧٦٨/٢ (قام).

القواعد التشريعية والأخلاقية التي تعالج العجز والفقر بالنسبة للأفراد في المجتمع؛ كفرض التكافل الاجتماعي بالقدر الذي يسدُّ الحاجة، ويحقِّق لهم مستوى كريمًا من المعيشة^(١).

وفي هذا يقول علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: ((إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم، فإن جاعوا وعرّوا فبمنع الأغنياء. وحقُّ على الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم))^(٢).

ولذلك فإنَّ كفالة حدٍّ أدنى من المعيشة لكلِّ فردٍ في المجتمع ليس حدًّا الكفاف، وإنما هو حدُّ الكفاية؛ لأنَّ حدَّ الكفاف يقاتل عليه المضطرُّ لدفع غائلة الهلاك عن نفسه، أما حدُّ الكفاية فهو الحدُّ الذي تكون فيه مسؤولية تحقيق هذا الهدف: إما مسؤولية مباشرة تقع على الأفراد من باب التكافل الاجتماعي، أو ما يسميه الفقهاء ((حقَّ القرابة))، و((حقَّ الماعون))، و((حقَّ الضيافة))، وإما أن تكون

(١) انظر: النظريات السياسية، ص ٢٧٦ - ٢٧٨، والعدالة الاجتماعية ص ٧٢ - ٧٣، ونظام الإسلام: الاقتصاد، للمبارك ص ٢٦، والثروة في ظل الإسلام، ص ٢٤٥ وما بعدها، ودور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، د. محمد عمر زبير، ص ١٤، والتنمية والتخطيط وتقويم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي، د. محمد عبد المنعم عفر، ص ١٩٥ وما بعدها، وله أيضاً: السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة، ص ١٩٥ - ٢٠٨.

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في السنن: ١٠٦/٥، وأبو عبيد القاسم بن سلام في الأموال، ص ٧٨٤ برقم ١٩٠٩، والبيهقي في السنن: ٢٣/٧، والطبراني في المعجم الصغير: ٢٧٦/١ رقم ٤٥٣. وانظر: كنز العمال للمتقي الهندي: ٥٢٨/٦.

المسؤولية جماعيةً تقع على المجتمع بكامله، وتقوم به الدولة نيابة عن أفراد الأمة وتمثلهم في تحقيق ذلك الحد من الكفاية^(١).

وقد تضافرت كلمات الفقهاء في التأكيد على قيام إمام المسلمين، الذي يمثل الدولة، بالقيام بهذا الواجب، فقال السرخسي: ((فعلى الإمام أن يتقي الله في صرف الأموال إلى المصارف، فلا يدع فقيراً إلا أعطاه حقه من الصدقات حتى يُغنيه وعياله. وإن احتاج بعض المسلمين، وليس في بيت المال من الصدقات شيء أعطى الإمام ما يحتاجون إليه من بيت مال الخراج، ولا يكون ذلك ديناً على بيت مال الصدقة))^(٢).

وقال الماوردي: ((فيدفع إلى كل من الفقير والمسكين - إذا اتسعت الزكاة - ما يخرج به من اسم الفقر والمسكنة إلى أدنى مراتب الغنى، وذلك معتبرٌ بحسب حالهم))^(٣).

(١) دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، د. محمد عمر زبيير، ص ١٤. ويقول الماوردي وهو يبحث في تقدير العطاء للجند وأنه معتبر بالكفاية حتى يستغني بها عن التماس ما يقطعه عن الحماية والجهاد، يقول: "و الكفاية معتبرة من ثلاثة أوجه: أحدها عدد من يعوله، والثاني عدد ما يرتبطه من الخيل، والثالث الموضع الذي يحله في الرخص والغلاء.. ثم تُعرض حاله في كل عام، فإن زادت رواتبه الماسة زيد..". انظر: الأحكام السلطانية، ص ٢٠٥.

(٢) المبسوط للسرخسي: ١٨/٣.

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي، ص ١٢٢. وانظر: الحاوي الكبير له أيضاً:

وقال النووي فيما يُعطى الفقير والمسكين من الزكاة: ((يعطيان ما يُخرجهما من الحاجة إلى الغنى، وهو ما تحصل به الكفاية علي الدوام. وهذا هو نصُّ الشافعي -رحمه الله- واستدل له الأصحاب بحديث قَبِيصَةَ بْنِ الْمُخَارِقِ -رضي الله عنه- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: ((لا تحلُّ المسألة إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمَّل حمالة فحلَّت له المسألة حتى يصيبها ثم يُمسك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلَّت له المسألة حتى يُصيب قِواماً من عيش، أو قال سِداداً من عيش، ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوى الحِجَى من قومه: لقد أصابت فلاناً فاقة فحلَّت له المسألة حتى يُصيب قِواماً من عيش، أو قال سِداداً من عيش، فما سواهِنَّ من المسألة يا قَبِيصَةُ سُحْتُ يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا سُحْتًا))^(١). فأجاز رسول الله -ﷺ- المسألة حتى يصيب ما يسدُّ حاجته .. ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالباً تقريباً، ويختلف ذلك باختلاف الحِرَف والبلاد والأزمان والأشخاص))^(٢).

وأصل هذه الوظيفة أو هذا المبدأ، قرَّره الرسول الكريم - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بقوله: ((كلُّكم راع وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيَّته))^(٣)، وقوله: ((أنا أُولَى بالمؤمنين من أَنْفُسِهِمْ؛ فمن مات وعليه دينٌ ولم

(١) رواه مسلم في كتاب الزكاة، باب من حل له الصدقة: ٧٢٢/٢. والقوام السداد بكسر أولهما، وهما بمعنى.

(٢) المجموع شرح المذهب للنووي: ٢٠٢/٦ - ٢٠٣.

(٣) رواه البخاري في الأحكام: ١١١/١٣، و مسلم في الإمامة: ١٤٥٩/٣.

يتركُ وفاءً: فعلينا قضاؤه، ومَنْ ترك مالا فَلَوَرَّثَهُ^(١).

وكان رسول الله - ﷺ - يُؤْتِي بالرجل المتوفى عليه الدِّين فيقول: ((هل ترك لدينه قضاء؟ فإن قيل: نعم، صَلَّى عليه، وإلا قال: صَلُّوا على صاحبكم. فلما فتح الله عليه الفتوح قال: أنا أُولَى بالمؤمنين من أنفسهم))^(٢).

والراجع عند العلماء: أَنَّ هذا الحكم ليس خاصاً بالنبِيِّ - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم - بل يجب على ولاة الأمور بعده في مال المصالح العامة؛ فقد ذُكِرَ في آخر الحديث: قيل يا رسول الله وعلى كلِّ إمام بعدك؟ قال: ((وعلى كلِّ إمامٍ بعدي))^(٣). فيجب على المتولي لأمر المسلمين أن يفعلهُ فيمن مات وعليه دين، فإن لم يفعل فالإثم عليه^(٤).

وإذا كان واجب الدولة تحقيق وتأمين تلك الحاجات فإنها إن امتنعت عن ذلك فإن القضاء يحكم عليها ويلزمها به، كما قرر الفقهاء ذلك. و ذلك مبدأً مقرّر لم يُسبق به الإسلام، ويجب على بيت المال

(١) رواه البخاري في الفرائض: ٩/١٢، ومسلم في الفرائض أيضاً: ١٢٣٧/٣.

(٢) فتح الباري لابن حجر: ١٠/١٢.

(٣) رواه الطبراني في المعجم الكبير ٢٤٠/٦. قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٣٣٢/٥): "فيه عبدالغفور أبو الصباح؛ وهو متروك". وانظر: البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملتن: ٦: ٧١٦-٧١٧، وسبل السلام للصنعاني: ٨٥/٣.

(٤) فتح الباري: ١٠/١٢.

تنفيذ ذلك الحكم^(١).

مقارنة:

وإذا كانت الدساتير في الدول الحديثة لم تنصّ على هذا المبدأ إلا بعد الحرب العالمية الثانية؛ فإنّ الإسلام قد طبّق هذا المبدأ قبل خمسة عشر قرناً، فكان له فضل السبق.

وله الفضل ثانيةً في أنّ هذا المبدأ في الإسلام يستفيد منه غير المسلمين الذين يعيشون في الدولة الإسلامية، فقد مرَّ عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- بباب قوم، وعليه سائل، شيخ كبير ضرير البصر، فضرب عضده من خلفه، وقال: مِنْ أَيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ أَنْتَ؟ فقال: يهودي. قال: فما ألجأك إلى ما أرى؟ قال: أسأل الجزية والحاجة والسنن. فأخذ عمر بيده وذهب به إلى منزله فرضخ له بشيء من المنزل، ثم أرسل إلى خازن بيت المال فقال: انظر هذا و ضرباءه، فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم! (٢).

(١) محاضرات في المجتمع الإسلامي، محمد أبو زهرة، ص ٨٣. وانظر بعض الوقائع في شرح قانون الأحوال الشخصية للدكتور مصطفى السباعي: ٣٣٩ - ٣٣٠/١.

(٢) أخرجه أبو يوسف الخراج، ص ١٣٦، وابن زنجويه في الأموال: ١/١٦٢، - ١٦٣، وأبو عبيد في الأموال، ص ٥٧. ومداره على عمر بن نافع الثقفي، وهو ضعيف. وانظر: دراسة نقدية في المرويات الواردة في شخصية عمر بن الخطاب وسياسته الإدارية رضي الله عنه، عبدالسلام بن محسن آل عيسى: ١٠٥٧/٢.

وكتب خالد بن الوليد رضي الله عنه لأهل الحيرة في كتاب الصلح عند فتح بلادهم: ((وجعلت لهم أئماً شيخ ضَعْفَ وأصابته آفةٌ من الآفات، أو كان غنياً فافتقر وصار أهل دينه يتصدّقون عليه: طرحتُ جزيته، وعُيِّلَ من بيت مال المسلمين وعياله، ما أقام بدار الهجرة والإسلام))^(١).

وفي كتاب عمر بن عبدالعزيز إلى عدي بن أرطاة: "انظر مَنْ قَبْلَكَ من أهل الدِّمَّةِ قد كَبُرَتْ سُنُّهُ وَضَعُفَتْ قُوَّتُهُ، وَوَلَّتْ عَنْهُ الْمَكَاسِبُ: فَاجْرِ عَلَيْهِ من بيت مال المسلمين ما يُصْلِحُهُ"^(٢).

رابعاً- تحقيق التكافل الاجتماعي:

اقتضت الحكمة الإلهية أن ينزع الإنسان إلى الحياة مع الآخرين في مجتمع يتعاون أعضاؤه في كل شؤون الحياة، وهم في مجموعهم يؤلفون قوة متماسكة لا تبدو في اكتمالها وتمامها إلا بقوة كل فرد من أفرادها وسعادته، وقد فطن العالم في عصره الحديث إلى هذه الحقيقة، وبدأ ينادي بالتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، ولكنه قَصَرَ مفهوم التكافل على تحقيق المطالب المعيشية للفئات المحرومة. بيد أن الإسلام قد فطن إلى هذه الحقيقة منذ خمسة عشر قرناً و جاء بمبدأ التكافل الاجتماعي تطبيقاً عملياً شاملاً لكل مناحي الحياة، معتمداً في تطبيقه على أسس عقديّة وجدانية تنبع من نفس المكلف لتحقيق هذا المبدأ تلقائياً.

(١) الخراج لأبي يوسف، ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٢) الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام، ص ٦٤.

والتكافل: (تفاعل) يتضمن قيام الكفالة بين طرفين أو أطراف كثيرة، و يقال في اللغة: تكافل القوم إذا كفل بعضهم بعضاً. وحين يذكر التكافل في الإسلام فإنه يعني نظاماً فطرياً، لا "آلياً". والفرق بين النظام الفطري والآلي: أن الفطري يستمدُّ وجوده كله من سنن الله التي تربط بين فطرة الإنسان وسنن الكون، فيكون التكافل في هذه الحالة ثمرة طبيعية مقبولة وطيدة الأركان يستند إلى سنن الله، أو إنه هو في ذاته صورة عملية لنظريات تلك السنن. وأما النظام الآلي فيكون ثمرة رغبة إصلاحية قاصرة عن استيعاب مفهوم ومزايا التكافل الأزلي و مطابقته لسنن الفطرة^(١).

فالذي يقصد بالتكافل الاجتماعي: أن يكون آحاد الشعب في كفالة جماعتهم، وأن يكون كلُّ قادرٍ أو ذي سلطان كفيلاً في مجتمعه يمدُّه بالخير، و أن تكون القوى الإنسانية في المجتمع متلاقية مع المحافظة على مصالح الآحاد و دفع الأضرار، ثم في المحافظة على دفع الأضرار عن البناء الاجتماعي وإقامته على أسس سليمة^(٢).

وأساس هذا التكافل أن الإسلام يقرر مبدأ التَّبعَة الفردية في مقابل الحرية الفردية، و يقرر إلى جانبها التَّبعَة الجماعية التي تشمل الفرد و الجماعة بتكاليها^(٣).

(١) الثروة في ظل الإسلام للخولي، ص ٢٥٠.

(٢) في المجتمع الإسلامي لأبي زهرة، ص ٤، وانظر: السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة، د. عبد المنعم عفر، ص ٣٥٤ وما بعدها.

(٣) العدالة الاجتماعية في الإسلام، ص ٦٣.

وقد جاءت النصوص الشرعية قرآناً و سنةً - تقرّر هذا المبدأ في كل صوره و مستوياته:

- فهناك تكافل بين الفرد و ذاته، إذ لا تكافل في مجتمع لا يشعر الفرد فيه بواجبه تجاه نفسه و تجاه مجتمعه. و التبعة الفردية في هذا كاملة، و بذلك يقيم الإسلام من كل فرد شخصيتين تتكافلان فيما بينهما في الخير و منع الشر، في مقابل منح هذا الفرد التحرّر الوجدانيّ الكامل و المساواة الإنسانية التامة، فالحرية و التبعة تتكافآن و تتكافلان^(١).

- و هناك تكافل بين أفراد الأسرة الواحدة، و قيمة هذا التكافل في محيط الأسرة أنه قوامها الذي يمسكها، و من أعظم دعائم الأسرة التعاون بين آحادها. و أَوْضَحَ هذا التعاون أن يعين الغنيّ فيها الفقير العاجز. و قد اتفق الفقهاء على وجوب أن ينفق الغني على الفقير العاجز، و اختلفوا في مدى هذا الوجوب - ضيقاً و سعة - و مذهب الإمام أحمد أوسع المذاهب الفقهية في وجوب النفقة حيث يجعلها تدور مع الإرث، فتجب النفقة للفقير العاجز على الوارث إذا مات عن مال تجب عليه نفقته^(٢).

(١) الثَّبَعَةُ و الثَّبَاعَةُ: ثَبَعَهُ الأَمْرُ و تَبَاعَتَهُ: عَاقِبَتَهُ و ما يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ من أَثَرٍ، و يُقَالُ: لِي قَبِيلٌ فَلَانٌ تَبَاعَةٌ: ظُلَامَةٌ. انظر: المعجم الوسيط: ٨١/١ (تبع).

(٢) و الأقوال بالنسبة لوجوب النفقة أربعة أضيّقها المذهب المالكي، و هو يوجبها للأبوين على الأولاد بالنسبة للأولاد على الأبوين، و يفتح الباب للمذهب الشافعي قليلاً فيجعلها في الأصول على فروعهم، و للفروع على أصولهم، و المذهب الحنفي يجعل النفقة في القرابة المحرمة. و المذهب الحنبلي جعلها تسير مع الميراث سيراً مطرداً. انظر: فتح القدير لابن الهمام: ٣٤٣/٣ و ما بعدها، و بدائع الصنائع للكاساني: ٢٢٢٨/٥، و الذخيرة للقرايبي: ٤٦٥/٤ فما بعدها، و نهاية المطلب في دراية المذهب

ومن مظاهر التكافل العائلي في الإسلام التوارث المادي للثروة، و الوصية التي شرعت لتدارك بعض الحالات التي لا يرث فيها من توجب الصلة العائلية أن يصله المورث ويبره بأنواع البر والإحسان^(١).

- وهناك تكافل بين الفرد والجماعة والدولة؛ حيث أوجب الإسلام على أهل كل حي أن يعيش بعضهم مع بعض في حال تكافل وتعاقد، يرق غنيهم لفقيرهم، ويسد شعبانهم حاجة جائعهم، حتى لقد ذهب جماعة من الفقهاء على رأسهم ابن حزم إلى مسؤولية البلد الذي يموت أحد أفراده جوعاً، فيدفع أهله الدية متضامنين إلى أسرته، كأنهم شركاء في موته. يقول رسول الله ﷺ: ((أيما أهل عرصة أمسوا وفيهم جائع قريب فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله))^(٢).

قال ابن حزم الأندلسي: ((وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، و يجبرهم السلطان على ذلك، إن لم تقم

للجويني: ٤١٧/١٥ فما بعدها، المغني لابن قدامة: ٥٨٤/٧ وما بعدها، والمجتمع الإسلامي لأبي زهرة، ص ٣٨، وأحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، الشيخ أحمد إبراهيم، ص ٨٢١ - ٨٤٠.

(١) انظر: التركة والميراث في الإسلام، د. محمد يوسف موسى، ص ١٨٧ -

١٩٦، والمجتمع الإسلامي لأبي زهرة، ص ١٧٧، وله أيضاً: أحكام التركات والموارث، وللإطلاع على تحليل آثار الميراث في إعادة توزيع الدخل والثروة انظر: نحو نظام نقدي عادل، محمد عمر شابر، ص ١٤٧ - ١٤٨، وله أيضاً: الإسلام والتحدى الاقتصادي، ص ٣٨٧ وما بعدها.

(٢) أخرجه الإمام أحمد: ٣٣/٢، وابن أبي شيبة: ١٠٤/٦، والبزار برقم (١٣١١) وأبو يعلى برقم (٥٧٤٦) وصححه الحاكم: ١١/٢ - ١٢، فتعقبه الذهبي فقال: ((فيه أبو بشر الأملوكي وهو ضعيف، ومثته لا يخلو من نكارة)). وانظر: مجمع الزوائد للهيتمي: ١٠٠/٤، وتعليق الأرنؤوط على المسند: ٤٨٢/٨ - ٤٨٤.

الزكوات بهم، و لا في سائر أموال المسلمين بهم، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، و بمسكن يكتنهم من المطر و الصيف والشمس و عيون المارة. برهان ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ بَذْرًا﴾ (١). وأخبر عبد الله بن عمر -رضي الله عنه- أن رسول الله -ﷺ- قال: ((المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، و لا يُسْلَمه)) (٢)، فمن تركه يجوع و يعرى و هو قادر على طعامه و كسوته فقد ظلمه و أسلمه. ويقول علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: "إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم، فإن جاعوا و عروا فبمنع الأغنياء. وحقُّ على الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم" (٣). والله تعالى قد شرع شرعته لضمان مصالح الخلق، و من قال غير ذلك فهو جاهل بدين الله و مصالح العباد)) (٤).

خامساً: تحقيق التوازن الاجتماعي:

الإسلام دين التوازن والاعتدال؛ وقد أوجب على الدولة أن تعمل على تحقيق هذا التوازن بين أفراد المجتمع عندما يختل اختلالاً

(١) سورة الإسراء، الآية ٢٦.

(٢) أخرجه البخاري في المظالم، باب لا يظلم المسلم المسلم: ٩٧/٥، ومسلم في البر والصلة، باب تحريم الظلم: ٤/١٩٦٦.

(٣) تقدم تخريجه ص ٢٠.

(٤) المحلى لابن حزم: ٢٢٤/٦ - ٢٣٠.

كبيراً لسببٍ ما، ويُخشى أن يؤدي إلى اضطرابٍ في حياة الجماعة.

وينطلق الإسلام في هذا من حقيقتين اثنتين:

(الأولى): أن الأفراد يختلفون في كثير من الخصائص والصفات النفسية والفكرية والجسدية، وهذا الاختلاف حقيقة لا يمكن تجاهلها.

و(الثانية): أن العمل أساس الملكية وما لها من حقوق، ومن هنا ينشأ التفاوت بين الأفراد في الثروة. ولا ضير في ذلك؛ لأن الإسلام يعتبر أن التوازن هو التوازن بين أفراد المجتمع في مستوى المعيشة لا في مستوى الدخل.

والتوازن في مستوى المعيشة: معناه أن يكون المال موجوداً لدى أفراد المجتمع ومتداولاً بينهم إلى درجة تتيح لكل فرد العيش في المستوى العام. أي: أن يحيا جميع الأفراد مستوى واحداً من المعيشة مع الاحتفاظ بدرجات داخل هذا المستوى الواحد، تتفاوت بموجبا المعيشة، ولكنه تفاوتٌ درجة، وليس تناقضاً كلياً في المستوى كالتناقضات الصارخة بين مستويات المعيشة في المجتمع الرأسمالي^(١).

ولذلك فإن التوازن الاجتماعي لا يعني إزالة الفوارق الطبقيّة بين أفراد المجتمع، فهذا أمر يستحيل على أيّ مجتمع تحقيقه؛ لأنه يعمل ضد طبائع الأشياء التي فطر الله الخلق عليها، كما أن إزالة الفوارق

(١) انظر: اقتصادنا للصدر، ص ٦٢٤ - ٦٢٦، والمساواة في الإسلام، د. على

عبد الواحد وايفي، ص ٨٥، والاقتصاد الإسلامي د. إبراهيم أباطة، ص

١٠٤ - ١١١، وتوازن المجتمع للأستاذ ميرزا محمد حسين، ص ٧ وما

بعدها.

يناقض هذه الفطرة، وما يتميز به الأفراد من خصائص وإمكانات جسدية وعقلية متفاوتة - كما تقدم - تؤدي بدورها إلى إيجاد هذا التفاوت. وإلى هذا الإشارة في قوله تعالى: ﴿أَهْمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُلْحِرًا وَرَحِمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ (١).

ولكن مع تقرير هذا التفاوت الفطري، فإن الشارع ربط سبب هذا التفاوت في المال والثروة بما يقوم به الفرد من عمل مشروع وفقاً لأحكام الشريعة (٢).

وقد طبق رسول الله - ﷺ - هذا المبدأ عندما وجد التفاوت بين فقراء المهاجرين وأثرياء المدينة الذين بلغت نفوسهم قمة الإيثار والسخاء، وارتفعت عن الشُّحِّ، فأخوا المهاجرين في كلِّ شيء، حتى وصفهم الله تعالى بقوله: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (٣).

فبعد غزوة بني النضير وزع رسول الله - ﷺ - فيئها على المهاجرين

(١) سورة الزخرف، الآية: ٣٢.

(٢) انظر: دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، د. محمد عمر زبير، ص ٢٣ - ٢٥، والتفسير القرآني للتاريخ، د. راشد البراوي، ص ١٧١ وما بعدها.

(٣) سورة الحشر، الآية ٩.

خاصة، عدا رجلين فقيرين من الأنصار^(١)، فحقَّق رسولُ الله - صَلَّى الله عليه وسلَّم - بذلك شيئاً من التوازن الاقتصادي في ملكية المال بين الطبقتين اللتين كان يتألف منهما أول مجتمع إسلامي^(٢). وكان هذا بوحى من الله تعالى إذ يقول: ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۝٧﴾ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ۝٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَىٰهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنَ نَفْسِهِ فَاُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝٩﴾^(٣).

ولما أراد عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- قسم الأرض التي افتتحت عنوةً بين المسلمين قال له معاذ بن جبل -رضي الله عنه-: والله إذن ليكوننَّ ما تكره، إنك إن قسمتها صار الرِّيع العظيم في أيدي

(١) تفسير الطبري: ٥١٨/٢٢ - ٥٢٠، وتفسير البغوي: ٨ / ٧٢. قال ابن حجر:

((ذكره الثعلبي بغير سند)). راجع: فتح الباري: ٣٣٣/٧، والكاظمي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، ص ١٦٦.

(٢) انظر: المساواة في الإسلام، ص ٨٥ - ٨٨، والعدالة الاجتماعية، ص ١١٦ -

١١٧، والثروة في ظل الإسلام، ص ١٣٥ - ١٣٦، والإسلام والمناهج الاشتراكية للغزالي، ص ١٠٤ - ١٠٦.

(٣) سورة الحشر، الآيات: ٧ - ٩.

القوم، ثم يبيدون فيصير ذلك إلى الرجل الواحد أو المرأة، ثم يأتي من بعدهم قومٌ يسُدُّون من الإسلام مسدًّا، وهم لا يجدون شيئًا، فانظر أمراً يسع أولهم و آخرهم. فصار عمر إلى قول معاذ -رضي الله عنهما- (١).

ويسلك الإسلام لتحقيق التوازن الاجتماعي مسالك شتى؛ منها: تأكيد المساواة بين الناس، وفرض الزكاة، ونظام الميراث، ووجوب تداول الثروة، وكرهية احتكارها في أيدي فئة قليلة، ثم وجوب الإنفاق عامة، وتوظيف إيرادات الدولة العامة، وتوظيف أموال جديدة على الأغنياء عند الحاجة بضوابط دقيقة^(٢)، وإيجاد قطاعات للدولة تستثمر لأغراض التوازن الاجتماعي^(٣).

(١) الخراج لأبي يوسف ص٦٧ وما بعدها، وخراج يحيى بن آدم، ص ٨٩ -

٩٠، والأموال لأبي عبيد ص٨٣ - ٨٤ .

(٢) في توظيف الأموال انظر: الغياثي للجويني، ص ٢٥٦ - ٢٨٠، والمستصفي للغزالي: ١/ ٣٠٣ - ٣٠٤، والاعتصام للشاطبي: ٢/ ١٢١ - ١٢٣، والمحلّى لابن حزم: ٦/ ٢٢٤ - ٢٢٧.

(٣) انظر بالتفصيل: الإسلام وتوازن المجتمع، ص٤٩ - ٧١، واقتصادنا، ص٦٢٩ - ٦٣٦، والثروة في ظل الإسلام، ص١٣٥ - ١٤٤، ودور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، ص٣٢ - ٣٤، وقضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد، د. نزيه حماد، ص٥١٧ - ٥٢٧. وفي دور الدولة في تحقيق التوازن في موازنته انظر: الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، سعد اللحياني، ص٩٤ - ٩٧.

سادساً - الرقابة على النشاطات الاقتصادية:

وتقوم الدولة بوظيفة الرقابة على النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد والقطاع الخاص؛ ضماناً لتطبيق القواعد التي أرسّتها الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات والنشاطات الاقتصادية، حتى تكون موافقة لمقاصد الشرع، بعيدة عن المخالفات الشرعية، كالتلاعب والغش والخيانة والتطفيف في المكيال والميزان، وغيرها مما يتصل بنشاط الأسواق التجارية..

فقد قال رسول الله ﷺ - في تحريم الغش بكل أنواعه: ((من غش فليس مني))^(١). وقال: ((البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كتما وكذبا مُحِقَتْ بركة بيعهما))^(٢)، فللفرد أن يبيع ويشترى على أن لا يغش في العملة ولا في السلعة؛ فإن كان بها عيب فعليه بيانه، وإلا فهو غاشٌّ، وربحه عليه حرامٌ.

ولن ينجيه من المؤاخذه أن يتصدق بهذا الربح الحرام فالصدقة لا تحسب إلا من المال الحلال^(٣)، فقد روى عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: ((لا يكسب عبدٌ مالاً حراماً فيتصدق منه فيُقبل منه، ولا ينفق منه فيبارك له فيه، ولا

(١) أخرجه مسلم في الإيمان: ٩٩/١.

(٢) أخرجه البخاري في البيوع: ٣٢٦/٤، و مسلم في البيوع أيضاً: ١١٦٣/٣.

(٣) انظر: المعاملات المالية للشيخ أحمد إبراهيم، ص ٩٣، العدالة الاجتماعية،

يتركه خلفه إلا كان زاده على النار، إن الله لا يمحو السيئ بالسيئ، ولكن يمحو السيئ بالحسن، إنَّ الخبيث لا يمحو الخبيث)) (١).

وقال الله تعالى في تحريم التطفيف والتلاعب بالمكيال والميزان، وهما أدوات إقامة العدل والقسط في التعامل بين الناس:

﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ۝٤ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ۝٥ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٦﴾ (٢).

ولذلك تمنع أيضاً إلحاق الأذى بالناس فيما يمكن أن يسببه ممارسة بعض الأعمال أو الحقوق، وتحول دون تعامل الناس بالربا، وهي وسيلة محرمة يكرهها الإسلام كرهاً واضحاً، وينذر أصحابها بأشنع مصير، فقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٣). وليس النهي هنا عن الأضعاف المضاعفة فتحل النسب الصغيرة، إنما هذا تقرير للواقع ووصف لما هو كائن، أما النهي فمنصب على أصل الربا ومبدئه المجرد، ويتضح ذلك في الآيات الأخرى، حيث قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي

(١) أخرجه أحمد في المسند: ٣٧٨/١، و صححه الحاكم: ٣٣/١، و رواه

البغوي في شرح السنة: ١٠/٨.

(٢) سورة المطففين، الآيات: ١ - ٦.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٣٠.

يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَيْسِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلَ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّقَها فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١١﴾.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلََكُمْ أَمْوَالُكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾﴾ (٢).

ويبلغ الإسلام في تفضيع الربا إلى حدٍّ أن يلعن كل من شارك في صفقة من صفقاته، ولو كاتباً أو شاهداً، فعن جابر بن عبد الله -رضي الله عنه- قال: ((لعن رسول الله -ﷺ- أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه، وقال: هم سواء)) (٣).

ومن ذلك أيضاً: السيطرة على الأرض بدون إذن ولي الأمر فيما يحتاج لذلك كإحياء الأرض الموات -عند بعض الفقهاء- والتعدي على حقوق الآخرين، ومنع المعاملات والعقود المحرمة، كعقود الربا أو التي تنطوي على الربا، والتي تتضمن الميسر والقمار والغرر ونحو ذلك. كما تقدم، والنصوص الشرعية في ذلك كثيرة متضافرة، حسبنا هنا هذه الإشارة إليها.

(١) سورة البقرة، الآيتان: ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

(٣) رواه مسلم في كتاب المساقاة: ١٢١٩/٣.

وبهذه الرقابة التي تقوم بها الدولة من خلال أجهزتها للنشاطات الاقتصادية المتنوعة التي يقوم بها الأفراد و الشركات و نحوها، تتبدل أحوال السوق المعروفة في البلدان النامية إلى ظروف تنافسية تسمح فقط بنمو المعاملات على أساس الكفاءة والأسعار التنافسية^(١).

وَأُنِيطَتْ هذه الوظيفةُ بوالِي الحِسْبَةِ^(٢)، ومن اختصاصاته فيما يتصل بالناحية الاقتصادية: مراقبةُ الأسواق لمنع تطفيف المكيال والميزان، ومنع الغش في الصناعات و البيوع، ومنعُ العقود المحرَّمة كالرِّبَا والمَيْسِرِ والعَرَرِ والغَبْنِ، ومنعُ الاحتكار، وإلزام المحتكرين بالبيع جبراً، ومنعُ الصناعات المحرَّمة، وتنظيمُ السوق التجارية، وأمرُ الصَّنَاعِ بِإِتْقَانِ الصَّنَعَةِ^(٣).

(١) انظر: دراسات في علم الاقتصاد، د. عبد الرحمن يسري، ص ١٣١.

(٢) الحسبة في اللغة مأخوذة من الحساب، وهي اسم مصدر الاحتساب وهو طلب الأجر. تقول عن أمر: فعلته حسبةً، واحتسبتُ فيه احتساباً واحتسبته عند الله: أي جعلت حسابي عليه وأجري منه. ويقال أيضاً: احتسب عليه كذا، أي أنكّر عليه قبيح عمله. و(المحتسب) الذي ينكر على الناس ما يقومون به من منكرات، ويقال: فلانٌ حسنُ الحسبة في الأمر: أي حسن التدبير والنظر فيه. وفي الاصطلاح الشرعي: هي الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه، والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله. وهي وظيفة دينية، وحقيقتها: رقابة إدارية تقوم بها الدولة عن طريق موظفين خاصين على نشاط الأفراد في مجال الأخلاق والدين والاقتصاد بوجه عام. انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي: ١/ ١٣٧، والأحكام السلطانية للماوردي، ص ٢٤٠، ومقدمة ابن خلدون: ١/ ٣٩٨، نهاية الرتبة في طلب الحسبة للشيزري، ص ٣، وآراء ابن تيمية في الدولة، محمد المبارك، ص ٧٣ - ٧٤.

(٣) انظر: مقدمة ابن خلدون: ١/ ٣٩٨ - ٣٩٩، ومعالم القرية في أحكام الحسبة لابن الأخوة القرشي ص ١٠٨ وما بعدها، و مُعِيدُ التَّعَمِّ ومُبِيدُ النِّقَمِ لابن السبكي، ص ٦٥ - ٦٦.

ولبيان مدى عناية الفقهاء بهذا الجانب في عمل المحتسب يقول
 الماوردي: ((وأما المعاملات المنكرة كالربا والبيع الفاسدة، وما
 منع الشرع منه مع تراضي المتعاقدين به إذا كان متفقاً على حظره
 فعلى والي الحسبة إنكاره والمنع منه والزجر .. ومما يتعلق
 بالمعاملات غشُّ المبيعات وتدليس الأثمان، فينكره ويمنع منه
 ويؤدَّب عليه بحسب الحال فيه. فإن كان هذا الغش تدليساً على
 المشتري ويخفى عليه فهو أغلظ الغش تحريماً وأعظمها مائماً،
 فالإنكار عليه أغلظ والتأديب عليه أشدُّ، وإن كان لا يخفى على
 المشتري كان أخفَّ مائماً وألين إنكاراً، وينظر في مشتريه، فإن اشتراه
 لبيعه من غيره توجه الإنكار على البائع لغشِّه، وعلى المشتري
 بابتياعه؛ لأنه قد يبيعه لمن لا يعلم بغشِّه، فإن كان يشتره ليستعمله
 خرج المشتري من جملة الإنكار وتفرد البائع وحده، وكذلك القول في
 تدليس الأثمان. ويمنع من تصرية المواشي وتحفيل ضروعها عند
 البيع للنهي عنه فإنه نوع من التدليس.

ومما هو عمدة نظره: المنع من التطفيف والبخس في المكايل
 والموازين لوعيد الله تعالى عليه عند نبيه عنه، وليكن الأدب عليه
 أظهر والمعاقبة فيه أكثر. ويجوز له إذا استراب بموازين السوق
 ومكايلهم أن يختبرها ويعايرها، ولو كان له على ما عايره منها طابع
 معروف بين العامة لا يتعاملون إلا به كان أحوط وأسلم))^(١).

(١) الأحكام السلطانية للماوردي، ص ٢٥٣.

ويقوم الآن عددٌ من الموظفين العموميين بعمل المحتسب في الإسلام؛ كالنائب العام، ورجال الشرطة، وبعض المفتشين، وغير ذلك من هذه الشبكة الكبيرة التي نراها في حياتنا اليومية، كل أولئك عملهم من قبيل الحسبة، ومن احتسب الله في عمله منهم نال خيراً عظيماً^(١).

سابعاً- العمل على القيام بالفروض التضامنية في الجانب الاقتصادي:

الفروض التضامنية (فروض الكفاية): هي الواجبة على مجموع الأمة كوحدة، دون نظر إلى الأفراد بذواتهم^(٢). وهي على الغالب تتعلق بحقوق الله فيما يتصل بمصلحة المجتمع أو الأمة كلها، فهي ذات أثر في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ونظراً لأهمية هذه الفروض أطلق عليها بعضهم اسم الفروض (الاجتماعية) أو (السياسية) أو (العامة). وهذه التسمية الأخيرة أكثر دقة من الناحية العلمية، وأكثر انطباقاً على طبيعتها^(٣).

(١) المنظمات الإدارية، د. مصطفى كمال وصفي، فقرة ٧٩.

(٢) المفهوم الإسلامي لفرض الكفاية مبني على فكرة وحدة المجتمع أو تضامنه وتكافله وقد بنى الشاطبي في كتابه ((الموافقات)) على هذا المفهوم نظرية في التربية لحل مشكلة (فرض الكفاية) انتهى بها إلى الفكرة المعروفة اليوم "بالتوجيه المسلكي" التي تمكن كل ذي موهبة من القيام بالفرض الكفائي الذي يناسب موهبته. انظر: الموافقات: ١/ ١٧٨ - ١٨١، وآراء ابن تيمية للمبارك ص ١٣٥، وفي المجتمع الإسلامي لأبي زهرة، ص ٥٥ - ٥٦.

(٣) النظريات السياسية، د. محمد ضياء الدين الرئيس، ص ٢٦٦ - ٢٦٧.

والأصل أن هذه الفروض يقوم بها المجتمع عامة، وتُطلب من الأفراد، فإن تخلف أفراد المجتمع عن القيام بها وجب عندئذ على الدولة أن تقوم بها.

وفروض الكفاية قسماً:

(الأول) ما لابد للناس منه في إقامة دينهم من العلوم الشرعية. و(الثاني): ما ليس علماً شرعياً، ولكن يحتاج إليه في قيام أمر الدنيا؛ كالطب والحساب، وما في معناهما؛ إذ ذاك ضروري في صحة الأبدان والآخر في المعاملات. وهكذا في سائر العلوم الضرورية. ويشمل العمل على إقامة هذه الفروض في الجانب الاقتصادي: السَّهر على مرافق الدولة الاقتصادية، والعناية بها، كما يشمل الاهتمام بالصناعات التي تحتاج إليها الأمة، وتشجيع الزراعة والصناعة والتجارة، واستصلاح الأراضي وقنوات الريّ ووسائله، وإصلاح الطرق والجسور.

فكلُّ المصالح والمرافق الاقتصادية التي تكون منفعتها لعامة الناس، ويسبب إهمالها ضرراً بهم: يجب على الدولة أن تُعنى بها عنايةً تحقّق المنافع المقصودة منها، لأنها لو تركت ولم يَقم بها على الوجه الصحيح بطلت المعاش وهلك أكثر الخلق، فانتظام أمر الكل إنما يكون بتعاون الكل، وتكفّل كل فريق بعمل كما يقول الغزالي - رحمه الله - (١).

(١) انظر: إحياء علوم الدين: ١/٣٤.

ومن هذه الفروض، التي يجب على الدولة تهيئة من يقوم بها من أفراد المجتمع عامة: الصناعات المختلفة التي يحتاج إليها المجتمع كالصناعات الحربية والثقيلة، والزراعة، والغزل والنسيج، والبناء، وإقامة المرافق العامة، وحفر الآبار والأنهار وصيانتها، وأمثال هذه الأمور كلها مما لا تتم مصلحة الناس إلا بها. ونفقة كل هذه الأعمال- إن احتاجت إلى نفقات- تكون في بيت مال المسلمين؛ لأن منفعتها لهم، فإن لم يكن في بيت مال المسلمين شيء فالإمام يجبر الناس على القيام به وبنفقته^(١).

وكل صناعة من التي تقدمت ينبغي العمل على إيجاد اختصاصيين يقومون بالعمل بها فمثلاً: البترول حتى يستخرج يحتاج إلى اختصاصيين وخبراء في علم طبقات الأرض، وخبراء في كيفية الاستخراج، وخبراء في صناعة الآلات، وخبراء في التصفية وصناعة آلاتها، ويتفرع عن البترول حوالي ثمانين صناعة كلها تحتاج إلى خبراء، وكلها تحتاجها الأمة، فوجود هذا كله من أفراد الأمة الإسلامية فرض كفاية وهكذا في كل اختصاص^(٢).

(١) انظر هذه المعاني في: الخراج لأبي يوسف، ص ١٠٥ - ١٠٦، والهداية للمرغيناني وشروحها: ١٤٦/٨، وحاشية ابن عابدين: ٤٢/١، وإحياء علوم الدين للغزالي: ٣٤/١، ومجموع الفتاوى لابن تيمية: ٧٩/٢٨ - ٨٠، والطرق الحكمية لابن القيم، ص ٢٨٩، ومنهج القرآن في بناء المجتمع، محمود شلتوت، ص ٨١ - ٨٢، والسياسة المالية لأحمد مجذوب علي، ص ٤٦ - ٤٩.

(٢) الإسلام لسعيد حوى: ٣ / ١١٠.

ثامناً - التدخل لتنفيذ التعاليم الخلقية والعقدية في ملكية المال:

ملكية المال في الإسلام ليست ملكية مطلقة، بل هي مقيدة، قيدها الإسلام بكثير من التكاليف التي تقيد حرية المالك في كيفية استثمار ماله، وفي طرق التصرف فيه، كما ترسم له الوسائل المشروعة في كسب المال. والإسلام لا يترك هذه التعاليم الخلقية معلقة في الفضاء بخيط من أهواء النفس البشرية ونزواتها، بل يبادر إلى تحصينها بتعاليم حكومية، تبسط يد ولي الأمر في حمل مالك المال على احترام هذه التكاليف إذا لم يُدعِنْ لها طائعاً. وفي الأثر: ((إن الله يَزَعُ بالسلطان فوق ما يزع بالقرآن))^(١).

وأول هذه التعاليم الخلقية: مداومة استثمار مالك المال لماله في الوجوه المشروعة، وهو تكليف إيجابي يحقق شكر النعمة، ويعود بالخير و النفع والنماء على المجتمع، وهنا يوجّه الإسلام إلى أرشد الطرق في استثمار المال في المسالك التي تملئها الضرورات الاجتماعية^(٢).. ويمكن أن نجد شواهد لذلك في أحاديث إحياء الأرض الموات التي لا مالك لها بأية وسيلة من وسائل الإحياء^(٣)؛ ولا بدّ من أن يقوم الفرد

(١) أثر مروي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، ويسوقه بعضهم على أنه حديث مرفوع. وهو ليس كذلك. انظر: تفسير ابن كثير: ١٠٩/٥. (طبعة دار الشعب)، وعزاه في كنز العمال: ٧٥١/٥ للخطيب عن عمر رضي الله عنه موقوفاً.

(٢) النظم الإسلامية، د. محمد العربي، مرجع سابق.

(٣) الإحياء في اللغة يعني: جعل الشيء حياً، و الموات: الأرض التي خَلَتْ من العمارة والسكان. وإحياء الموات عند الفقهاء: عمارة الأرض الخربة التي لا مالك لها ولا ينتفع بها أحد. و المقصود بعمارتها: التسبب للحياة النامية فيها ببناء أو غرس أو حراثة أو سقي أو غير ذلك. انظر: معجم المصطلحات الاقتصادية، د. نزيه حماد، ص ٣٦.

بإحيائها في ظرف ثلاث سنوات من وضع يده عليها وإلا سقط حق ملكيته لها؛ لأن الغرض هو إحياء الأرض الموات لتحقيق مصلحة العامة في الاستفادة به^(١). وثلاث سنوات محكٌ كافٍ لقدرة واضع اليد لهذا الإحياء، فإن لم تتبين هذه القدرة عادت الأرض الموات التي لم يكن لها مالك للجماعة، لا يحتجزها فرد منها: ((عاديُّ الأرض لله ولرسوله، ثمَّ هي لكم مِنْ بَعْدُ؛ فَمَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ؛ وليس لِمُخْتَجِرٍ حَقٌّ بَعْدَ ثَلَاثِ سِنِينَ))^(٢).

كما تقوم الدولة أو ولي الأمر المسلم بالتدخل للقيام بأداء زكاة الأموال الظاهرة، وقد كان رسول الله - ﷺ - يبعث العمال لجبايتها من أصحابها وكذلك الخلفاء من بعده^(٣)، وقاتل أبو بكر الصديق مانعيها

(١) انظر بالتفصيل: الخراج لأبي يوسف القاضي، ص ٦٩ وما بعدها، والأموال المباحة وأحكامها في الشريعة ص ٢٧١ والمراجع المشار إليها.

(٢) رواه وأبو يوسف في كتاب الخراج، ص ٧٠، ويحيى بن آدم في الخراج، ص ٨٢، والبيهقي في السنن: ١٤٣/٦. ورواه مختصراً: أبو داود في الخراج والإمارة: ٢٦٥/٤، والترمذي في الأحكام: ٦٣٠/٤، وقال: ((حسن غريب))، وانظر: نصب الراية للزيلعي: ٢٨٨/٤ - ٢٩١.

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير: ١٥٩/٢ - ١٦٠ ((وهذا مشهور؛ ففي "الصحيحين" عن أبي هريرة بعث عمر على الصدقة، وفيهما عن أبي حميد أنه استعمل رجلاً من الأزدي يقال له ابن اللثبية، وفيهما عن عمر أنه استعمل ابن السعدي، وعند أبي داود أن النبي - ﷺ - بعث أبا مسعود ساعياً، وفي "مسند أحمد" أنه بعث أبا جهم بن حذيفة متصدقاً. وفيه: أنه بعث عقبة بن عامر ساعياً، وفيه من حديث قرة بن دعويس: بعث الضحاك بن قيس ساعياً، وفي "المستدرک" أنه بعث قيس بن سعد ساعياً، وفيه من حديث عبادة بن الصامت: أنه - ﷺ - بعثه على أهل الصدقات، وبعث الوليد بن عقبة إلى بني المصطلق ساعياً. وروى البيهقي عن الشافعي أن أبا بكر وعمر كانا يبعثان على الصدقة... وروى عن عمر أنه آخرها عام الرمادة، ثم بعث مصدقاً فأخذ عقالين عقالين، وفي "الطبقات" لابن سعد أن النبي - ﷺ - بعث المصدقين إلى العرب في هلال المحرم سنة تسع، وهو في "مغازي الواقدي" بأسانيده مفسراً)).

بمحضر من الصحابة رضوان الله عليهم وموافقتهم^(١).

وكذلك يتدخل وليُّ الأمر عند الحاجة للقيام بالتكاليف الأخرى في الإنفاق الواجب في سبيل الله، وفي النفقات الواجبة لمن تجب لهم النفقة^(٢).
كما يمنع ولي الأمر مالك المال من إلحاق الضرر بالآخرين عند استخدامه، أو عند تنميته لماله واستعمال ملكيته^(٣).

ويتسع هذا النطاق ليشمل منع المالك من تنمية المال بغير الوسائل المشروعة كالغش، والاحتكار، والربا -على ما تقدم- ومنعه من التقتير والإسراف والتصرف أحياناً عند فقد الأهلية^(٤)، كما يتدخل لمنعه من استخدام المال في حيازة نفوذ سياسي أو نحوه، ثم يصل إلى تقييد مالك المال في توجيه ماله بعد وفاته لئلا يخرج على أحكام الوصية والإرث^(٥).

(١) أخرجه البخاري في الزكاة، باب وجوب الزكاة ٣ / ٢٦٢، ومسلم في الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله. برقم (٢٠): ٥١/١ - ٥٢. وانظر: فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي: ٧٤٧/٢ - ٧٨٩، السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة، محمد عبد المنعم عفر، ص ٣٤٢ - ٣٤٤.

(٢) انظر: شرح مختصر الطحاوي لأبي بكر الرازي الجصاص: ٢٨٠/٥ فما بعدها، وفتح القدير لابن الهمام: ٣/ ٣٤٣ وما بعدها، وبدائع الصنائع للكاساني: ٥/ ٢٢٢٨، ٤، والذخيرة للقراي: ٤/ ٤٦٥ فما بعدها، ونهاية المطلب في دراية المذهب للجويني: ١٥/ ٤١٧ فما بعدها، والمغني لابن قدامة: ٧/ ٥٨٤ وما بعدها، والنفقات في الشريعة للشيخ أحمد إبراهيم، ص ٥ وما بعدها، وهو ضمن كتابه: أحكام الأحوال الشخصية مع زيادات واصل علاء الدين إبراهيم، ص ٧١٧ وما بعدها.

(٣) كما سيأتي في المبحث التالي في قواعد منع الضرر.

(٤) انظر: فتح باب العناية بشرح النقاية، للملا علي القاري: ٣/ ٤٠٩.

(٥) النظم الإسلامية، د. محمد العربي، ص ١٦٣ - ١٧٠.

تاسعاً - تخطيطُ الاقتصادِ وتنميةُ مواردِ الدولة:

تخطيط الاقتصاد لتحقيق أهداف معينة كتوزيع الموارد بين مختلف الحاجات، بحيث يكون في الإمكان الحصول على أكبر منفعة كلية للمجتمع، هذا التخطيط واجبٌ من واجبات الدولة الإسلامية حيث إن الإسلام لا يترك الأمور تسير دونما ضابط يضبطها. والله تعالى يقول: ﴿أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(١).

ولن تتمكن البلدان الإسلامية من تحقيق مقاصد الشريعة ضمن القيود المتمثلة بمواردها النادرة ما لم تقم بعملية جرد لاحتياجاتها ومواردها وما لم يكن لديها معرفة واضحة بمواقعها ومكامنها وكيف يمكن استثمارها؟

وقد يكون من الممكن القيام بذلك على نحو أكثر كفاءة إذا تم إعداد خطة لسياسة استراتيجية طويلة الأجل، ومن شأن هذه الخطة أن تعين الدولة على رصد واقعي لجميع الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة، وأن تضع -في ضوء ذلك- مجموعة من الأولويات المحددة تحديداً جيداً، وهذا يساعد على إعطاء توجه واضح لسياسات الحكومة وبرامج الإنفاق، وعلى اتخاذ تدابير فعالة لدفع عجلة التغيرات الهيكلية والمؤسسية بغية تمكين الحكومة والقطاع الخاص على حدٍّ سواء من تقديم مساهمتهما الكاملة^(٢).

ولذلك تقوم الدولة أو ولي الأمر بوضع مخططات مدروسة

(١) سورة الملك، الآية ٢٢

(٢) انظر: الإسلام والتحدّي الاقتصادي، د. محمد عمر شاذلي، ص ٣٧٩.

تقود النتائج من حالة التخلف إلى حالة التقدم عن طريق الاستفادة من جميع الطاقات البشرية والمادية والموارد الطبيعية. وتستطيع عن طريق جهازها الرقابي أن تتابع تنفيذ المخطط الذي رسمته عن طريق الاستعانة بالخبراء المختصين، سواء كان هذا المخطط متعلقاً بسياسة إنمائية في الصناعة أو الزراعة، أو بسياسة استثمارية غايتها توظيف الفائض والمدخرات، أو بسياسة نفطية هدفها تحديد حجم الناتج ودراسة إمكانية تسويقه، أو بسياسة عمرانية تستهدف شق الطرق وبناء الوحدات السكنية^(١).

والخطة الاقتصادية هي: مجموع القرارات التي تتخذ من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية محدّدة.

ويتطلب إعداد الخطة القومية عمليات متعددة مثل:

١- تحديد الهدف. وهذا متوقف على الحال التي يكون عليها الاقتصاد الوطني.

٢- تقدير الموارد المادية والبشرية والمالية.

٣- تحديد حجم الاستثمارات ثم وسائل تمويلها.

٤- اختيار المشروعات وتحديد حجمها.

ونجاح الخطة يعتمد على عناصر مختلفة، في مقدمتها: القائمون بعملية التخطيط، والعلم بأحوال البلد، وتقدير الاحتياجات المستقبلية. وواقعية الخطة من حيث الأهداف والأساليب، وتناسق الخطة

(١) انظر: السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، د. فؤاد عبد المنعم أحمد، ص ٩٠ - ٩١.

ومرونتها، ثم الرقابة والمتابعة وتقييم الأداء والأهداف. وفي قصة سيدنا يوسف مثلاً واضح في شؤون التخطيط^(١).

وفي الفكر الاقتصادي الإسلامي نجد أمثلة واقعية على العناية بالتخطيط للموارد التنموية، وحسبنا أن نذكر مثلاً واحداً يدل على ذلك؛ فقد ارتقى الإمام أبو يوسف القاضي -رحمه الله- في فكره الإنمائي درجةً قفز بها إلى مستوى علماء الاجتماع ورواد الاقتصاد المعاصرين، حيث وضع أسلوباً لخطط التنمية القومية - بالتعبير المعاصر - ومراحلها المتعددة، التي تبدأ بملاحظة الواقع، ثم القيام بالدراسة الميدانية، بعد تأمين الاختصاصيين والخبراء، ثم إجراء الاستشارات، وأخيراً: عرض النتائج والتوصيات، ووضع سلم الأولويات، وتقدير الكلفة، والكشف عن جوانب المشاكل القائمة والحلول الملائمة لها^(٢).

يقول الإمام أبو يوسف -رحمه الله- مخاطباً الخليفة هارون الرشيد:

((ورأيت أن تأمر عمّال الخراج إذا أتاهم قوم من أهل خراجهم، فذكروا لهم في بلادهم أنهاراً عاديةً قديمة وأراضي كثيرة غامرة، وأنهم

(١) التفسير القرآني للتاريخ، د. راشد البراوي، ص ٥٨ - ٥٩. وانظر: عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، د. إسماعيل البدوي، ص ٣٣٤ - ٣٤٥، والتنمية والتخطيط وتقويم المشروعات، ص ٢٤٥ - ٢٥٠، والسياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، كلاهما د. محمد عبد المنعم عفر، ص ٨٣ وما بعدها.

(٢) انظر: التنمية في الفكر الإسلامي، د. إبراهيم حسين، ص ١٤٥.

إن استخرجوا لهم تلك الأنهار واحتفروها، وأجري الماء فيها، عمرت هذه الأرض الغامرة وزاد خراجهم؛ كتب بذلك إليك فأمرت رجلاً من أهل الخير والصلاح يوثق بدينه وأمانته من أهل ذلك البلد، ويُشاور فيه غير أهل ذلك البلد ممن له بصيرة ومعرفة ولا يجرُّ إلى نفسه منفعة ولا يدفع بها عنه مضرة، فإذا اجتمعوا على أن في ذلك صلاحاً وزيادةً في الخراج: أمرت بحفر تلك الأنهار، وجعلت النفقة في بيت المال، ولا تحمل النفقة على أهل البلد، فإنهم إن يعمروا خير من أن يخربوا، وأن يفروا خير من أن يذهب مالهم ويعجزوا^(١).

وفي تنمية الموارد واستثمارها يرشد الإسلام إلى تنمية الموارد البشرية والاستثمار في الجانب البشري من خلال تكوين الشخصية الإسلامية السوية والملتزمة بطاعة الله، ويشمل هذا الاستثمار في التدريب والتعليم والصحة والتغذية والإسكان والزواج وغيرها. كما يرشد الإسلام إلى ما أنعم الله به على الإنسان في كافة القطاعات الاقتصادية لتنميتها والاستثمار فيها، وهي الصناعة بكل أنواعها، والزراعة بقسميها النباتي والحيواني، والتجارة الداخلية والخارجية، والنقل والمواصلات، وغيرها من مشروعات البنية الأساسية للاقتصاد، وهو ما يعني أهمية تنميتها، كما أوجب تنمية كافة أقاليم الدولة من ريف وحضر، ومناطق نائية ودانية، حتى تتحقق الرفاهية لكافة أفراد المجتمع وأقاليمه وقطاعاته المختلفة.

ولذا كان من المنطقي أن نستبعد نماذج التنمية الاقتصادية

(١) الخراج للقاضي أبي يوسف، ص ١٠٩ - ١١٠.

المعمول بها في العالمين الرأسمالي والشيوعي لمواجهة مشكلات التخلف؛ فإن الواجب على الدولة المسلمة أن تعمل على تنمية مواردها ضمن خطة للتنمية جديدة، تعتمد على الأصالة الفكرية، وتفجر في الإنسان المسلم طاقاته وقواه لتحريك هذه الأمة ضد معركة التخلف، ولا بد عندئذ أن تدخل في الحساب مشاعر الأمة ونفسيّتها وتعتيقاتها المختلفة^(١).

عاشراً - حماية الاستقلال الاقتصادي والافتاء الذاتي:

الأصل أن الدولة الإسلامية تُعدّ نفسها لتكون في قيادة ركب البشرية وقمة الحضارة الإنسانية، لأنها الأمة الوسط (أي العدل الخيار) التي تشهد على الناس، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾^(٢).

وقال سبحانه وتعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾^(٣).

وهذا يوجب عليها أن تُعدّ القوة بكل أنواعها وأصنافها: المعنوية

(١) انظر بالتفصيل: الإسلام والتنمية الاقتصادية، تأليف جاك أوستروي، تعريب الدكتور صبحي الطويل، ص ٩٥ وما بعدها، واقتصادنا للصدر، ص ٥١ وما بعدها، والاقتصاد الإسلامي، د. إبراهيم أباطة، ص ١٣٠، والاقتصاد الإسلامي: مفاهيم ومرتكزات د. أحمد صقر، ص ٢٩٠ - ٢٩٣، والإسلام والتحدى الاقتصادي، د. محمد عمر شاذلي، ص ٣٤ - ٣٥، السياسة الاقتصادية، محمد عبد المنعم عفر، ص ١٨٨ وما بعدها.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٤٣.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١١٠.

والمادية؛ ومن ذلك التدخل لحماية الاستقلال الاقتصادي للأمة والاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي الذي شاع استخدامه في الدول النامية حديثاً وبخاصة في أعقاب الأزمات الغذائية العالمية في القرن المنصرم.

فإن الإسلام حينما طلب تحصيل الأموال بالزراعة والصناعة والتجارة، نظر إلى أن حاجة المجتمع المادية تتوقف عليها كلها؛ فإنه كما يحتاج إلى الزراعة في الحصول على المواد الغذائية التي تنبتها الأرض، يحتاج إلى الصناعات المختلفة في شؤونه المتعددة: في ملابسه ومسكنه، وفي آلات الزراعة وتنظيم الطرق، وفي مدّ السكك الحديدية، وفي حفر الأنهار، وفي حفظ كيان الدولة، وما إلى ذلك مما لا سبيل إليه إلا بالصناعة. ويحتاج أيضاً إلى تبادل الأعيان والمواد الغذائية والمصنوعات.. ولا تقوى أمة ولا تسعد إذا لم تسدّ حاجتها بنفسها، وإذن لا بد من الاحتفاظ بالزراعة والصناعة والتجارة. وقد تقدمت إشارات إلى هذا في الكلام على القيام بالفروض التكافلية (الكفاية).

ولا ريب أن أساس هذه الفرضية في هذه الفروض، هو العمل على تحقيق المبدأ الإسلامي الذي يوجبه الإسلام على أهله، وهو مبدأ استقلال الجماعة الإسلامية في تحقيق ما تحتاج إليه من الضروريات والحاجات فيما بينها، وبين أبنائها، دون أن تمتدّ يدها إلى غيرها من الأمم. وبذلك لا تجد الأمم الأخرى ذات الصناعة والتجارة سبيلاً إلى التدخل في شؤونها، فتظل محتفظة بكيانها وعزّتها ونظمها وخيرات بلادها.

ومن هنا كان على ولي الأمر في الدولة الإسلامية أن يعمل على تمكين الأمة من الانتفاع بتلك الوسائل الاقتصادية والإنتاجية، وأن يقوم على تنسيقها، والتدخل في تحويل بعض الموارد أو الوسائل الإنتاجية إلى رؤوس أموال تجارية، أو شركات صناعية، على حسب حاجة البلاد المبنية على تقدير مصالحها. ويتم بذلك تنسيقها على الوجه الذي يجعلها غنية بنفسها عن غيرها، وتحافظ على المستوى المعيشي والغذائي الكمال الذي اعتاد عليه المجتمع^(١)، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب^(٢).

(١) انظر: الإسلام عقيدة وشريعة للشيخ محمود شلتوت، ص ٢٥٣ - ٢٥٦، ومنهج القرآن في بناء المجتمع، ص ٨١ - ٨٣، ودراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، د، عبد الرحمن يسري، ص ٢٢٩ وما بعدها، والسياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة، عبد المنعم عفر، ص ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٢) وهي المسألة المعروفة عند علماء الأصول بمقدمة الواجب، فما كان مما يتوقف عليه وجود الواجب وهو مما يقدر المكلف على فعله، فهو واجب عليه. انظر: المستصفى للغزالي: ٧٢/١، ونهاية السؤل شرح منهاج الأصول للإسنوي: ١٢٣ - ١٢٧، وعلم أصول الفقه، د. محمد الزحيلي، ص ٩٥ - ٩٨.

المبحث الثاني

أسس دور الدولة في المجال الاقتصادي والاستثماري

نوجز في هذا المبحث الأسس أو القواعد التي يستند إليها ولي الأمر في مشروعية القيام بالوظيفة الاقتصادية. ونقسمها إلى قسمين: (الأول) أسس عقدية وخلقية. و(الثاني) أسس تشريعية أصولية وفقهية. والدراسة التفصيلية لهذه القواعد والأسس تحتاج إلى بحث طويل متسع، أو جز هنا معالمه الرئيسية في فقرتين اثنتين.

أولاً- الأسس العقدية والخلقية:

وهي مجموعة الأحكام التي تتصل بعقيدة المسلم وخلقه وسلوكه؛ إذ إنَّ الإسلام يسير في تشريعه على طريقة فذة تكفل تنفيذ ما يشرعه من تعاليم وأحكام، وهي أن يربطها بعقيدة المسلم ليكون في هذا دافع وحافز على الامتثال. وفيما يلي إشارات إلى أهم هذه الأسس.

١ - نظرية الاستخلاف (الخلافة):

الأساس الأول في دور الدولة في النشاط الاقتصادي بعامة هو مبدأ الخلافة، أو نظرية الاستخلاف؛ فمن مقتضيات العقيدة الإسلامية أن الله - سبحانه و تعالى - هو خالق الكون وموجده، وخالق الشيء هو الذي يملكه، أما الإنسان فهو خليفة، استخلفه في هذه الأرض ليعمرها، إذ المقصدُ العام للشرعة الإسلامية هو عمارة الأرض وحفظ نظام التعايش فيها واستمرار صلاحها بصلاح المستخلفين فيها و قيامهم بما كُلفوا به من عدل و استقامة وصلاح وإصلاح.

قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۗ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (١).

وقال سبحانه وتعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَ فِيهَا﴾ (٢).

إلا أن هذا الاستخلاف مقيد بقيود، فالمستخلف حتى تكون خلافته صحيحة لابد أن يتقيد بما قيده به من استخلفه - فيجب على الإنسان أن يتقيد بما قيده الله تعالى لتحقيق مقتضى الخلافة و العبودية لله عز وجل - فإن خالف المستخلف هذه القوانين وقع تصرفه باطلاً مردوداً وسيحاسب على ذلك أيضاً في الآخرة. والشارع الحكيم سبحانه ما شرع الأحكام إلا لمصالح العباد، والمطلوب من العباد أن يتقيدوا بذلك ولا يخالفوا ما قصده حتى يحققوا مقتضى الخلافة.

يقول الإمام الشاطبي -رحمه الله-: ((قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده من العمل موافقاً لقصده في التشريع. والدليل على ذلك ظاهر من وضع الشريعة؛ إذ أنها موضوعة لمصالح العباد على الإطلاق والعموم؛ والمطلوب من المكلف أن يجري على ذلك في أفعاله، وأن لا يقصد خلاف الشارع، ولأن المكلف خلق لعبادة الله، وذلك راجع إلى العمل وفق المقصد في وضع الشريعة، وذا محصول العبادة؛ فينال بذلك الجزاء في الدنيا والآخرة.

(١) سورة البقرة، الآية رقم ٣٠.

(٢) سورة هود ، الآية رقم ٦١.

وأيضاً فقد مرَّ أن قصد الشارع المحافظة على الضروريات وما يرجع إليها من الحاجيات والتحسينات، هو عين ما كلف به العبد. فلا بد أن يكون مطلوباً بالقصد إلى ذلك وإلا لم يكن عاملاً على المحافظة عليها لأن الأعمال بالنيات، و حقيقة كون العبد مكلفاً بالمحافظة على الضروريات وما يرجع إليها، أن يكون خليفة في إقامتها بمباشرته الأسباب الظاهرة التي رسمها الله في الشرائع، وأودع في العقول إدراكها، وأن يكون خليفة الله في إقامة هذه المصالح بحسب طاقته ومقدار وسعه. وأقل ذلك خلافته على نفسه ثم على أهله، ثم على من تعلق له به مصلحة... فإذا كان كذلك فالمطلوب منه أن يكون قائماً مقام من استخلفه، يُجْري أحكامه ومقاصده مجاريها وهذا بيّن^(١).

فقد تبين أن الخلافة تقتضي التقيّد بالأحكام والحدود التي رسمها المستخلف، وهو الله سبحانه وتعالى، ولذا كانت الالتزامات الإيجابية والسلبية في الحقوق والأموال من مقتضيات هذه الخلافة، فهي عامل من عوامل قيام الدولة بالوظيفة الاقتصادية بالضوابط الشرعية وحسب مقتضيات المصلحة^(٢).

٢- ربانيّة الحقوق (المصدر الإلهي للحقوق):

وذلك لأن أصل الحق ومصدره هو الحكم الشرعي، والذي

(١) الموافقات ٢: ٨/ وما بعدها، وص ٣٣١ - ٣٣٧ مع تعليقات الشيخ عبد الله دراز.

(٢) انظر: النظم الإسلامية، د. محمد العربي ص ١٠٤، ومقاصد الشريعة، علال الفاسي، ص ٤٠.

ينشئ الحكم هو الله سبحانه وتعالى، إذ إن الحكم هو خطاب الله المتعلق بأفعال العباد اقتضاءً أو تخييراً أو وضعاً^(١).

فالله سبحانه وتعالى هو الحاكم وهو المشرع وحده، حيث قال الله سبحانه وتعالى:

﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢).

وتقوم الأدلة القاطعة من القرآن الكريم على بيان هذا المبدأ وتأكيده وإبرازه، فقد تواردت آيات الكتاب الكريم تؤكد بأن الله سبحانه وتعالى هو المتفرد بالخلق والإيجاد والملك، فهو إذن المتفرد كذلك بالحكم والأمر والتشريع؛ فقال الله سبحانه وتعالى:

﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَىٰ أَيْلَ النَّهَارِ يَطْلُبُهُ حَيْثُا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِ رَبِّهِ ۗ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣).

فتبين من هذا أن مصدر الحقوق كلها شريعة الله سبحانه وتعالى، إذ كان لله أن لا يجعل للعبد حقاً أصلاً، فإنه -سبحانه وتعالى- هو الذي منح العبد هذه الحقوق وأقرها، وهو الذي أوجب حمايتها وشرع لها الوسائل التي تؤدي إلى هذه الحماية، كما أنه يبين طرائق

(١) انظر: التلويح على التوضيح للفتازاني: ١٢/١ - ١٥، والإحكام للأمدى: ٩٠/١ - ٩١.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٤٠.

(٣) سورة الأعراف، الآية ٥٤.

استعمالها ووجوه الانتفاع بها على الوجه الذي يحقق المقاصد والغايات من شرعها، وهي مقاصد و غايات أُريد بها صلاح المجتمع وصلاح أفراده على وضع يجعل صلاح الفرد أساساً لصلاح المجتمع ووسيلة إليه دون تعارض وتنافر بين المصلحتين، وذلك بتقديم صلاح المجتمع على صلاح الفرد عند التعارض^(١).

يقول الشيخ محمد أبو زهرة: ((الحقوق الشرعية كلها مَنَح من الله تعالى لعباده، وهو يعطيها مقيّدة ولا يعطيها مطلقة ليتمكن الائتلاف بين الحقوق والواجبات و بين مصالح الناس بعضهم على بعض، فلا تضارب الحقوق، بل يسير المجتمع على أسس متينة متماسكة))^(٢).

والذي يترتب على هذا الأصل - مصدر الحقوق - أن الله تعالى - إنما شرع الحق لحكمة و مصلحة يراد تحقيقها فهو مقيّد ابتداء بما قيّده الله تعالى به، فيجب على من مُنح هذا الحق أن يراعي تحقيق ما قيده في استعمال حقّه موافقاً لقصد الشارع سبحانه، و من هنا جاز لولي الأمر التدخل و تطبيق هذه القيود عند وجود ما يسوغها، وهذا مما يدخل في الوظيفة الاقتصادية للدولة ودورها في هذا

(١) الملكية في الشريعة للشيخ علي الخفيف ص١٠٧. و في التناقض بين المصلحة الفردية و الجماعية و طريقة حل هذا التناقض و منع الصراع بين المصلحتين انظر: اقتصادنا ص ٢٨١ - ٢٩٠، ونظرية الإسلام وهدية للمودودي، ص٥٦.

(٢) في المجتمع الإسلامي لأبي زهرة، ص٢١ - ٢٣، والملكية و نظرية العقد له أيضاً، ص٧١.

المجال^(١).

٣- المبادئ الخلقية:

يمزج الإسلام مزجاً رائعاً بين المبادئ الخلقية والقواعد التشريعية، ليكون في وجدان المسلم دافع نحو تحقيق وتنفيذ القواعد التشريعية وإرادة الخير للمجتمع. والمبادئ الخلقية لها أهميتها في تقييد حق الملكية، إذ إن في خلق المسلم عاصماً له من أن يقصد بملكه إضراراً بالآخرين، أو أن يستعمل هذا الملك فيما يؤدي الآخرين ويجلب لهم الضرر، وما كان لمسلم أن يفعل ذلك وأخلاقه تقوم على قاعدة الإيمان بالله تعالى الذي يراقبه ويحاسبه ويعلم نيته وباعث تصرفاته^(٢).

ومن هنا كانت المبادئ الخلقية تسهم في تقييد حق الملكية باعتبارها قواعد واجبة التنفيذ والتحقيق، وباعتبارها أصلاً وسنداً للتكافل الاجتماعي في الإسلام. تقوم الدولة هنا بدورها هذا عندما يتخلى الأفراد عن واجبهم، أو عندما يقصرون فيه. وهذه إشارة إلى بعض هذه المبادئ الخلقية:

(١) انظر: الموافقات للشاطبي: ٣٣١/٢، والحق ومدى سلطة الدولة،

د.الدريني، ص ٧١- ٧٧، مالك بن أنس للجندى، ص ٢٢٣- ٢٢٤، مجلة البعث الإسلامي الهندية، عدد صفر ١٣٨٩، ص ٧٥.

(٢) انظر بالتفصيل: النظم الإسلامية د: محمد عبد الله العربي، ص ٣٥ وما

بعدها، والإسلام وحاجة الإنسانية إليه، د.محمد يوسف موسى، ص ١٩٣.

الأخوة: قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾^(١). وهذا يقرر الإسلام مبدأ الأخوة بين المؤمنين، و الأخوة ليست كلاماً يديره المسلم على لسانه دون أن يكون له أثر في حياته و سلوكه، فإذا كان أخاً فهو يرعى أخاه و يحرص عليه، قال رسول الله -ﷺ-: ((المسلم أخو المسلم لا يظلمه و لا يُسْلِمه))^(٢). وقال: ((المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدُّ بعضه بعضاً))^(٣). و من هنا تنتفي نية الإضرار و بوائعه في تصرفات المسلم.

المحبة: ويتفرع عن مبدأ الأخوة: المحبة، إذ لا يكتمل إيمان المؤمن إلا بها، قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((لا يؤمن أحدكم حتى يحبَّ لأخيه ما يحبُّ لنفسه))^(٤).

الولاية والتناصر: قرَّر الله تعالى مبدأ الولاية بين المؤمنين والمؤمنات بقوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ

(١) سورة الحجرات، الآية ١٠.

(٢) أخرجه البخاري في المظالم، باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه: ٥ / ٩٧، ومسلم في البر والصلة باب تحريم الظلم: ٤ / ١٩٩٦.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب تعاون المؤمنين: ١٠ / ٤٤٩، و مسلم في كتاب البر، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم: ٤ / ١٩٩٩.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه: ٥٦ / ٥٧، ومسلم في الإيمان أيضاً، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير: ١ / ٦٨.

وَرَسُولُهُ أَوَّلَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿١﴾. والولاية تحتاج إلى نجدة و إلى تعاون وإلى تكاليف، فإن طبيعة المؤمن هي طبيعة الأمة المؤمنة، طبيعة الوحدة وطبيعة التكافل وطبيعة التضامن في تحقيق الخير ودفع الشر (٢).

التعاون على البرِّ والتقوى: قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (٣). وهذه الآية توجب التكافل على البر والتقوى، ومن ثم فهي توجب الابتعاد عن كل ما فيه ضرر وإثم واعتداء. فهي تنطوي على أصل عام ذي وجهين، إيجابي هو التصرف على وجه تعاوني في حدود البر والخير المشترك، ووجه سلبي وهو مجانبة الإثم بشتى صوره، ومنه الإضرار بالغير والغش، ومخالفة قواعد الشريعة كالتحليل المفضي إلى تحليل محرم أو إسقاط واجب. وعلى ذلك تكون هذه الآية الكريمة قيداً على التصرف بوجه عام، بأن يكون في دائرة البر، ومنه استعمال الحق بل هي الأساس الذي تقوم عليه نظرية الشريعة (٤).

فالقواعد الخلقية التي تقوم على الإيمان بالله تعالى، والصفة

(١) سورة التوبة، الآية (٧١).

(٢) انظر: الفروق للقراي: ١٤/٣ - ١٦، وفي ظلال القرآن: ١٠٠/ ٢٢٤.

(٣) سورة المائدة، الآية (٢).

(٤) الحق و مدى سلطان الدولة في تقييده، للدكتور الدينبي، ص ٢٢٩-

الدينية فيها تعتبر أساساً لتقييد حق الملكية. ولعل هذا هو الذي جعل أبا حنيفة رحمه الله يمنع القضاء من التدخل في حق الملكية و يتركه للديانة؛ فإنه وإن منع القضاء من التدخل واعتبر المالك حراً فيما يملك، لم يستجز الأذى، بل قرّر أن ذلك حرام ديانةً، وإن لم يتدخل القضاء، و ترك ذلك للناس يسوّونه فيما بينهم؛ فقد شكّا إليه رجل من بئر حفرها جاره في داره وأنه يخشى منها على جدرانه، فقال أبو حنيفة: احفر في دارك بجوار تلك البئر بالوعة ففعل، فنزّت البئر فكبسها مالكةا^(١).

ثانياً- الأسس والقواعد التشريعية:

وهي مجموعة الأحكام التشريعية التي تقوم على القواعد الأصولية والقواعد الفقهية. وفيما يلي إيجاز لأهمها:

١ - المصالح المرسلّة (نظرية الاستصلاح):

الاستصلاح في اللغة العربية هو طلب الصلاح. وفي اصطلاح الأصوليين: هو اتباع المصلحة المرسلّة. أي هو تشريع الحكم في الواقعة التي لا نص فيها ولا إجماع بناء على مراعاة مصلحة. والمصلحة هي جلب المنفعة أو دفع الضرر. وهي تنقسم ثلاثة أقسام:-

القسم الأول: المصالح المعتبرة، وهي التي قام الدليل الشرعي

(١) انظر: بدائع الصنائع: ٤٠١٢/٨، وأبو حنيفة لأبي زهرة، ص ٤١٢-

٤١٣، والحق ومدى سلطان الدولة، ص ٣٥٦.

على اعتبارها. أي ما رجح قيام الدليل على وفقها، وهي تتنوع إلى مراتب ثلاثة: مصالح ضرورية، ومصالح حاجية، ومصالح تحسينية.

القسم الثاني: المصالح الملغاة، وهي ما شهد الشرع بطلانها، كإيجاب الصوم بالوقاع في رمضان على الملك؛ لأن العتق سهل عليه فلا ينزجر به، و الكفارة وضعت للزجر. فهذا لا خلاف في بطلانه لمخالفته النص، وفتح هذا الباب يؤدي إلى تغيير حدود الشرع.

القسم الثالث: المصالح المرسلة: وهي التي لم يقم دليل من الشرع على اعتبارها أو إلغائها، وهي تلائم تصرفات الشرع بأن يوجد لها جنسٌ اعتبره الشارع في الجملة بغير دليل معين. وسميت هذه المصالح: مرسلة؛ لأنها مطلقة عن دليل اعتبارها أو إلغائها. فإذا حدثت واقعة لم يشرع الشارع حكماً لها ولم تتحقق فيها علةٌ اعتبرها الشارع لحكم من أحكامه، ووجد فيها أمر مناسب لتشريع حكم، أي أن تشريع الحكم فيها من شأنه أن يدفع ضرراً أو يحقق نفعاً، فهذا الأمر المناسب في هذه الواقعة يسمى ((المصلحة المرسلة))^(١).

وقد اختلف نظر الأصوليين في مدى الأخذ بالمصالح المرسلة أصلاً من أصول التشريع على مذاهب ثلاثة؛ أحدهما: أنها غير معتبرة مطلقاً. والثاني: أنها حجة مطلقاً، والثالث: الأخذ بالمصلحة إن كانت

(١) الموافقات للشاطبي: ٢/٢ - ١٢، والاعتصام له أيضاً: ٢ / ١١٣ - ١١٥،

وروضة الناظر ص ٨٦، وإرشاد الفحول للشوكاني ص ٢١٧، ومصادر التشريع فيما لا نص فيه ص ٨٨، وأصول الفقه للبرديسي، ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

ضرورية كلية قطعية.

هذا، وإذا استبعدنا بعد ذلك مذهب الغلاة في الأخذ بالمصالح حتى قدّموها على النص في المعاملات و اعتبروها مخصصة للنص والإجماع = وجدنا أنّ المذاهب كلها قد أخذت بالمصلحة المرسلّة على خلاف بينهم في مدى هذا الاعتبار - ضيقاً وسعةً - و من هنا صحّ قول الإمام القرافي رحمه الله بأن المصلحة المرسلّة هي عند التحقيق في جميع المذاهب؛ لأنهم يقيسون و يفرّقون بالمناسبات، ولا يطلبون شاهداً بالاعتبار، ولا يُعنى بالمصلحة المرسلّة إلا ذلك^(١).

والمصالح المرسلّة ليست قولاً بالتشهي والهوى؛ فإنّ المصالح المجتلبة شرعاً، والمفاسد المندفعة: إنّما تُعتبر من حيث تُقام الحياة الدنيا للحياة الآخرة، لا من حيث أهواء النفوس في جلب مصالحها العاديّة أو درء مفاسدها العاديّة^(٢).

وجملة ما اشترطه الأصوليون للعمل بالمصلحة المرسلّة و بناء الأحكام عليها تتلخص فيما يلي:

- ١- أن لا تصادم نصّاً شرعياً من كتاب أو سنة أو إجماع.
- ٢- أن تكون ملائمة لمقاصد الشرع الإسلامي.
- ٣- أن تكون معقولة في ذاتها.

(١) شرح تنقيح الفصول، للقراي، ص ٤٦. وانظر: إرشاد الفحول للشوكاني، ص ٢٤٢.

(٢) انظر: الموافقات للشاطبي: ٣٨/٢ - ٤٠، ومالك للشيخ أبي زهرة ص

- ٤- أن تكون مصلحة حقيقة لا ظنية، و عامة لا شخصية.
- ٥- أن تكون في مسائل المعاملات لا العبادات، لأن هذه ثابتة لا تتغير^(١).

٢ - تعليل الأحكام بمصالح العباد:

لم يشرع الله تعالى الأحكام إلا لتحقيق مصالح العباد في دنياهم وأخراهم، و إلا لكانت الأحكام عبثًا، والله - سبحانه و تعالى - منزّه عن العبث. وجمهور المسلمين متفقون على أن أحكام الشارع لم تشرع اتفاقًا، أي لغير أسباب اقتضتها ومصالح قصدت بها، ولم تشرع تحكّمًا، أي لمجرد إخضاع المكلفين لسلطان القوانين، وإنما شرعت لأسباب اقتضت تشريعها و مقاصد قصد الشارع إلى تحقيقها بدفع الضرر والحرّج عنهم و جلب النفع لهم، وتنظيم علاقتهم بالله سبحانه وتعالى، و تنظيم علاقة بعضهم ببعض، وقد أشار الشارع إلى هذا بما بيّنه من مقاصده في بعض ما شرعه^(٢).

وقال العزُّ بن عبد السلام - رحمه الله - :

(١) انظر بالتفصيل: شرح الإسنوي و البدخشي على المنهاج، المرجع السابق، ومصادر التشريع لخلاف، ص ٩٩ - ١٠٠ مالك لأبي زهرة، ص ٣٦٧، والمصلحة في التشريع الإسلامي لمصطفى زيد، ص ٥١ - ٥٩، وأصول الفقه للبرديسي، ص ٢٣٨.

(٢) مصادر التشريع الإسلامي للأستاذ عبد الوهاب خلاف، ص ٤٧ - ٧٨، والمقصود بالعلة هنا الحكمة التشريعية.

انظر: القواعد الكبرى الموسومة ب قواعد الأحكام في إصلاح الأنام، للعز بن السلام: ٧/١.

((التكاليف كلها راجعة إلى مصالح العباد في دنياهم، والله غني عن عبادة الكل، ولا تنفعه طاعة الطائعين، ولا تضره معصية العاصين... وإنما سبق علمه سبحانه وتعالى بترتيب بعض الحادثات من غير أن يكون مقدّمها موجباً لمؤخّرها ولا مُنشئاً له))^(١).

وبين ابن القيم -رحمه الله تعالى- أن الشريعة مبناها على الحكَم ومصالح العباد فقال: ((إن الشريعة مبناها وأساسها على الحكَم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدلٌ كُلُّها، ورحمة وحكمة كُلُّها، فكلُّ مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة وإن أُدخلت فيها بالتأويل. فالشريعة عدلٌ الله بين عباده، والرحمة بين خلقه، فهي بها الحياة والغذاء والدواء والنور والشفاء والعصمة، وكلُّ خير في الوجود فإنما هو مستفاد منها، وحاصل بها، وكلُّ نقص في الوجود فسببه من إضاعتها؛ فالشريعة التي بعث الله بها رسوله هي عمود العالم وقطب الفلاح والسعادة في الدنيا والآخرة))^(٢).

و الدليل على أن الأحكام إنما شرعت لجلب مصالح العباد ودرء المفسدات في الدنيا والآخرة هو الاستقراء الكلّي والتفصيلي. يقول الشَّاطِبي: والمعتمد إنما هو أننا استقرينا من الشريعة أنها وُضِعَتْ

(١) القواعد الكبرى: ٢ / ١٢٦.

(٢) إعلام الموقعين لابن القيم: ٣ / ٥. وانظر: مقاصد الشريعة لعلال الفاسي،

لمصالح العباد استقراء لا ينازع فيه. فإن الله تعالى يقول في بعثة الرسل: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾^(١)، ويقول تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾^(٢).

أما التعليل لتفاصيل الأحكام في الكتاب والسنة؛ فأكثر من أن يُحصَى، كقوله سبحانه وتعالى بعد آية الوضوء: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٣)، وقوله في الصيام: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(٤)، وفي الصلاة: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾^(٥).

وإذا كانت الأحكام معللة بمصالح العباد فإنما هي مشروعة لتحقيق هذه المصالح؛ إذ ما من حكم شرعي إلا وفيه مصلحة، وما من نهي إلا وفيه مضرّة^(١).

(١) سورة النساء، الآية رقم ١٦٥.

(٢) سورة الأنبياء، الآية رقم ١٠٧.

(٣) سورة المائدة، الآية رقم ٦.

(٤) سورة البقرة، الآية رقم ١٨٣.

(٥) سورة العنكبوت، الآية رقم ٤٥.

(١) الموافقات ٢: ٦ - ٧.

وقد تقتضي هذه المصلحة أن تقوم الدولة بوظيفة اقتصادية لتحقيق أهدافها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولتوفير ما تحتاجه لاستقامة أمور الحياة الإسلامية وانتظامها.

٣- سدُّ الذرائع:

الذريعة لغة هي الوسيلة التي يُتوصَّل بها إلى الشيء، سواء كان حسياً أو معنوياً، قولياً أو فعلياً، خيراً أو شراً. وفي الاصطلاح هي: المسألة التي ظاهرها الإباحة ويُتوصَّل بها إلى فعل المحظور. فحقيقتها التوسُّل بما هو مصلحة إلى مفسدة، مثل: بيع الآجال^(١).

ومعنى سدِّ الذرائع: رفعها. ومؤدَّى الكلام: أن وسيلة المحرَّم محرَّمة، و وسيلة الواجب واجبة، فالفاحشة حرام، والنظر إلى عورة الأجنبية حرام؛ لأنها تؤدي إلى الفاحشة، والجمعة فرضٌ فالسعي لها فرضٌ^(٢).

وسدُّ الذرائع مبنيٌّ على النظر في مآلات الأفعال، وهو معتبر مقصود شرعاً، سواء كانت الأفعال موافقة أو مخالفة، وذلك أن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو الإحجام إلا بعد

(١) بيع الآجال من مصطلحات فقهاء المالكية. ومرادهم بذلك بيع الذرائع الربوية، وهي التي ظاهرها الصحة لكن تكتنفها تهمة التوصل بها إلى باطن محظور، مثل بيع العينة، والبيع والسلف، والقرض الذي يجرُّ نفعاً. انظر: معجم المصطلحات المالية والاقتصادية، د. نزيه حماد، ص ١٢٢.

(٢) انظر: الموافقات للشاطبي : ٤ / ١٩٨ - ٢٠٠، وإرشاد الفحول للشوكاني

نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل، فقد يكون مشروعاً لمصلحة فيه تُستجلب أو لمفسدة تُدرأ، ولكن له مآل على خلاف ما قصد فيه. وقد يكون غير مشروع لمفسدة تنشأ عنه أو مصلحة تندفع به، ولكن له مآل على خلاف ذلك، فإذا أطلق القول في الأول بالمشروعية فربما أدى استجلابُ المصلحة فيه إلى مفسدةٍ تساوي المصلحة أو تزيد عليها، فيكون بعدم المشروعية ربما أدى استدفاعُ المفسدة إلى مفسدة تساوي أو تزيد، فلا يصح إطلاق القول بعدم المشروعية^(١).

وقد ثبت أصل الذرائع بالقرآن الكريم والسنة النبوية: فمن القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدَوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾^(٢). فقد منع الله تعالى أمراً جائزاً وهو سبُّ المشركين؛ لأنه يؤول إلى أمر غير جائز وهو سبُّ الله سبحانه وتعالى.

ومن السنة قوله ﷺ: ((دع ما يريئك إلى ما لا يريئك))^(٣). وقوله: ((إنَّ الحلالَ بيِّنٌ وإنَّ الحرامَ بيِّنٌ، وبينهما أمور مشبهات لا يعلمهنَّ كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى...))^(١).

(١) الموافقات للشاطبي: ٤/ ١٩٤ - ١٩٥.

(٢) سورة الأنعام الآية رقم ١٠٨.

(٣) أخرجه النسائي في الأشربة: ٣٢٧/٨، والترمذي في صفة القيامة: ٤/ ٦٦ وقال: ((حديث حسن صحيح))، وصححه الحاكم في المستدرک: ٢/ ١٣ و٩٩/٤، ووافقه الذهبي.

(١) أخرجه البخاري في الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه: ١/ ١١٦، ومسلم في المساقاة، باب لعن آكل الربا: ٣/ ١٢١٩.

ويقول ابن قيم الجوزية: ((إن وسيلة المقصود تابعة للمقصود وكلاهما مقصود، لكنه مقصود الغايات وهي مقصودة قصد الوسائل))^(١).

والخلاصة: إن سد ذرائع الفساد وفتح ذرائع الصلاح مما قصدت إليه الشريعة، و من وسائل التطور التي أحكمتها لتبقى صالحة لكل زمان و مكان، وتضع بيد وليّ الأمر العادل سلطاتٍ واسعة في التدخل في المجال الاقتصادي وتنظيمه.

ولم تُراعِ الشريعة الإسلامية الذرائع من جهة سدّها فقط، بل راعتها كذلك من جهة الفتح، فأعطت لكل وسيلة حكم نتائجها ومقصدها في الغالب، فإذا كانت نتائجها فساداً وجب منعها، وإن كانت مصلحة وجب الأخذ بها، ويسمى ذلك فتح باب الذرائع، كما يسمى الأول سد الذرائع، لذلك يقول القرافي: ((اعلم أنّ الذريعة كما يجب سدّها يجب فتحها، ويُندب ويُباح، فكما أنّ وسيلة المحرّم محرّمة، فوسيلة الواجب واجبة...))^(٢).

٤- الاستحسان:

وهو في اللغة: عدُّ الشيء حسناً. وفي اصطلاح علماء الأصول: هو العدول بالمسألة عن حكم نظائرها إلى حكم آخر، لوجه أقوى يقتضي هذا العدول^(١).

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين: ١٤٧/٣.

(٢) شرح تنقيح الفصول للقرافي، ص ٤٤٩.

(١) انظر: نهاية السؤل للإسنوي شرح منهاج الأصول للبيضاوي: ١٤٠/٣.

فإذا عرضت واقعة، ولم يرد نصٌ بحكمها، وللنظر فيها وجهتان مختلفتان؛ إحداهما ظاهرة تقتضي حكماً، والأخرى خفية تقتضي حكماً آخر، وقام بنفس المجتهد دليل رجح وجهه النظر الخفية، فعدل عن وجهة النظر الظاهرة، فهذا يسمى شرعاً: الاستحسان. وكذلك إذا كان الحكم كلياً وقام بنفس المجتهد دليلٌ يقتضي استثناءً جزئيةً من هذا الحكم الكلي والحكم عليها بحكم آخر، فهذا أيضاً يسمى شرعاً: الاستحسان.

وهو ليس مصدراً تشريعياً مستقلاً. وقد أخذ به جمهور علماء المذهب الحنفي، وأنكره فريق من العلماء كالإمام الشافعي -رحمه الله-، وعند التحقيق نجد أن الذين أنكروه إنما أنكروا الأخذ بالهوى والشهي، وهذا لا يقول به أحد من العلماء ولا يأخذ به الحنفية ولا غيرهم. والذين أخذوا به إنما رجّحوا دليلاً على دليلٍ بوجهٍ من وجوه الترجيح، ولذلك كان الخلاف بينهم خلافاً لفظياً وليس خلافاً حقيقياً^(١).

وهو يجعل لولي الأمر أو للدولة المسلمة سلطة في القيام بالوظيفة الاقتصادية والاستثمارية استحساناً بالضوابط الشرعية.

٥- السّياسة الشرعيّة:

السياسة لغة: مصدر ساس الوالي الرعيّة أي: أمرهم ونهاهم، وساس زيد الأمر يسوسه: دبره وقام بأمره. وهي تطلق بإطلاقات

(١) انظر بالتفصيل: أصول السرخسي: ٢/ ١٩٩ وما بعدها، وكشف الأسرار للعلاء البخاري: ٣/٤، والموافقات للشاطبي: ٢/ ٢٠٥ - ٢٠٧، وإرشاد الفحول للشوكاني، ص ٢٤٠ - ٢٤١.

كثيرة، و معناها في جميع إطلاقاتها يدور حول تدبير الشيء و التصرف فيه بما يصلحه. فالسياسة هي استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجّي في الدنيا و الآخرة. و تستعمل بمعنى أخص من ذلك، مما فيه زجر و تأديب، و لذا عرّفها بعضهم بأنها جناية لها حكم شرعي حسمًا لمادة الفساد، و معنى أن لها حكمًا شرعيًا: أنها داخلة تحت قواعد الشرع و إن لم ينصّ عليها بخصوصها^(١).

والسياسة الشرعية: هي الأحكام التي تنظم مرافق الدولة و تدبّر بها شؤون الأمة مع مراعاة أن تكون متفقة مع روح الشريعة، نازلة على أصولها الكلية، و محققة أغراضها الاجتماعية و لو لم يدلّ عليها شيء من النصوص التفصيلية الجزئية^(٢).

ولولي الأمر اتباع السياسة الشرعية التي ترمي إلى تحقيق وإقرار العدل و تدبير شؤون الرعيّة، و بمقتضى ذلك أصدر أولياء أمر المسلمين عدة أوامر تنظّم الإجراءات الضرورية لبعض الأنظمة الجديدة، أو لحماية مقاصد الشريعة في ما تدعو إليها الحاجيات أو التحسينات، و هذه الإجراءات السلطانية حملت أسماء مختلفة بحسب الدولة المسلمة. و تعتبر الأحكام السلطانية هذه من قبيل مصادر التشريع

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة: ١١٩/٣، و الصحاح: ٩٨٣ / ٣، و تهذيب اللغة: ٣٤٤/٤، و لسان العرب: ١٠٧ - ١٠٩، و أساس البلاغة: ١ / ٤٦٦، و ترتيب القاموس المحيط: ٦٤٥ - ٦٤٦، و المصباح المنير: ٢٩٥ / ١.

(٢) انظر حاشية ابن عابدين: ١٥/٤، و السياسة الشرعية للشيخ خلاف

ص ٥، و ابن حنبل لأبي زهرة، ص ٣٠٠.

الداخلية في إطار السياسة الشرعية، و تجب طاعتها ما دامت في نطاقها الشرعي. كما أنها إذا تلقتها الأمة بالقبول و أجمع عليها الأئمة المجتهدون صارت في عداد الشريعة الواجب اتباعها.

ويجب الاحتياط عند الأخذ بها وتحري الحق والعدل والمصلحة؛ حيث يشترط لجواز العمل بها شرطان: (الأول) أن تكون متفقة مع روح الشريعة و ملائمة لمقاصدها. (الثاني) أن لا تخالف - مخالفة حقيقة - نصاً شرعياً^(١).

٦- قاعدة لا ضرر ولا ضرار:

وهذه القاعدة من القواعد الفقهية المجمع عليها، ومن أركان الشريعة الإسلامية، وهي نص حديث نبوي، فقد روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه - أن الرسول ﷺ - قال:

((لا ضرر ولا ضرار))^(١). وقد قننته مجلة الأحكام العدلية في

(١) مقاصد الشريعة للأستاذ علال الفاسي، ص ٥٥، و الطرق الحكيمة لابن القيم، ص ١٥.

(١) رواه مالك مرسلاً في الموطأ، كتاب القضاء: ٧٤٥/٢، ووصله ابن ماجه في كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره: ٧٨٤/٢ و٧٨٥، والدارقطني: ٢٢٨/٤، والبيهقي: ٦٩/٦ - ٧٠، وصححه الحاكم على شرط مسلم: ٥٧/٢ - ٥٨، وله طرق يقوي بعضها بعضاً. قال ابن الصلاح: "أسنده الدارقطني من وجوه، ومجموعها يقوي الحديث ويسنده وقد قبله جماهير أهل العلم واحتجوا به". وقال الشيخ أحمد محمد شاكر بعد أن عرض روايات الحديث: "خلاصة القول أن حديث أبي سعيد صحيح، والروايات الأخرى شواهد له تقوي القول بصحته

المادة رقم (١٩). ولها تأثير كبير في وظيفة الدولة الاقتصادية والتدخل الاقتصادي والاستثماري بخاصة.

وتشهد لها نصوص كثيرة من القرآن الكريم والسنة النبوية، تضافرت كلها في النهي عن المضاربة؛ فمنها قوله تعالى في الوصية: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ (١).

ومن الأحاديث النبوية التي نهت عن المضاربة: قوله -ﷺ- في الاحتكار: ((لا يحتكر إلا خاطئ)) (٢)، والنهي عن بيع الحاضر للبادي، والنهي عن تلقي الركبان: ((لا تلقوا الركبان، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا يبيع حاضر لباد)) (١). ومنها قضاؤه -ﷺ- في قلع نخل سمرة بن جندب وقوله له: ((إنما أنت مضار)) (٢). ومنها أيضاً:

والله اعلم". انظر: جامع العلوم لابن رجب ص ٢٦٥، جامع الأصول: ٢ / ٤١٢، نصب الراية للزيلعي: ٣٨٤/٤، والمعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر للزركشي، ص ٢٣٥ - ٢٣٨، ونيل الأوطار للشوكاني: ٥ / ٣٨٥، وتعليق الشيخ أحمد شاكر على كتاب الخراج ليعقوب بن آدم، ص ٩٣ - ٩٤.

(١) سورة النساء الآية رقم ١٢.

(٢) أخرجه مسلم في باب تحريم الاحتكار في الأقوات: ١٢٢٧/٣ برقم (١٦٠٥).

(١) أخرجه البخاري في البيوع، باب النهي للبايع أن لا يحفل بالإبل: ٣٦١/٤، ومسلم في باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه: ١١٥٥/٣ برقم (١٥١٥).

(٢) عن سمرة بن جندب أنه كانت له عضد من نخل في حائط رجل من الأنصار. قال: ومع الرجل أهله، قال: فكان سمرة يدخل إلى نخله فيتأذى به ويشق

النهي عن بيع المضطر، فقد نهى رسول الله -ﷺ- عن بيع المضطر^(١).

وهذه القاعدة وما يتصل بها أو يتفرع عنها تقرر أنَّ مصلحة الجماعة تقدم على مصلحة الفرد، وأن على الفرد أن يضحي بمصلحته في سبيل النفع العائد على المجموع، وهي قاعدة جليلة تبين اجتماعية الشريعة الإسلامية ومقاومتها للفردية المتطرفة التي تبيح للشخص أن يحقق ازدهاره الفردي ولو على حساب المجتمع.

ويتفرع على هذا الأصل: حق الدولة في توجيه الاقتصاد إذا دعت إليه المصلحة العامة، فيمكنها أن تسعر أثمان البضائع إذا كان

عليه، فطلب إليه أن يبيعه فأبى، فطلب إليه أن يناقله فأبى، فأتى النبي -ﷺ- فذكر ذلك له، فطلب إليه النبي -ﷺ- صلى الله عليه وسلم- أن يبيعه فأبى، فطلب إليه أن يناقله فأبى. قال: «فهبه له ولك كذا وكذا» - أمراً رغبه فيه- فأبى، فقال: «أنت مضار». فقال رسول الله -ﷺ- للأنصاري «اذهب فاقنع نخله». رواه أبو داود في القضاء ١١/٣٦٨- ٣٦٩ برقم ٣٦٣٦ (مع بذل المجهود)، والبيهقي: ١٥٧/٦. قال الألباني: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجال مسلم غير أن أبا جعفر الباقر لم يسمع من سمرة. انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة رقم ١٣٧٥، وراجع معرفة السنن والآثار للبيهقي: ٥٤٣/٤ فقد ذكر رواية ليس فيها: اذهب فاقنع نخله.

(١) رواه أبو داود في كتاب البيوع، باب في بيع المضطر: ٦٧٦/٣، والإمام أحمد في المسند: ١١٦/١ عن علي عليه السلام، والبيهقي في السنن الكبرى: ١٧/٦ وفي معرفة السنن والآثار: ٤٠١/٤، وقال: ((إنما رواه أبو عامر صالح بن رستم عن شيخ من بني تميم عن علي، فهو عن مجهول)). وإسناده ضعيف. انظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان: ٧٧١/٥، وجامع العلوم والحكم ص ٢٦٩، والتعليق على مسند أحمد: ٢٥٣/٢ طبعة الرسالة، وسلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني، رقم (٢٠٧٦).

يترتب على تركه إضرار بالناس، كما يمكنها بيع طعام المحتكرين عند الحاجة إليه جبراً وإلزامهم بعد ذلك باتباع نظام المؤونة المطبق على الجميع، وتأميم بعض المشروعات الكبرى إذا كان في إطلاقها تراحم يؤدي إلى تراكم المال في يد قليلة من الأغنياء، ولا سيما إذا كان ذلك في صالح المستهلك وصالح اقتصاد الدولة العام. ويدخل في هذا الباب: الحجر على الطيب الجاهل والمكاري المفلس والمفتي الماجن والحجر على السفهاء المبذرين^(١)، ووجوب نقض الحائط المملوك إذا مال إلى طريق العامة على مالكة دفعاً للضرر العام، وجواز بيع مال المديون المحبوس لقضاء دينه دفعاً للضرر عن الغرماء^(٢).

٧- درء المفاسد مقدم على جلب المصالح:

وذلك لأنَّ للمفاسد سرياناً وتوسعاً كالوباء والحريق، فمن الحكمة والحزم القضاء عليها في مهدها ولو ترتب على ذلك حرمان من بعض المنافع أو تأخير لها، فإذا تعارضت مفسده ومصلحة قدم فيها دفع المفسدة غالباً، لأن اعتناء الشريعة بالمنهيات أشد من اعتنائها بالمأمورات، ولذا قال عليه الصلاة والسلام: ((إذا أمرتكم

(١) انظر: فتح باب العناية بشرح النقاية للملا علي القاري: ٤٠٩/٣.

(٢) انظر: جامع العلوم والحكم، ص ٢٦٥ وما بعدها، والمحلى لابن حزم: ٩/

١٠٥- ١٠٧، والموافقات للشاطبي: ٣٥٠/٢، والطرق الحكمية لابن

القيم، ص ٣٠١- ٣١٠، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٧.

بشيء فأتوا منه، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه^(١). ومن ثم جاز ترك الواجب دفعاً للمشقة، ولم يسامح في الإقدام على المنهيات، خصوصاً الكبائر^(٢).

يقول العزُّ بن عبد السلام: "إذا اجتمعت مصالح ومفاسد؛ فإنَّ أمكن تحصيل المصالح ودَرْءُ المفاسد فعلنا ذلك امتثالاً لأمر الله تعالى فيهما لقوله سبحانه: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾^(٣). وإن تعذر الدَّرء والتحصيل: فإن كانت المفسدة أعظم من المصلحة درأنا المفسدة ولا نبالي بفوات المصلحة، قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾^(١) حرَّمهما الله تعالى لأن مفسدتهما أكبر من منفعتيهما. .. وإن كانت المصلحة أعظم من المفسدة: تحمَّلنا المصلحة مع التزام المفسدة. وإن استوت المصالح والمفاسد: فقد يتخير بينهما، وقد يُتوقَّف فيهما، وقد يقع الاختلاف في تفاوت المفاسد"^(٢).

(١) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر: ٢ / ٩٧٥ برقم (١٣٣٧).

(٢) انظر: مجلة الأحكام العدلية، المادة رقم (٣٠)، والأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٩٠ - ٩١، والنظم الإسلامية، د. محمد عبد الله العربي: ١ / ١٣٠.

(٣) سورة التغابن، الآية رقم ١٦.

(١) سورة البقرة، الآية رقم ٢١٩.

(٢) قواعد الأحكام: ١ / ١٣٦. وانظر بحث الشيخ محمد أبو زهرة في حضارة الإسلام عدد ٣ ص ٣٠ و ٣١ من المجلد السادس.

وتطبيقاً لهذه القاعدة وجب منع تجارة الخمر وما شابهها ولو أن فيها أرباحاً ومنافع اقتصادية، ويمنع كل جاري أن يتصرف في ملكه تصرفاً يضرّ بالجيران، كاتخاذ معصرة أو مصنع يؤذي الجيران بما ينبعث منهما من الدخان وغيره، ويمنع الاحتكار أو التعدي في الأسعار. وتقوم الدولة بمنع ذلك من خلال أجهزتها المعنية^(١).

٨- تغيير الفتوى والأحكام الاجتهادية بتغير الأزمان:

وهذه القاعدة لها أهميتها الكبرى في تحديد وظيفة الدولة الاقتصادية ومدى تدخل ولي الأمر في حق الملكية، وقد فتنها المجلة في المادة التاسعة والثلاثين فقالت: "لا يتنكر تغيير الأحكام بتغير الأزمان" وذلك لأن للعرف والبيئة الزمانية والمكانية أثراً في تعديل الأحكام المبنية على العرف والمصلحة لتتوافق مع المصلحة التي أراد الله تعالى تحقيقها من شرعه للأحكام، ولذلك وجدنا الإمام الشافعي - رحمه الله - بعد أن رحل من بغداد إلى مصر واستقرّ فيها، يغير بعض الأحكام ويعدل عنها نظراً لتغير البيئة والعرف، فقد رأى في مصر ما لم يره في العراق، ووجد عرفاً وحضارة وآثاراً للتابعين، فأخذ يدرس آراءه السابقة كلّها على ضوء ما هدته إليه التجربة والبلد والبيئة الجديدة، ولهذا كان له مذهبان القديم والجديد^(١).

(١) انظر مقاصد الشريعة ص ١٧٨ - ١٨٠، والأشباه والنظائر ص ٩١.

(١) انظر: الشافعي للشيخ محمد أبو زهرة ص ١٤٨ - ١٤٩.

فكثير من الأحكام الاجتهادية والفتاوى تتغير تبعاً لتغير الأزمان والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد. وقد عقد ابن القيم فصلاً لهذا قال فيه: هذا فصل عظيم النفع جداً، وقد وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة أوجب من الحرج والمشقة وتكليف ما لا سبيل إليه ما يُعلم أن الشريعة الباهرة - التي هي في أعلى رتب المصالح - لا تأتي به؛ فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم، وهي حكم كلها، ومصالح كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث = فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل" (١).

وهذا التغير في الأحكام ناشئ عن تغير عرف أهل البلد أو فساد أهل الزمان، قال ابن عابدين: "إن المسائل الفقهية: إما أن تكون ثابتة بصريح النص، وإما أن تكون ثابتة بضرب اجتهاد ورأى، وكثير منها يبينه المجتهد على ما كان في عرف زمانه، بحيث لو كان في زمان العرف الحادث لقال بخلاف ما قاله أولاً، ولهذا قالوا في شروط الاجتهاد إنه لا بد من معرفة عادات الناس؛ فكثير من الأحكام تختلف باختلاف الزمان لتغير عرف أهله، أو لحدوث ضرورة، أو لفساد أهل الزمان، بحيث لو بقى الحكم على ما كان عليه أولاً للزم منه المشقة والضرر بالناس، وخالف قواعد الشريعة المبنية على التخفيف والتيسير ودفع الضرر والفساد، ولهذا نرى مشايخ المذهب خالفوا ما

(١) إعلام الموقعين لابن القيم: ١٤/٣ - ١٥.

نَصَّ عليه المجتهد في مواضع كثيرة بناها على ما كان في زمنه لعلمهم
بأنه لو كان في زمنهم لقال بما قالوا به أخذاً من قواعد مذهبه" (١).

ويقول الإمام الشَّاطِبي: ((لما كان التكليف مبنياً على عوائد
المكلفين وجب أن ينظر في أحكام العوائد، لما ينبنى عليها بالنسبة إلى
دخول المكلف تحت حكم التكليف؛ فمن ذلك أن مجاري العادات
في الوجود أمر معلوم لا مظنون، وأعني في الكليات لا في خصوص
الجزئيات)) (٢).

ولذلك كان على المفتي والحاكم أن يتحرَّى كل منهم في فتواه
أو حكمه أن يكون ملائماً حال البيئة ومتفقاً مع عرف الناس
ومصالحهم. وفي هذا يقول القرافي المالكي: ((إذا جاءك رجل من غير
إقليمك فلا تُجرِّه على عرف بلدك المقرَّر في كتبك فهذا الحق
الواضح، والجمودُ على المنقولات أياً كانت إضلالٌ في الدين وجهل
بمقاصد المسلمين والسلف الماضين)) (١).

وقد اشترط ابن القيم في الحاكم أن يكون فقيهاً في الواقع
وأحوال الناس ليستقيم حكمه فقال: ((والحاكم إذا لم يكن فقيهاً
النفس في الأمارات ودلائل الحال ومعرفة شواهد، وفي القرائن

(١) مجموعة رسائل ابن عابدين: ١٢٤/٢.

(٢) الموافقات للشَّاطِبي: ٢٧٩/ ٢.

(١) الفروق للقرايبي: ١٩٧/١ - ١٩٨.

الحالية و المقاليّة، كفقّه في جزئيات و كليّات الأحكام = أضاع حقوقاً كثيرة على أصحابها، و حَكَمَ بما يعلم الناس بطلانه ولا يشكُّون فيه، اعتماداً منه على نوع ظاهر لم يلتفت إلى باطنه و قرائن أحواله. فهنا نوعان من الفقه لا بدّ للحاكم منهما: فقه في أحكام الحوادث الكلية، و فقه في نفس الواقع و أحوال الناس، يميز به بين الصادق و الكاذب و المُحقِّق و المبطل، ثم يطابق بين هذا و هذا، فيعطى الواقع حكمه من الواجب، ولا يجعل الواجب مخالفاً للواقع))^(١).

ومن هذا الذي تقدم تبين لنا كيف أن الأحكام الاجتهادية يمكن أن تتغير بتغير الأزمان و تتجدد الأحوال و العادات، و مراعاة لفساد أهل الزمان، فكلما اقتضى هذا التغير في الحكم غير المنصوص عليه والذي مدركه العادة و العرف و جب المصير إليه. و قد أجمعت كلمة الفقهاء على أن الأحكام التي تتغير و تتبدل بتبدل الأزمان هي الأحكام الاجتهادية التي قررها الاجتهاد بناء على القياس أو دواعي المصلحة، ولهذا النوع أمثله كثيرة عند الفقهاء. أما الأحكام التي جاءت الشريعة الإسلامية لتأسيسها و توطيدها بنصوصها الأصلية الآمرة الناهية كوجوب التراضي في العقود، و سد الذرائع، و ضمان الضرر الذي يلحقه إنسان بآخر.... كل هذه الأحكام لا تتبدل بتبدل الأزمان و الأجيال^(١).

(١) الطرق الحكمية لابن القيم، ص ٥.

(١) انظر: مالك لأبي زهرة، ص ٣٨٦ - ٣٨٨، و أبو حنيفة له أيضاً: ص ٣٥٧ - ٣٥٨، و النظم الإسلامية، ص ١٢٦ - ١٢٧، و مصادر التشريع الإسلامي لخلاف، ص ١٤٦ - ١٤٧، و مجلة الأحكام العدلية (٩٥٦).

٩ - مسؤولية الحاكم عن أحوال الرعية:

الولاية أمانه توجب المسؤولية، فالإمام مسؤول أمام الله تعالى عن أحوال رعيته وعن تصرفاته، وقد تقررت هذه المسؤولية في عديد من النصوص من القرآن الكريم والسنة النبوية.

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (١).

وقال رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلم -: ((كلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيته؛ فالإمام الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسؤولة عن رعيته، والولد راع في مال أبيه وهو مسؤول عن رعيته، والعبد راع في مال سيده وهو مسؤول عن رعيته، ألا فكلُّكم راع وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيته)) (٢).

وقد طُبِّقَ هذا المبدأ خير تطبيق زمن الخلافة الراشدة؛ يقول سيدنا عمر -رضي الله عنه- في خطبة له: ((أَمَّا بعد: فإني أوصيكم بتقوى الله الذي يبقى ويهلك من سواه، الذي بطاعته ينتفع أولياؤه، وبمعصيته يُضُرُّ أعداؤه؛ فإنه ليس لهالك هلكَ معذرة في تعمُد ضلالة حسبها هدى، ولا ترك حقَّ حسبه ضلالة، وإنَّ أحقَّ ما تعهَّد الراعي من رعيته تعهُّدهم بالذي لله عليهم في وظائف دينهم الذي هداهم الله له، وإنما علينا أن نأمركم بما أمركم الله به من طاعته، وأن ننهاكم عما نهاكم الله عنه من معصيته، وأن نقيم أمر الله في قريب الناس وبعيدهم

(١) سورة النساء الآية رقم ٥٨

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأحكام: ١١٠/١٣، و مسلم في كتاب الإمارة: ١٤٥٩/٣.

ولا نبالي على من كان الحق))^(١).

وقال لجريز بن عبد الله البجلي: ((إنما أنا قاسمٌ مسؤولٌ، ولو أنَّ سَخْلَةَ بالعراق عثرت لخِفْتُ أن يسألني الله عنها لمَ لمَ تسوُّ لها الطريق؟))^(٢).

وترتب على هذه المسؤولية أن وضع الفقهاء قاعدة في تصرف الإمام على الرعية توجب عليه أن يتغيَّ المصلحة في تصرُّفاته فقالوا: ((تصرُّف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة))^(٣). وأصل هذه القاعدة قول عمر -رضي الله تعالى عنه-: ((إني أنزلت نفسي من مال الله تعالى بمنزلة وليِّ اليتيم؛ إن احتجتُ أخذتُ منه، فإذا أيسرت رددته، فإن استغنيتُ استعفت))^(١).

وقد رتب الفقهاء على هذه القاعدة كثيراً من الأحكام الفقهية. فقال ابن نجيم الحنفِي -رحمه الله-^(٢):

(١) أخرجه أبو يوسف في الخراج، ص ١٤، ونقله ابن حزم في الأحكام ٦٢١٥/ عن ابن أبي شيبه.

(٢) أخرجه أبو يوسف في الخراج، ص ١٢٧، وانظر: سيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ١١٣.

(٣) المجلة العدلية م ٥٨. وذكرها ابن نجيم في الأشباه والنظائر، وكذلك السيوطي. وانظر: قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ١: ١٤٤.

(١) أخرجه سعيد بن منصور في السنن، (التفسير) برقم ٤٤٧ ورقم ٧٨٨، وابن أبي شيبه في المصنف: ٣٢٤/١٢، ومن طريقه رواه البيهقي في معرفة السنن والآثار: ٢٨٧/٩، ورواه ابن سعد في الطبقات: ٣/٢٧٦..

(٢) في الأشباه والنظائر، ص ١٢٣.

((فعلى هذا لا يجوز للإمام التفضيل في العطاء. ولكن قال في ((المحيط)): والرأي إلى الإمام من تفضيل وتسوية من غير أن يميل في ذلك إلى هوى، ولا يحلّ لهم إلا ما يكفيهم ويكفي أعوانهم بالمعروف، وإن فضل من المال شيء بعد إيصال الحقوق إلى أربابها قَسَمَهُ بين المسلمين، وإن قَصَرَ في ذلك كان الله عليه حسيباً.

وذكر الزَّيْلَعِيُّ^(١) أن على الإمام أن يجعل لكل نوعٍ من أنواع المال بيتاً يَخْصُهُ، ولا يخلطه بعبئه ببعض، لأن لكل نوعٍ حكماً يختص به. ويجب على الإمام أن يتقي الله تعالى ويصرف إلى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة؛ فإن قَصَرَ في ذلك كان الله عليه حسيباً.

وإذا كان فعل الإمام مبنياً على المصلحة -فيما يتعلق بالأمر العامة- لم ينفذ أمره شرعاً إلا إذا وافقه؛ فإن خالفه لم ينفذ. ولهذا قال أبو يوسف: وليس للإمام أن يُخرج شيئاً من يد أحدٍ إلا بحقٍّ ثابت معروف^(١).

وفي ((الفتاوى الخانية))^(٢): لو أن سلطاناً أذن لقوم أن يجعلوا أرضاً من أرض البلدة حوانيت موقوفةً على المسجد، أو أمرهم أن

(١) في تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: ٢٨٣/٢.

(١) الخراج لأبي يوسف ص ٣٩ و ١٢٧

(٢) الفتاوى الخانية لقاضي خان : ٢٩٣/٣ بهامش الفتاوى الهندية.

يزيدوا في مسجدهم: فإن كانت البلدة فتحت عنوة وذلك لا يضرُّ بالمارّة والناس، ينفذ أمر السلطان فيها، وإن كانت البلدة فتحت صلحاً تبقى على ملك مُلّاكها فلا ينفذ أمر السلطان فيها))^(١).

١٠ - سلطة وليّ الأمر في تقييد المباح:

طاعة أولي الأمر واجبة شرعاً فيما لا معصية فيه، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(٢).

وقال رسول الله -ﷺ-: ((السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحبّ أو كره، ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة))^(١).

فطاعة ولي الأمر فيما هو طاعة لله ورسوله واجبة شرعاً بالاتفاق، واختلفوا في المباح، كأن ينهى عن مباح أو يأمر به. والصحيح وجوب طاعته فيما أباحه الدين، وهو ما يعود نفعه إلى العامة كعمارة دار الإسلام والمسلمين، مما تناوله الكتاب والسنة والإجماع، وقد نقل الفقهاء كثيراً

(١) الأشباه والنظائر، ص ١٢٤ - ١٢٥. وانظر: كشف الرمز شرح الكنز

للحموي: مجلد ٢ ورقة ١٥٧. مخطوط بمكتبتي.

(٢) سورة النساء، الآية: ٥٩.

(١) أخرجه البخاري في الأحكام، باب السمع والطاعة: ١٢١/١٣، ومسلم في

باب وجوب طاعة الأمراء: ٣/ ١٤٦٩.

من الأحكام تبين أن ولي الأمر له ذلك، فلو أمر أهل بلدة بصيام أيام بسبب الغلاء أو الوباء وجب امتثال أمره^(١).

على أنه يشترط لجواز منح ولي الأمر هذه السلطة على المباح ووجوب طاعته أن يكون فقيهاً مجتهداً؛ لأن الأصل في الحاكم أن يكون كذلك حتى يكون مستنداً في حكمه إلى دليل شرعي، ولئلا يكون حكمه بالتشهي والهوى؛ فإن لم يكن مجتهداً فيجب الاعتماد على رأي العلماء المجتهدين وأصحاب الاختصاص. واشترط بعض العلماء أن يكون المباح مما لم يرد نص عن الشارع بإباحته، وإنما كان مباحاً بسبب الإباحة الأصلية^(١).

وإذا أصدر الإمام أمره أو نهيه في تغيير وصف الحكم من الإباحة إلى الوجوب أو التحريم، فإن هذا الأمر تشريع تجب طاعته، لأنه لم يحدث في الحقيقة بأمر الإمام أو نهيه، وإنما حدث بأمر الله تعالى الذي أوجب طاعته، إذ أنه ينفذ حكم الله وشرعه^(٢).

(١) حاشية ابن عابدين: ٢/ ١٧٢ و ٥/ ٤٢٢، وقال الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير ٤٠٧/١: ((إن أمر بمندوب أو مباح وجبت طاعته، وإن أمر بمكروه ففي وجوب طاعته قولان، وإن أمر بمحرم فلا يطاع قولاً واحداً؛ إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. واعلم أن محل كون الإمام إذا أمر بمباح أو مندوب تجب طاعته: إذا كان ما أمر به من المصالح العامة)).

(١) نظرية الإباحة أو الحكم التخييري، ص ٣٣٨، والمدخل الفقهي العام للزرقاء: ١/ ١٧٢، وقارن ببحث الشيخ علي الخفيف في المؤثر الأول لمجمع البحوث الإسلامية، ص ١٢٩.

(٢) انظر: نظرية الإباحة، ص ٣٣٩. والتفويض بعرف سلفنا كان يشمل ما يسمى بعرفنا تشريعاً، كما لو منع الحاكم نوعاً من الأعمال والتصرفات المباحة،

يقول الأستاذ مصطفى الزرقاء: ونصوص الفقهاء في مختلف الأبواب تفيد أن السلطان إذا أمر بأمر في موضوع اجتهادي، أي قابل للاجتهاد غير مصادم للنصوص القطعية في الشريعة، كان أمره واجب الاحترام والتنفيذ شرعاً، فلو منع بعض العقود لمصلحة طارئة واجبة الرعاية، وقد كانت تلك العقود جائزة نافذة شرعاً، فإنها تصبح بمقتضى منعه باطلة أو موقوفة على حسب الأمر^(١).

ثم أورد اعتراضاً على هذا وأجاب عليه فقال: بقي أن يقال: إن إعطاء هذه الصلاحية لولي الأمر العام يؤدي إلى إمكان أن يتصرف هذا الحاكم بحسب هواه في تغيير الأحكام الاجتهادية، وتقييدها بأوامر أو قوانين زمنية يصدرها وقد لا يهمنه موافقتها لقواعد الشريعة، وقد يكون هو جاهلاً أو فاسقاً لا يبالي تهديم الشريعة، فكيف تجب طاعته شرعاً في هذه الأوامر؟

والجواب أن هذه النصوص الفقهية مفروضة في أحد حالين: إما أن يكون الحاكم نفسه من أهل العلم والتقوى والاجتهاد في الشريعة، كما كان في الصدر الأول من العهد الإسلامي، وإما أن لا يكون عالماً

أو قيدها لمفسدة تنشأ عنها تطبيقاً لقاعدة شرعية، أو وضع ضوابط لتحديد الأجر منعاً للجور، فهذا وأمثاله في نظر المتقدمين لا يسمى تشريعاً وإنما هو تنفيذ، وهو في الاصطلاح القانوني الحديث تشريع، فينبغي الانتباه لهذا الاصطلاح ليتمكن الاتفاق على الحقائق والمعاني. انظر: آراء ابن تيمية للمبارك ص ٣٩.

(١) المدخل الفقهي العام للزرقاء : ١٦٨/١.

مجتهداً، وعندئذ لا يكون لأوامره هذه الحرمة الشرعية إلا إذا أصدرت بعد مشورة أهل العلم^(١).

ومما يتصل بهذا المبدأ سلطة وليّ الأمر في اتخاذ الإجراءات الاستثنائية في أوقات الأزمات والحاجات نظراً لرعاية مصلحة المجتمع في حدود القواعد الشرعية^(٢)، ويستند ذلك إلى نهي النبي - ﷺ - عن ادّخار لحوم الأضاحي لأجل الدّافة، ثم إباحة الادّخار بعد زوال العلة والظرف الطارئ، وذلك في قوله ﷺ: ((إنما نهيتكم من أجل الدّافة، فكلوا وادّخروا وتصدّقوا))^(١).

وأيضاً إلى ما رواه أبو سعيد الخدريّ - رضي الله عنه - قال: كنا في سفر فقال النبي - ﷺ - : ((مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ زَادٍ فَلْيُعْذْ بِهِ عَلَى مَنْ

(١) المصدر نفسه: ١٧٢/١. وانظر أيضاً: السياسة الشرعية والفقهاء الإسلامي، للشيخ عبد الرحمن تاج، ص ٧٦، واقتصادنا لباقر الصدر، ص ٧٢٦ وما بعدها، الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة، د. عبد الله الثمالي، رسالة بجامعة أم القرى، ص ١٠١ وما بعدها، أصول الاقتصاد الإسلامي، د. رفيق المصري، ٧٧ - ٨٤.

(٢) انظر: الملكية في الشريعة الإسلامية، د عبد السلام العبادي: ٢٠٢٣ - ٢٦٤.

(١) أخرجه مسلم في الأضاحي، باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث: ١٥٦١/٣ برقم (١٩٧١). و((الدّافة)): القوم يسيرون جماعة سيراً ليس بالشديد. يقال: هم يرفون دفيفاً. والدّافة: قوم من الأعراب يردون مصر، يريد أنهم قوم قدموا المدينة عند الأضحى، فنهاهم عن ادّخار لحوم الأضاحي ليفرقوها ويتصدقوا بها، فينتفع أولئك القادمون بها. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ١٢٤/٢.

لا زاد له، ومن كان معه فضل ظهرٍ فليعُدْ به على من لا ظهر له)). ثم أخذ يعدد من أصناف الأموال حتى ظننا أن ليس لنا من مالنا إلا ما يكفيننا^(١).

١١ - الوظيفة الاجتماعية للملكية:

الملكية الخاصة في الإسلام حقٌّ ثابت لصاحبها، وهي في الوقت ذاته وظيفة اجتماعية، وهذه الصفة تقتضي أن تقيد الملكية بما يكفل لها تحقيق الغرض منها في هذه الناحية على أن لا تطغى مراعاتها على الناحية الأخرى، فإن شعور الفرد بأنه مجرد موظف في هذا المال الذي في يده، والذي هو في أصله ملك للجماعة يجعله يتقبل الفروض التي يضعها النظام على عاتقه والقيود التي يحدد بها تصرفاته، كما أن شعور الجماعة بحقوقها الأصل في هذا المال يجعلها أجراً في فرض الفروض وسنّ الحدود، دون تجاوز لقواعد النظام الإسلامي، وينتهي بهذا إلى قواعد تحقق العدالة كاملة في الانتفاع بهذا المال.

يقول الشيخ محمد أبو زهرة: ((وقد رأينا بعض الذين يكتبون في المسائل الإسلامية يقول: إن الملكية وظيفة اجتماعية. ولا نرى مانعاً من استعمال هذا التعبير، ولكن يجب أن يُعرف أنها بتوظيف الله تعالى، لا بتوظيف الحكام؛ لأن الحكام ليسوا دائماً عادلين... وأن وليّ الأمر العادل له أن يتدخل لتقرير القيود على الملكية إن لم

(١) أخرجه مسلم في اللقطة، باب استحباب المواساة في المال: ١٣٥٤/٣ برقم)

يلاحظها المالك، وقد أُرث عن النبي - ﷺ - أنه تدخل بمنع بقاء الملكية عند المضارة مع التعويض))^(١).

فالفقهاء المُحدَثون يرون أن وصف الملكية بأنها وظيفة اجتماعية أساس أو ضابط يجيز التدخل لتقييد الملكية بما يتسق ومصلحة المجتمع، مع مراعاة القواعد الشرعية المقررة في هذا الشأن. وهذا مجال من مجالات الوظيفة الاقتصادية للدولة.

(١) في المجتمع الإسلامي للشيخ محمد أبو زهرة، ص ٢١ - ٢٢.

المبحث الثالث

ضوابط الدور الاقتصادي والاستثماري

يشترط في النشاط الاقتصادي والأساليب التي توجّه الدولة استثماراتها إليها أن تكون سائغة شرعاً، ليس فيها مخالفة لنص أو حكم شرعي أو مقصد من مقاصد الشريعة، وأن تكون محققة للعائد الأفضل أو المصلحة الراجحة بحسب الأولويات التي تلزم مراعاتها، وإن تكون موازية ومكمّلة لاستثمارات القطاع الخاص والأهلي. ويمكن أن نضيف أيضاً ضابطاً آخر يتصل بالشورى وعدم الاستبداد في اتخاذ قرارات الاستثمار.

وفيما يلي إيجاز لهذه الضوابط أو الشروط التي لا بدّ من مراعاتها والأخذ بها^(١).

أولاً- أن تكون أساليب استثمار الدولة لأموال الخزينة العامة سائغة شرعاً:

لأنه من المعلوم من الدين بالضرورة^(٢) أن وظيفة الدولة الأساسية هي الالتزام بالأحكام الشرعية والإلزام بها، وعدم تجاوزها

(١) انظر هذه الضوابط بتمامها في: قضايا فقهية معاصرة، للدكتور نزيه حماد، ص ٥٣٠ - ٥٣٢.

(٢) المعلوم من الدين بالضرورة هو ما ظهر حكمه بين المسلمين، وزالت الشبهة في حكمه بالنصوص الواردة فيه، كوجوب الصلاة وتحريم الخمر والزنا... وسمّي ضرورياً لأنّ كلّ واحدٍ يعلم أنّ هذا الأمر من دين الإسلام. انظر: ((إكفار الملحدين في ضروريات الدين)) للعلامة محمد أنور شاه الكشميري، ص (٢ - ٣).

أو السماح لأحد بتعدي حدودها. والدولة المسلمة هي الدولة التي تحقق العبودية لله تعالى، وتطبق شرعه وأحكامه في كل مجالات الحياة، وترجع الأمر كله لله تعالى، ولا تقوم هذه الدولة إلا بأن تكون شريعة الله هي الحاكمة، وأن يكون مردُّ الأمر كله إلى الله - سبحانه وتعالى - وفق ما قرَّره من شريعة مبينة، إذ إنَّ التشريع والحاكمة من أخص خصائص الألوهية، فيجب أن يفرد بهما الله تعالى. وقد قامت الأدلة الشرعية على وجوب هذا الالتزام في كل الأمور، فقال الله تعالى:

﴿إِن رَّبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ۗ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (١).

ولذلك يجب اتباع ما أنزل الله تعالى وما شرعه لعباده حتى يحققوا مقتضى إيمانهم بالله واستسلامهم له، وإلا فهو الكفر والشرك. قال الله تعالى: ﴿اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ۚ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ (٢).

وعند التنازع في أمر ينبغي أن نردّه إلى الله والرسول، أي إلى القرآن والسنة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (٣).

(١) سورة الأعراف، الآية ٥٤.

(٢) سورة الأنعام، الآية ١٠٦.

(٣) سورة النساء، الآية ٥٩.

ولذلك ينبغي أن تكون كل أساليب الاستثمار ومظاهره متفقة قبل كل شيء مع أحكام الشريعة العامة ومقاصدها التشريعية، وألا تصادم أو تناقض - مناقضة حقيقية - دليلاً من أدلة الشريعة التفصيلية الثابتة. وإلا كان التصرف باطلاً بطلاناً مطلقاً، فليس لأحد أن ينفذه، وليس لأحد أن يطيعه.

يقول ابن تيمية -رحمه الله- ((إن جميع الولايات في الإسلام مقصودها أن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا، فإن الله - سبحانه وتعالى - إنما خلق الخلق لذلك، وبه أنزل الكتب، وبه أرسل الرسل، وعليه جاهد الرسول والمؤمنون))^(١).

وحيث كان الأمر كذلك، فإنه لا يجوز للدولة تنمية أموال الأمة واستثمارها بأي طريق من طرائق الكسب المحظورة شرعاً. وقد تقدم جملة من الأمثلة على ذلك في المبحث الأول.

ثانياً- الشورى في اتخاذ القرار:

فإن الإمام لا يستبدُّ بالأمر، بل هو يستشير أهل الحل والعقد. والشورى فيما يتعلق بأمور الأمة هي: اجتماع أهل الحل والعقد، نيابة عن الأمة، على أمرٍ للرأي فيه مجال، والانتهاء إلى نتيجة ملزمة^(٢).

ويرسي الإسلام مبدأ الشورى باعتباره قاعدةً من قواعد النظام الإسلامي بعامّة، وجزءاً لا يتجزأ من أسلوب الحياة فيه. وهو يستند

(١) الحسبة لابن تيمية، ص ١٥ - ١٦، ومجموع الفتاوى له أيضاً: ١١/٢٨.

وانظر: الطرق الحكمية لابن القيم، ص ٢٥٨.

(٢) انظر: فقه الشورى، للدكتور علي بن سعيد الغامدي، ص ٢٩.

إلى الكتاب الكريم، والسنة النبوية القولية والفعلية، وعمل الخلفاء الراشدين، وإجماع الأمة على ذلك في الجملة.

ففي القرآن الكريم: جعل الله تعالى الشورى صفةً لازمة للمؤمنين في كل أمر من أمورهم فقال في السورة التي خصّها بهذا الاسم: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (١).

وفي هذا إشارة إلى الوجوب؛ لأن الله تعالى في كثير من المواضع يجعل الواجب أو الركن من أركان الإيمان صفةً للمؤمنين، وفيه إشارة أخرى إلى أن طابع الحياة الإسلامية ومميزات المجتمع المسلم أنه مجتمع شورى في كل جوانب الحياة.

ثم أمر الله تعالى نبيه -صلى الله عليه وسلم- بأن يشاور أصحابه فيما يطرأ عليهم من الشؤون، ربطاً للقلوب وتقريباً لما يجب أن يكون بين المؤمنين من حسن التضامن في سياسة الأمور، وتدبير الشؤون، فقال سبحانه وتعالى: ﴿فَمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَفْقَضُوكَ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ (٢).

والأمر للنبي -ﷺ- هو أمرٌ لأمته أيضاً فيما لا يكون من خصائصه عليه الصلاة والسلام. والأصل أنَّ الأمر يدل على وجوب

(١) سورة الشورى: ٣٨.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٥٩.

المأمور به ما لم يكن هناك قرينة تخرجه عن الوجوب إلى غيره كالندب أو الإباحة أو غيرهما^(١).

وفي السنة النبوية: تواردت أحاديث النبي ﷺ - في ذلك، فقال لأبي بكر و عمر - رضي الله عنهما: ((لو اجتمعتما في مشورة ما خالفتكما))^(٢).

وقال رسول الله ﷺ: ((المستشار مؤتمن))^(٣).

وقالت عائشة - رضي الله عنها-: ((ما رأيت رجلاً أكثر استشارة للرجال من رسول الله ﷺ))^(٤).

وفي الوقائع العملية في السيرة النبوية نجد أمثلة كثيرة مشهورة: في صلح الحديبية، وفي الغزوات وفيما يعمل به في أرض خيبر بعد فتحها،

(١) انظر: العدة في أصول الفقه لأبي يعلى الفراء: ٣١٨/١ و٢٢٤، وأصول السرخسي: ١٤/١ وما بعدها، وأصول الفقه لأبي بكر الرازي الجصاص: ٨٥/١ وما بعدها. وانظر تفسير الآية في معالم التنزيل للبغوي: ١٢٣/٢، وفي ظلال القرآن: للأستاذ سيد قطب ٥٠٢/١ - ٥٠٣.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند: ٢٢٧/٤. قال الهيثمي: رجاله ثقات إلا أن ابن غنم لم يسمع من النبي ﷺ. انظر: مجمع الزوائد للهيثمي: ٥٣/٩.

(٣) أخرجه أبو داود برقم (٥٢٢٨)، وابن ماجه برقم (٣٧٤٥)، وصححه الألباني في ((صحيح ابن ماجه)). وهو من الأحاديث المتواترة.

(٤) أخرجه الترمذي: ٣٧٣/٥، والشافعي في المسند: ١٧٧/٢، والبغوي في شرح السنة: ١٣ / ١٨٨. وهو منقطع، ولكنه مختصر من الحديث الطويل الصحيح في قصة الحديبية. انظر: الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر، ص (٣٣).

وغيرها من الأمثلة^(١). وكذلك في خلافة الخلفاء الراشدين: في حروب الردة، وفي وقائع كثيرة في النواحي المالية، والإدارية، وغيرها من أمور الدولة وسياستها، وفي مقدمتها فعل عمر رضي الله عنه في أرض الخراج^(٢).

وبذلك تكون الشورى قيداً وضابطاً عند الدخول في المجال الاقتصادي والاستثماري، لا يجوز إغفاله أو التحلل منه، وبخاصة في عصرنا هذا الذي تعقدت فيه الأمور فأصبحت بحاجة أكثر إلى رأي العلماء والمتخصصين، لتتجنب الأهواء والدوافع الذاتية والأخطاء المحتملة.

ثالثاً- أن تكون الاستثمارات مأمونة:

وذلك لأن مراعاة مصالح الأمة يحتمّ البعد عن المشاريع والأدوات الاستثمارية المنطوية على المخاطرة والمجازفة بأموالها. وقد تقدم أن تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة، وليس من المصلحة الحقيقية أن تكون الاستثمارات في خطر، أو أن تتعرض الأموال العامة للخطر. والأموال العامة هذه أمانة يجب الحفاظ عليها والقيام بها وأداؤها، وإلا فإن الأمر ينقلب إلى خيانة يجب الحذر منه.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا

(١) انظر نماذج من هذه الوقائع في: فقه الشورى، د. علي بن سعيد الغامدي، ص (١٢٤ - ١٦١).

(٢) انظر الروايات في الخراج لأبي يوسف، ص ٣٠ وما بعدها.

بَصِيرًا ﴿١﴾.

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَتَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ﴿٢﴾.

ويتضح هذا الضابط ويتأكد بما في الضابط الرابع المتعلق بمراعاة المصالح والأولويات، فكلاهما في التكامل سواء.

رابعاً- مراعاة الأولويات المعتبرة والمصالح الراجحة:

لأنَّ الأصل الشرعي أنه يجب على وليِّ الأمر -الدولة- أن يراعي احتياجات المجتمع وأولوياته، من حيث تقديم ما حقه التقديم وتأخير ما حقه التأخير، فيوجِّه الاستثمارات الاقتصادية والتنمية البشرية وفق الأولويات الشرعية من حيث تحقيق مقاصد الشريعة بترتيبها المعروف: الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينيات، التي تقدمت الإشارة إليها في مناسبات سابقة^(٣). كما يقوم بتنوع مجالات الاستثمار لسد الحاجات المقررة للمجتمع والتي تندرج في الفروض الكفائية أو التضامنية -التي تقدمت في المبحث الأول- في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات بتوازن دقيق^(٤).

(١) سورة النساء، الآية: ٥٨.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٢٧.

(٣) وانظر: الموافقات ٢/ ٨ وما بعدها، وص ٣٣١ - ٣٣٧ مع تعليقات الشيخ عبدالله دراز.

(٤) انظر: دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، د. عبدالرحمن يسري، ص ٣٧ - ٣٩، مخاطر استثمار الأموال العربية في الدول غير الإسلامية، د. أشرف دواية، وغسان الشيخ، ص ١٦٧ - ١٦٨، ضمن أبحاث المؤتمر الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي بالكويت ٢٠٠٧م.

وكذلك أيضاً: إن الأصل الشرعي والقاعدة العامة يجب على وليّ الأمر -الدولة- أن يراعي البحث عن المصلحة الراجحة وعمّا هو الصالح والأفضل للأمة، ليوّقه ويحقّقه، ولا يجوز له أن يعدل عنه إلى ما هو دونه. فالتصرفات كلّها يجب أن تكون في دائرة ما يحقّق المصالح والخير للأمة، وهذا ما نصّت عليه القاعدة الفقهيّة ((تصرّف الإمام على الرعيّة منوطاً بالمصلحة))^(١). وإذا كان تصرف الإمام مبنياً على المصلحة فيما يتعلق بالأمور العامة فإنه لا ينفذ أمره إلا إذا وافق الشرع، فإن خالفه لم ينفذ؛ ولهذا قال القاضي أبو يوسف - رحمه الله -: ((وليس للإمام أن يُخْرِجَ شيئاً من يد أحدٍ إلا بحقّ ثابت معروف))^(٢).

يقول العزّ بن عبد السلام - رحمه الله -: ((تصرّف الولاة ونوّابهم بما هو الأصلح للمولّى عليه، درءاً للضرر والفساد، وجلباً للنفع والرشاد، ولا يقتصر أحدهم على الصلاح مع القدرة على الأصلح، إلا أن يؤدّي إلى مشقة شديدة، ولا يتخيرون في التصرف حسب تخيرهم في حقوق أنفسهم مثل أن يبيعوا درهماً بدرهم، أو مكيّلة زبيب بمثلها، لقول الله تعالى: ((وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ))، وإن كان هذا في حقوق اليتامى فأولّى أن يثبت في حقوق عامة المسلمين فيما يتصرّف فيه الأئمة من الأموال العامة؛ لأن اعتناء

(١) انظر: المنشور في القواعد للزركشي: ٣٠٩/١ - ٣١٠، والأشباه والنظائر

للسيوطي، ص ١٢٢-١٢١، ولابن نجيم، ص ١٢٣ - ١٢٦.

(٢) الخراج لأبي يوسف، ص ٧١.

الشرع بالمصالح العامة أوفر وأكثر من اعتناؤه بالمصالح الخاصة. وكلُّ تصرف جرَّ فساداً أو دفع صلاحاً فهو منهى عنه، كإضاعة المال بغير فائدة، وإضرار الأمزجة لغير عائدة، .. فإن الشرع يحصل الأصلاح بتفويت المصالح، كما يدرأ الأفسد بارتكاب المفسد، وما لا فساد فيه ولا صلاح فلا يتصرّف فيه الولاية على المولى عليه إذا أمكن الانفكاك عنه))^(١).

ويقول إمام الحرمين الجويني في التأكيد على ضرورة مراعاة المصلحة في التصرف بالأموال العامة:

((والقيّم المنصوب في مال طفل مأموراً بأن لا يقصر نظره على ضرورة حاله، بل ينظر في حاله باستنماء ماله وطلب الأغبط فالأغبط في جميع أمواله، وليس أمرٌ كليّ الملة بأقلّ من أمر طفل، ولا نظر الإمام القوّام على خطة الإسلام بأقصر نظراً وفكراً من قيّم، وهذا واضح لا خفاء بمدركه))^(٢).

ويقول البلاطنسي : ((والإمام في أموال بيت المال كوليّ اليتيم، لا يجوز له التصرف في شيء منها إلا بالتي هي أحسن، وحيث أطلق الفقهاء التخيير في حقّ الإمام - كقولهم في الأسارى: أمرهم موكل إلى خيرة الإمام، وتفريق أموال بيت المال موكل إلى خيرته، وتولية القضاء موكل إلى خيرته - ليس ذلك كقولهم: تعيين خصلة الكفارة

(١) القواعد الكبرى الموسوم بقواعد الأحكام: ٢/ ١٥٨ - ١٥٩.

(٢) غياث الأمم للجويني، ص ٢٦٤.

موكول إلى خيرة الحانث- بل الواجب عليه بذل الواجب فيما هو أصلح للمسلمين، فإذا فكّر واستوعب فكره في وجوه المصالح، ووجد بعد ذلك مصلحةً هي أرجح للمسلمين وجب عليه فعلها، وتحتمت عليه، ويأثم بتركها))^(١).

فعلى هذا، فإنه يلزم توجيه استثمارات الدولة لما هو أهم وأولى وأمثل وأصلح، فإن كانت الأمة محتاجة إلى الإنتاج الزراعي أو الحيواني رُوعي أن تكون الأولوية في استثماراتها لهذا القطاع، وإن كانت حاجتها إلى القطاع الصناعي الحربي أو الصناعات الثقيلة أعظم توجهت الأولوية إلى ذلك، وإن كانت الحاجة أبلغ إلى فُرص عمل تقضي على البطالة أو تخفف من حجمها، جعلت المشاريع الاستثمارية مواتية لتحقيق هذا الهدف.. إلخ.

خامساً- أن تكون موازية ومكمّلة لاستثمارات القطاع الخاص، لا منافسةً لها:

وذلك لأن الدولة لو اتجهت إلى منافسة ذلك القطاع بإمكانياتها وقدراتها الأكثر قوة، لأدّى ذلك إلى الإضرار به، وهو ظلم. وكذلك تعطيله عن تأدية دوره المهم في البناء الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق التنمية في المجالين، وهو منكر من المنكرات.

وأساس ذلك أن وظيفة الدولة في الإسلام ليس أن تكون تاجراً أو مزارعاً أو مستثمراً -كما هو الشأن في أفراد الأمة- ولكنها الأمر

(١) تحرير المقال فيما يحلّ ويحرم من بيت المال للبلاطنسي، ص ١٤٠.

بالمعروف والنهي عن المنكر، وأداء الأمانات إلى أهلها، و الحكم بين الناس بالعدل، مع تمكين الفرد من تنشيط مواهبه وتنمية ملكاته والتصرف وفق رغبته ومشيتته، شريطة أن لا يعتدي على شيء من حقوق الله تعالى أو حقوق العباد. ولا شك أن دور الدولة المشار إليه يتنافى مع إقدامها على منافسة القطاع الأهلي والخاص في الاستثمار^(١).

والأصل أو القاعدة العامة أن مباشرة الأنشطة الاقتصادية، زراعية كانت أم صناعية، إنما هي وظيفة الأفراد، ولذلك قال العلماء: إذا امتنع أصحاب الصنائع والأعمال وأرباب الحرف عن القيام بأعمالهم مع حاجة الناس لها، فإن ولي الأمر يجبرهم على ذلك بعوض المثل؛ لأن العمل حينئذ يصبح فرضاً عليهم^(٢).

وعلى هذا، فالضابط في مباشرة الدولة لمشروعات إنتاجية، إنما تكون في حالة عدم إقبال المشروعات الخاصة على ذلك النشاط مع ضرورته للمجتمع، أو وجود مصلحة راجحة في تبني الدولة لذلك النشاط.

ومع ذلك فإن بعض تلك المشروعات والأنشطة يمكن أن تُترك لمباشرتها للأفراد مع قيام الدولة بالمشاركة فيها والإشراف عليها والاحتفاظ بحقوقها في عوائدها، كما فعل الرسول ﷺ - في خير،

(١) قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد، د. نزيه كمال حماد، ص ٥٣٠ - ٥٣٢.

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ٨٢/٢٨.

حين تركها لليهود على النصف من إنتاجها، فجعلها في أيديهم،
يديرونها بأنفسهم مع الاحتفاظ بحق الدولة في عائد الأرض^(١).

وهناك أمثلة أخرى في الدولة الإسلامية في عهد الخلافة الراشدة،
وفيها إشارة إلى أنَّ دخول وليِّ الأمر مجالَّ النشاط الاقتصادي
الإنتاجي المباشر هو آخر الخطوات، وذلك بعد استنفاد كافة سبل
استنهاض الجهود الفردية^(٢).

ويمكن أن نقول بصورة أوسع: إن الدولة تقوم بعمل يؤدي إلى
جلب المصالح ودفع المضار، وإلى إقامة القسط في حقوق الله
وحقوق العباد، ولتكون كلمة الله هي العليا، وليكون الدين كله لله، من
خلال تبليغ رسالة الإسلام إلى الناس وإتاحة الحرية الكاملة لهم في
قبولها أو رفضها؛ لأنه لا إكراه في الدين.

ومن أجل ذلك تمارس الدولة، أو ولاية الأمور، عدداً من
الأعمال يمكن توزيعها في عدة ولايات، كولاية الحرب والقضاء

(١) أخرج البخاري ومسلم أن رسول الله - ﷺ - لما ظهر على أهل خيبر أراد أن
يخرج اليهود منها، وكانت الأرض حين ظهر عليها لله ولرسوله
وللمسلمين، فسأل اليهود رسول الله - ﷺ - أن يتركهم على أن يكفوا
العمل ولهم نصف الثمر. انظر: صحيح البخاري، كتاب فرض الخمس،
باب ما كان النبي - ﷺ - يعطي المؤلفه قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه:
٦ / ٢٥٢، و صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب المساقاة والمعاملة بجزء
من الثمر والزرع برقم: (١٥٥١) / ٣ - ١١٨٧ - ١١٨٨.

(٢) الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، سعد حمدان اللحاني، ص ٢٠٤.

والمال وغيرها. وهذا التوزيع والاختصاصات في الوظائف والولايات راجعٌ إلى عرف الناس ومقتضيات المصلحة، وليس له حدٌّ في الشرع^(١).

(١) انظر: الحسبة في الإسلام لابن تيمية، ص ١٥ - ١٦، والطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم، ص ٢٥٨، وآراء ابن تيمية في الدولة للأستاذ محمد المبارك، ص ٥٣، والنظريات السياسية الإسلامية، د. محمد ضياء الدين الرئيس، ص ٢٧٩.

الخاتمة

والذي ينتهي إليه البحث أن الدولة الإسلامية تضطلع بالقيام بمهمة أساسية هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحق والعدل، وتندرج الوظيفة الاقتصادية ضمن هذه الغاية الأساسية، على أن لا تتحول الدولة إلى تاجر ينافس الأفراد في التجارة ويغفل عن الوظيفة الأصلية. وقد تطورت وظيفة الدولة وتطور مجالها الاقتصادي ضيقاً وسعة حسب مقتضيات المصلحة وتحقيق الغاية والوظيفة الأساسية لها.

وتقوم الدولة الإسلامية بالوظيفة الاقتصادية - في حدود وضمن ضوابط - بجباية الموارد وإدارتها، والإنفاق العام، وتنظيم الحالة الاقتصادية لتحقيق مصلحة الفرد والجماعة، كما تعمل على تحقيق التكافل الاجتماعي، وتأمين الحاجات الأساسية لمعيشة الأفراد، وتحقيق التوازن الاجتماعي، والتخطيط لتنمية الاقتصاد وموارد الدولة.

ودور الدولة أو وظيفتها في الاقتصاد ليس مما يصح وصفه بالتدخل بإطلاق وهو الذي تفوح منه رائحة الالتزام برأسمالية عدم التدخل، كما أنه ليس شمولياً وقسرياً يقمع الحرية ويقتل روح المبادرة لدى الفرد. وهو أيضاً: ليس له طابع دولة الرفاهية العلمانية التي تكثف الطلبات على الموارد بسبب عزوفها عن الأحكام القيمة، وتؤدي إلى حالات اختلال في الاقتصاد الكلي، بل هو دور إيجابي، وهو التزام أخلاقي بالمساعدة على تحقيق رفاهية المجتمع من خلال ضمان التوازن بين المصلحتين الخاصة والعامة، وحفظ القطار

الاقتصادي على السكة المتفق عليها، ومنع تحويله من جانب المصالح المتأصلة القوية^(١).

وهذه الوظيفة تقوم على أسس عقدية وأخلاقية، وأسس تشريعية، وكلها تتكامل لتربط بين الاقتصاد والمعاملات المالية وبين العقيدة والأخلاق، وهذا ما يميز الشريعة الإسلامية على غيرها، و يعطي الأحكام الإسلامية شخصية وذاتية مستقلة تؤثر في وظيفة الدولة وفي غيرها، ومن هنا تقدمت الإشارة إلى الذاتية في وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، ولذلك كان من الخطأ والخطر استيراد المناهج الغربية لتكون أساساً لمناهج التنمية في العالم الإسلامي.

وأما ما يمكن الإشارة إليه من توصية في هذا المجال، فهو ما يتصل بمتابعة الجهود الكبيرة للمؤسسات العلمية والاقتصادية المهمة بالاقتصاد الإسلامي تعزيزاً لجهودها وتكميلاً وتقييماً.

ويحسن في هذا المجال التوصية أيضاً بأن يتهياً لدراسة الاقتصاد الإسلامي ذوو الثقافة الفقهية الإسلامية العالية الذين تخصصوا أيضاً في دراسة الاقتصاد الوضعي ومناهجه، ولعل الجامعات الإسلامية تختار بعض النابهين في الدراسة الفقهية وتهيئ لهم أسباب التخصص في دراسة الاقتصاد الوضعي أيضاً، فينشأ جيل علمي اقتصادي متميز في هذه الدراسة ويكون له أثره.

(١) انظر: الإسلام و التحدي الاقتصادي، د. محمد عمر شاذلي، ص ٢٨٦.

ويجدر التأكيد والتذكير هنا بأن النظام الاقتصادي الإسلامي لا يمكن أن يعطي ثمرته و لا أن يعمل عمله بفاعلية إلا في بيئة تأخذ أحكام الإسلام كلّها وتلتزم بها في جميع المجالات، وإلا فإن الجهود ستبقى محدودة الفائدة. والله غالب على أمره ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون. والحمد لله رب العالمين.

أهم المصادر والمراجع

١. أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، الشيخ أحمد إبراهيم، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ١٤٢٤هـ.
٢. الأحكام السلطانية، لأبي يعلى الفراء لحنبلي (٤٥٨)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٦هـ.
٣. أحكام القرآن، لابن العربي (٥٤٣)، تحقيق علي البجاوي، مطبعة عيسى الحلبي، ١٣٩٤.
٤. أحكام القرآن، لأبي بكر الرّازي الجصاص (٣٧٠)، مصورة عن طبعة الآستانة، ١٣٢٥هـ.
٥. أحكام القرآن، للشافعي (٢٠٤)، جمعه البيهقي، تحقيق الشيخ عبد الغني عبد الخالق، ١٣٧١هـ.
٦. الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (٤٥٦)، نشر زكريا علي يوسف، مطبعة العاصمة. بدون تاريخ.
٧. الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي (٦٣١)، مؤسسة الحلبي بمصر، ١٣٧٨هـ.
٨. إحياء علوم الدين للغزالي (٥٠٥) إحياء علوم الدين للغزالي (٥٠٥) دار الحديث بالقاهرة، ١٤١٩هـ.
٩. آراء ابن تيمية في الدولة ومدى تدخلها في المجال الاقتصادي، محمد المبارك، دار الفكر بدمشق، ١٩٧٠م.
١٠. الاستثمار في الدول الأجنبية: ضوابطه ومخاطره، بحوث

- مؤتمر الاقتصاد الإسلامي، الكويت ٢٠٠٧م.
١١. أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة للمودودي (١٣٩٩)، دار الفكر بدمشق، ١٣٧٨هـ.
 ١٢. الإسلام عقيدة وشريعة، الشيخ محمود شلتوت، الطبعة الرابعة. دار الشروق، بدون تاريخ.
 ١٣. الإسلام والتنمية الاقتصادية، جاك أوستروي، ترجمة نبيل الطويل، دار الفكر بدمشق، ١٩٦٨م.
 ١٤. الإسلام والأوضاع الاقتصادية، محمد الغزالي، دار الكتب الحديثة، الطبعة السادسة.
 ١٥. الإسلام و التحدي الاقتصادي، د. محمد عمر شاذلي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٦هـ.
 ١٦. الإسلام وتوازن المجتمع، ميرزا محمد حسين، سلسلة الثقافة الإسلامية بالقاهرة، ١٣٨١هـ.
 ١٧. أسنى المطالب شرح روضة الطالب للشيخ زكريا الأنصاري (٩٢٦) مصور عن الطبعة الميمنية.
 ١٨. الأشباه والنظائر، لزين الدين ابن نجيم الحنفي (٩٦٩)، مؤسسة الحلبي بمصر، ١٣٧٨هـ.
 ١٩. الأشباه والنظائر، لجلال الدين السيوطي (٩١١)، مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٧٨هـ.
 ٢٠. أصول الاقتصاد الإسلامي، د. رفيق يونس المصري، دار القلم

- بدمشق، ١٤١٣هـ.
٢١. أصول السرخسي، للسرخسي (٤٨٣)، لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد، ١٣٧٢هـ.
٢٢. إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم (٧٥١)، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٧٤هـ.
٢٣. الاقتصاد الإسلامي: مفاهيم ومرتكزات د. أحمد صقر، بمجلة المجتمع الكويتية، ١٣٩٥هـ.
٢٤. الاقتصاد الإسلامي، د. إبراهيم دسوقي أباطة، مطابع مكتبة الشعب بالقاهرة، ١٣٩٤هـ.
٢٥. الاقتصاد الإسلامي: مدخل ومنهاج، د. عيسى عبده، دار نهضة مصر بالقاهرة، ١٣٩٤هـ.
٢٦. اقتصادنا، محمد باقر الصدر، دار الفكر، الطبعة الرابعة ، بيروت، ١٣٩٣هـ.
٢٧. الأم، للإمام للشافعي (٢٠٤) مطبعة الشعب، مصورة عن طبعة بولاق، ١٣٢١هـ.
٢٨. الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤)، مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٨٨هـ.
٢٩. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نُجَيم (٩٦٩)، بيروت، عن طبعة بولاق، ١٣١١هـ.
٣٠. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني (٥٨٧)، مطبعة

- الإمام بالقاهرة، بدون تاريخ.
٣١. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، للزيلعي (٧٤٣) وبهامشه حاشية الشلبي، بولاق ١٣١٣هـ.
٣٢. تدخل الدولة ومدى اتساع مجالات السلطة، د. أحمد عباس صالح، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٦م.
٣٣. تفسير البغوي: معالم التنزيل (٥١٠)، تحقيق محمد النمر وآخرين، دار طيبة بالرياض، ١٤١٧هـ.
٣٤. تفسير الطبري: جامع البيان (٣١٠) تحقيق محمود شاكر، مكتبة ابن تيمية، وطبعة الحلبي ١٩٦٨م.
٣٥. تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (٧٧٤)، دار الشعب بالقاهرة، وطبعة دار الفكر، بيروت، ١٤٠٠هـ.
٣٦. التكافل الاجتماعي في الإسلام، الشيخ الدكتور مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٩٨م.
٣٧. تلخيص الحبير، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢)، شركة الطباعة الفنية بالقاهرة، ١٣٨٤هـ.
٣٨. التلويح والتوضيح، مسعود بن عمر التفتازاني (٧٩٣)، مطبعة صبيح بالقاهرة.
٣٩. تنقيح الأصول، لصدر الشريعة البخاري (٧٤٧)، مطبوع مع التلويح والتوضيح.
٤٠. التنمية في الفكر الإسلامي، د. إبراهيم حسين العسل،

- المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، ١٤٢٦هـ.
٤١. التنمية والتخطيط في الاقتصاد الإسلامي، د. محمد عبد المنعم عفر، دار الوفاء بالمنصورة، ١٤١٢هـ.
٤٢. الثروة في ظل الإسلام، البهي الخولي، دار النصر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ.
٤٣. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري (٣١٠) دار المعارف بمصر + طبعة مصطفى الحلبي.
٤٤. الجامع الكبير، للإمام محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩) دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت ١٣٩٩هـ.
٤٥. الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٦٧١) مصورة بيروت عن طبعة دار الكتب المصرية. بدون تاريخ.
٤٦. الحكم التخييري أو نظرية الإباحة، محمد سلام مذكور، دار النهضة الحديثة بالقاهرة، ١٩٦٥م.
٤٧. حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي، د. حسين بني هاني، دار الكندي، الأردن ٢٠٠٤م.
٤٨. الخراج، لأبي يوسف القاضي (١٨٢). المطبعة السلفية ومكبتها بالقاهرة، ١٣٩٢ هـ.
٤٩. الخراج، ليحيى بن آدم (٢٠٣) صححه أحمد محمد شاكر، المطبعة السلفية، ١٣٨٤ هـ.
٥٠. دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، د، عبد الرحمن يسري،

الدار الجامعية بالإسكندرية، ٢٠٠١م.

٥١. الدر المختار شرح تنوير الأبصار للحصكفي (١٠٨٨) مع حاشية ابن عابدين، مطبعة الحلبي بمصر، ١٣٨٦هـ.

٥٢. دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، د. محمد عمر زبير، البنك الإسلامي للتنمية، ١٤١٥هـ.

٥٣. دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، د. يوسف القرضاوي، دار الشروق بالقاهرة، ١٤١٤هـ.

٥٤. الذخيرة لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (٦٨٤) تحقيق محمد حجي وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤م

٥٥. سنن ابن ماجه (٢٧٥)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٢م.

٥٦. سنن أبي داود (٢٧٥) (مختصر المنذري)، مع معالم السنن، مكتبة السنة المحمدية، ١٣٦٩هـ

٥٧. سنن الترمذي (٢٧٩)، مطبوع مع تحفة الأحوذى للمباركفوري، مؤسسة قرطبة، ١٤٠٦.

٥٨. سنن الدار مي (٢٥٥)، بعناية محمد أحمد دهمان، دار إحياء السنة، بيروت. بدون تاريخ.

٥٩. سنن النسائي (٣٠٣)، بحاشية السيوطي والسندي، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٦٠. السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة، د. محمد عبد

- المنعم عفر، جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ.
٦١. السياسة الشرعية، لابن تيمية (٧٢٨)، تقديم الأستاذ محمد المبارك، دمشق، ١٣٨٦هـ.
٦٢. السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية، د. فؤاد عبد المنعم، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ١٤٢١هـ.
٦٣. السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، د. أحمد مجذوب علي، هيئة الأعمال الفكرية، السودان، ١٤٢٤هـ.
٦٤. شرح مختصر الطحاوي، لأبي بكر الرّازي الجصاص (٣٧٠) تحقيق مجموعة من الباحثين، أعدّه للطباعة وراجعته: د. سائد بكداش، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٣١هـ.
٦٥. صحيح البخاري (٢٥٦)، مع فتح الباري لابن حجر، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٧٩هـ.
٦٦. صحيح مسلم (٢٦١)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٧٤هـ.
٦٧. الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لابن قيم الجوزية (٧٥١)، مطبعة المدني، ١٣٨١هـ.
٦٨. علم أصول الفقه، د. محمد الزحيلي، الطبعة الثانية، دار القلم، دبي ٢٠٠٨م.
٦٩. عناصر الانتاج في الاقتصاد الإسلامي، د. إسماعيل البدوي، النشر العلمي بجامعة الكويت، ١٤٢٣هـ.

٧٠. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر (٨٥٢)، المطبعة السلفية بالقاهرة، ١٣٧٩هـ.
٧١. فتح القدير على الهداية، لابن الهمام (٨٦١) ومعه العناية على الهداية للبابرتي، طبعة بولاق ١٣٠٠هـ.
٧٢. الفروق للإمام شهاب الدين القرافي (٦٨٤)، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ١٤٢٤هـ.
٧٣. فقه الزكاة: دراسة مقارنة لأحكامها، د. يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٢م.
٧٤. قصة الملكية في العالم، د. على عبد الواحد وافي (١٤١٢)، مكتب نهضة مصر، ١٣٧٧م.
٧٥. القواعد الكبرى، للعز بن عبد السلام (٦٦٠) تحقيق د. نزيه حماد، وعثمان ضميرية، دار القلم بدمشق ١٤٢٢هـ.
٧٦. القواعد في الفقه الإسلامي لابن رجب الحنبلي (٧٩٥)، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٦٨م.
٧٧. القيود الواردة على الملكية، لاشين محمد يونس، رسالة بمكتبة كلية الشريعة بالأزهر، ١٣٩٦هـ.
٧٨. كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي (القرن ١٢)، المؤسسة المصرية العامة، ١٣٨٢هـ.
٧٩. لسان العرب، لابن منظور الإفريقي (٧١١)، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.

٨٠. المبسوط، للسرخسي (٤٨٣)، دار المعرفة، بيروت، عن الطبعة الأولى بمصر.
٨١. المجموع شرح المذهب للنووي (٦٧٦)، الناشر زكريا علي يوسف، بدون تاريخ.
٨٢. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨)، جمع ابن قاسم، مكتبة المعارف بالمغرب، ١٤٠٠هـ.
٨٣. المحلى، لابن حزم الظاهري (٤٥٦)، مكتبة الجمهورية بالقاهرة، وطبعة دار الآفاق الجديدة.
٨٤. المدخل الفقهي العام، مصطفى أحمد الزرقاء، مطابع الأديب، دمشق، ١٣٩٢هـ..
٨٥. المذهب الاقتصادي في الإسلام، د. محمد شوقي الفنجرى، القاهرة، ١٩٨٤م.
٨٦. مسألة ملكية الأرض في الإسلام لأبي الأعلى المودودي (١٣٩٩)، دار القلم بالكويت، ١٣٨٩هـ.
٨٧. المسند، للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١) طبعة المكتب الإسلامي، وطبعة الرسالة بإشراف الأرنؤوط.
٨٨. المصباح المنير، للفيومي (٧٧٠)، تحقيق عبد العظيم الشناوي، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.
٨٩. معالم القرية في أحكام الحسبة لابن الأخوة القرشي (٧٢٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م.

٩٠. معجم المصطلحات الاقتصادية والمالية، د. نزيه حماد، دار القلم بدمشق، ١٤٣٠هـ.
٩١. المغني شرح مختصر الخرقى لابن قدامة المقدسي (٦٢٠) مكتبة الجمهورية بالقاهرة، ١٣٨٥هـ.
٩٢. مقدمة ابن خلدون (٨٠٨) مع كتابه التاريخ، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨١م.
٩٣. الملكية في الشريعة الإسلامية، للشيخ علي الخفيف، معهد البحوث والدراسات بالقاهرة، ١٩٦٩م.
٩٤. الملكية في الشريعة الإسلامية، د. عبد السلام العبادي، مكتبة الأقصى، الأردن، ١٣٩٥هـ.
٩٥. الملكية ونظرية العقد، للشيخ محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي بالقاهرة، ١٣٩٧هـ.
٩٦. الموافقات في أصول الشريعة، للشاطبي (٧٩٠)، دار المعرفة في بيروت، عن طبعة المكتبة التجارية بمصر.
٩٧. نظام الإسلام: الاقتصاد، الأستاذ محمد المبارك، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٤هـ.
٩٨. النظم الإسلامية، د. محمد عبدالله العربي، معهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة، ١٩٧٠م.
٩٩. نهاية الرتبة في طلب الحسبة، عبد الرحمن بن نصر الشيزري، عن طبعة لجنة التأليف والترجمة بمصر ١٩٤٦م.

١٠٠. نهاية السؤل شرح منهاج الأصول، للإسنوي (٧٧٢)، طبعة
صبيح و طبعة السلفية بالقاهرة، ١٣٤٥هـ.
١٠١. نهاية المطلب في دراية المذهب لإمام الحرمين الجويني
(٤٧٨) تحقيق د. عبد العظيم الديب، دار المنهاج بجدة،
بتمويل الهيئة الوطنية للأوقاف بدولة قطر، ١٤٣٠هـ.
١٠٢. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، للشوكاني (١٢٥٠)، مطبعة
مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٣٨٦هـ.

جدول المحتويات

المقدمة:	٣
أهمية البحث:	٦
إشكالية البحث:	٧
الدراسات السابقة:	٧
منهج البحث وطريقته:	٩
مفردات البحث ومصطلحاته:	٩
خطة البحث:	١١

المبحث الأول: مجالات دور الدولة الاقتصادي والاستثماري

أولاً - جباية الأموال العامة وإدارتها:	١٣
ثانياً - تنظيم الحياة الاقتصادية، واتخاذ الإجراءات التي تتحقق بها مصالح المجتمع:	١٦
ثالثاً - تأمين الحاجات الأساسية لمعيشة الأفراد (حد الكفاية):	١٩
رابعاً - تحقيق التكافل الاجتماعي:	٢٥
خامساً: تحقيق التوازن الاجتماعي:	٣٠
سادساً - الرقابة على النشاطات الاقتصادية:	٣٤
سابعاً - العمل على القيام بالفروض التضامنية في الجانب الاقتصادي:	٣٩

ثامناً - التدخّل لتنفيذ التعاليم الخُلُقِيَّة

والعقديَّة في ملكيَّة المال: ٤٢

تاسعاً - تخطيطُ الاقتصادِ

وتنميَّةُ مواردِ الدولة: ٤٥

عاشرًا - حماية الاستقلال الاقتصاديِّ

والاكتفاء الذاتي: ٤٩

المبحث الثاني: أسس دور الدولة في المجال الاقتصادي والاستثماري

أولاً- الأسس العقديَّة والخُلُقِيَّة: ٥٣

١ - نظرية الاستخلاف (الخلافة): ٥٣

٢ - ربانيَّة الحقوق (المصدر الإلهي للحقوق): ٥٥

٣ - المبادئ الخُلُقِيَّة: ٥٨

ثانياً- الأسس والقواعد التشريعية: ٦١

١ - المصالح المرسلة (نظرية الاستصلاح): ٦١

٢ - تعليل الأحكام بمصالح العباد: ٦٤

٣ - سدُّ الذرائع: ٦٧

٤ - الاستحسان: ٦٩

٥ - السِّياسة الشرعيَّة: ٧٠

٦ - قاعدة لا ضرر ولا ضرار: ٧٢

٧ - درء المفاسد مقدم على جلب المصالح: ٧٥

٨. تغيّر الفتوى والأحكام الاجتهادية بتغيّر الأزمان:.....٧٧
٩. مسؤولية الحاكم عن أحوال الرعية:.....٨١
- ١٠ - سلطة وليّ الأمر في تقييد المباح:٨٤
- ١١ - الوظيفة الاجتماعية للملكية:٨٨

المبحث الثالث: ضوابط الدور الاقتصادي والاستثماري

أولاً- أن تكون أساليب استثمار الدولة لأموال

- الخزينة العامة سائغة شرعاً:٩١
- ثانياً- الشورى في اتخاذ القرار:٩٣
- ثالثاً- أن تكون الاستثمارات مأمونة:٩٦
- رابعاً- مراعاة الأولويات المعتبرة والمصالح الراجحة:٩٧
- خامساً- أن تكون موازية ومكمّلة لاستثمارات القطاع الخاص، لا منافسة لها:١٠٠
- الخاتمة:١٠٤
- أهم المصادر والمراجع:١٠٧

صدر من هذه السلسلة

- ١- تأملات في سورة الفاتحة د. حسن باجودة
- ٢- الجهاد في الإسلام مراتبه ومطالبه أ. أحمد محمد جمال
- ٣- الرسول في كتابات المستشرقين أ. نذير حمدان
- ٤- الإسلام الفاتح د. حسين مؤنس
- ٥- وسائل مقاومة الغزو الفكري د. حسان محمد حسان
- ٦- السيرة النبوية في القرآن د. عبد الصبور مرزوق
- ٧- التخطيط للدعوة الإسلامية د. علي محمد جريشة
- ٨- صناعة الكتابة وتطورها في العصور الإسلامية د. أحمد السيد دراج
- ٩- التوعية الشاملة في الحج أ. عبد الله بوقس
- ١٠- الفقه الإسلامي آفاقه وتطوره د. عباس حسني محمد
- ١١- لمحات نفسية في القرآن الكريم د. عبد الحميد محمد الهاشمي
- ١٢- السنة في مواجهة الأباطيل أ. محمد طاهر حكيم
- ١٣- مولود على الفطرة أ. حسين أحمد حسون
- ١٤- دور المسجد في الإسلام أ. علي محمد مختار
- ١٥- تاريخ القرآن الكريم د. محمد سالم محيسن
- ١٦- البيئة الإدارية في الجاهلية وصدر الإسلام أ. محمد محمود فرغلي
- ١٧- القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته (١) د. محمد الصادق عفيفي
- ١٨- المرأة وحقوقها في الإسلام أ. أحمد محمد جمال
- ١٩- القراءات : أحكامها ومصدرها د. شعبان محمد اسماعيل
- ٢٠- المعاملات في الإسلام د. عبدالستار سعيد
- ٢١- الزكاة : فلسفتها وأحكامها د. علي محمد العماري
- ٢٢- حقيقة الإنسان بين القرآن وتصور العلوم د. أبو اليزيد العجمي
- ٢٣- الأقليات المسلمة في آسيا وأستراليا أ. سيد عبد المجيد بكر
- ٢٤- الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر د. عدنان محمد وزان
- ٢٥- الإسلام والحركات الهدامة معالي عبد الحميد حمودة
- ٢٦- تربية النشء في ظل الإسلام د. محمود محمد عمارة
- ط ١ (١٤٠٤هـ)، ط ٢ (١٤٢١هـ).
- ٢٧- مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي د. محمد شوقي الفنجرى
- ٢٨- وحي الله - حقائق وخصائص في الكتاب والسنة د. حسن ضياء الدين عتر
- ٢٩- حقوق الإنسان وواجباته في القرآن أ. حسن أحمد عبد الرحمن عابدين
- ٣٠- المنهج الإسلامي في تعليم العلوم الطبيعية أ. محمد عمر القصار
- ٣١- القرآن كتاب أحكمت آياته (٢) أ. أحمد محمد جمال

٣٢-	الدعوة في الإسلام عقيدة ومنهج	د. السيد رزق الطويل
٣٣-	الإعلام في المجتمع الإسلامي	أ. حامد عبدالواحد
٣٤-	الالتزام الديني منهج وسط	الشيخ عبدالرحمن حسن حبنكة
٣٥-	التربية النفسية في المنهج الإسلامي	د. حسن الشرقاوي
٣٦-	الإسلام والعلاقات الدولية	د. محمد الصادق عفيفي
٣٧-	العسكرية الإسلامية ونهضتنا الحضارية	اللواء الركن محمد جمال الدين محفوظ
٣٨-	معاني الأخوة في الإسلام ومقاصدها	د. محمود محمد بابلي
٣٩-	النهج الحديث في مختصر علوم الحديث	د. علي محمد نصر
٤٠-	من التراث الاقتصادي (١)	د. رفعت العوضي
٤١-	أسس المفاهيم الاقتصادية في الإسلام	د. عبد العليم عبدالرحمن خضر
٤٢-	الأقليات المسلمة في أفريقيا	أ. سيد عبد المجيد بكر
٤٣-	الأقليات المسلمة في أوروبا	أ. سيد عبد المجيد بكر
٤٤-	الأقليات المسلمة في الأمريكتين والبحر الكاريبي	أ. سيد عبد المجيد بكر
٤٥-	الطريق إلى النصر	أ. محمد عبدالله فودة
٤٦-	الإسلام دعوة الحق	د. السيد رزق الطويل
٤٧-	الإسلام والنظر في آيات الله الكونية	د. محمد عبد الله الشرقاوي
٤٨-	دحض مفتريات ضد إعجاز القرآن ولغته	د. البدر اوي عبد الوهاب زهران
٤٩-	المجاهدون في فطاني	أ. ضياء شهاب
٥٠-	معجزة خلق الإنسان بين الطب والقرآن	د. نبيه عبد الرحمن عثمان
٥١-	مفهوم القيادة في إطار العقيدة الإسلامية	د. سيد عبد الحميد مرسى
٥٢-	ما يختلف فيه الإسلام عن الفكر الغربي والماركسي	أ. أنور الجندي
٥٣-	الشورى سلوك والتزام	د. محمود محمد بابلي
٥٤-	الصبر في ضوء الكتاب والسنة	أ. أسماء عمر فدعق
٥٥-	مدخل إلى تحصين الأمة	د. أحمد محمد الخراط
٥٦-	القرآن كتاب أحكمت آياته (٣)	أ. أحمد محمد جمال
٥٧-	كيف تكون خطيباً	الشيخ عبد الرحمن خليف
٥٨-	الزواج بغير المسلمين ١ (١٤٠٦ هـ) ، ط ٢ (١٤٢١ هـ)	الشيخ حسن خالد
٥٩-	نظرات في قصص القرآن (١)	أ. محمد قطب عبدالعال
٦٠-	اللسان العربي والإسلام معاً في معركة المواجهة	د. السيد رزق الطويل
٦١-	بين علم آدم والعلم الحديث	أ. محمد شهاب الدين الندوي
٦٢-	المجتمع الإسلامي وحقوق الإنسان	د. محمد الصادق عفيفي
٦٣-	من التراث الاقتصادي للمسلمين (٢)	د. رفعت العوضي
٦٤-	تصحيح مفاهيم حول التوكل والجهاد	الشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة
٦٥-	لماذا وكيف أسلمت (١)	أ. أحمد سامي عبد الله

٦٦-	أصلح الأديان للإنسانية عقيدة وشريعة	أ. أحمد عبد الغفور عطار
٦٧-	العدل والتسامح الإسلامي	أ. السيد أحمد المخزنجي
٦٨-	القرآن كتاب أحكمت آياته (٤)	أ. أحمد محمد جمال
٦٩-	الحريات والحقوق في الإسلام	أ. محمد رجاء حنفي عبد المتجلي
٧٠-	الإنسان الروح والعقل والنفس	د. نبيه عبد الرحمن عثمان
٧١-	موقف الجمهوريين من السنة النبوية	د. شوقي بشير
٧٢-	الإسلام وغزو الفضاء	الشيخ محمد سويد
٧٣-	تأملات قرآنية	د. عصمة الدين كركر
٧٤-	الماسونية سرطان الأمم	أ. أبو إسلام أحمد عبد الله
٧٥-	المرأة بين الجاهلية والإسلام	أ. سعد صادق محمد
٧٦-	استخلاف آدم عليه السلام	د. علي محمد نصر
٧٧-	نظرات في قصص القرآن (٢)	أ. محمد قطب عبد العال
٧٨-	لماذا وكيف أسلمت (٢)	أ. أحمد سامي عبد الله
٧٩-	كيف نُدرّس القرآن لأبنائنا	د. سراج محمد وزان
٨٠-	الدعوة والدعاة .. مسؤولية وتاريخ	الشيخ أبو الحسن الندوي
٨١-	كيف بدأ الخلق	أ. عيسى العرباوي
٨٢-	خطوات على طريق الدعوة	أ. أحمد محمد جمال
٨٣-	المرأة المسلمة بين نظرتين	أ. صالح محمد جمال
٨٤-	المبادئ الاجتماعية في الإسلام	أ. محمد رجاء حنفي عبد المتجلي
٨٥-	التآمر الصهيوني الصليبي على الإسلام	د. عاصم حمدان علي
٨٦-	الحقوق المتقابلة بين الزوجين في الشريعة الإسلامية ..	د. عبد الله محمد سعيد
٨٧-	من حديث القرآن عن الإنسان	د. علي محمد حسن العماري
٨٨-	نور من القرآن في طريق الدعوة والدعاة	د. محمد الحسين أبوسم
٨٩-	أسلوب جديد في حرب الإسلام	أ. جهمان عايض الزهراني
٩٠-	القضاء في الإسلام	أ. سليمان محمد الحميضي
٩١-	دولة الباطل في فلسطين	الشيخ محمد سويد
٩٢-	المنظور الإسلامي لمشكلة الغذاء وتحديد النسل	د. حلمي عبد المنعم صابر
٩٣-	التجهير الصيني في تركستان الشرقية	أ. رحمة الله رحمتي
٩٤-	الفطرة وقيمة العمل في الإسلام	أ. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي
٩٥-	أوصيكم بالشباب خيراً	أ. أحمد محمد جمال
٩٦-	المسلمون في دوائر النسيان	أ. أسماء أبو بكر محمد
٩٧-	من خصائص الإعلام الإسلامي	أ. محمد خير رمضان يوسف
٩٨-	الحرية الاقتصادية في الإسلام	د. محمود محمد بابلي
٩٩-	من جماليات التصوير في القرآن الكريم	أ. محمد قطب عبد العال
١٠٠-	مواقف من سيرة الرسول ﷺ	أ. الأمين الحاج محمد أحمد

أ. عبد الرحمن خليف	اللسان العربي بين الانتشار والانحسار	١٠١-
السيد هاشم عقيل عزوز	أخطار حول الإسلام	١٠٢-
د. عبد الله محمد سعيد	صلاة الجماعة دراسة فقهية مقارنة	١٠٣-
د. اسماعيل سالم عبدالعال	المستشرقون والقرآن	١٠٤-
أ. أنسور الجندي	مستقبل الإسلام بعد سقوط الشيوعية	١٠٥-
د. شوقي أحمد دنيا	الاقتصاد الإسلامي هو البديل الصالح	١٠٦-
د. عبد المجيد أحمد منصور	توجيه وإرشاد الشباب المسلم نحو قضاء وقت الفراغ	١٠٧-
أ. السيد أحمد المخزنجي	في ظلال سيرة الرسول ﷺ	١٠٨-
د. ياسين الخطيب	المخدرات مضارها على الدين والدنيا	١٠٩-
أ. محمود محمد كمال عبد المطلب	أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	١١٠-
د. حياة محمد علي خفاجي	زينة المرأة بين الإباحة والتحریم	١١١-
د. سراج محمد وزان	التربية الإسلامية كيف نرغبها لأبنائنا	١١٢-
أ. عبد رب الرسول سيف	النموذج العصري للجهاد الإسلامي	١١٣-
أ. أحمد محمد جمال	المسلمون حديث ذو شجون	١١٤-
أ. نور الإسلام بن جعفر علي آل فايز	المسلمون في بورما .. التاريخ والتحديات	١١٥-
د. جابر المتولي قميحة	آثار التبشير والاستشراق على الشباب المسلم	١١٦-
أ. أحمد بن محمد المهدي	اللباس في الإسلام	١١٧-
أ. ناصر عبد الله العمار	الترف وأثره في المجتمع من خلال القرآن الكريم	١١٨-
أ. محمد أبو الليث الخير آبادي	أسس النظام المالي والاقتصادي في القرآن	١١٩-
د. اسماعيل سالم عبدالعال	المستشرقون والقرآن (٢)	١٢٠-
د. محمد سويد	الإسلام هو الحل	١٢١-
أ. محمد قطب عبد العال	نظرات في قصص القرآن (٣)	١٢٢-
د. محمد بهي الدين سالم	من حصاد الفكر الإسلامي	١٢٣-
أ. ساري محمد الزهراني	خواطر إسلامية	١٢٤-
أ. اسماعيل عبد الفتاح عبدالكافي	الإسلام ومكافحة المخدرات	١٢٥-
أ. صالح أبو عراد الشهري	دروس تربوية نبوية	١٢٦-
د. عبد الحلیم عويس	الشباب المسلم بين تجربة الماضي وآفاق المستقبل	١٢٧-
د. مصطفى عبد الواحد	من سيات الأدب الإسلامي	١٢٨-
أ. أحمد محمد جمال	خطوات على طريق الدعوة (١)	١٢٩-
أ. أحمد محمد جمال	خطوات على طريق الدعوة (٢)	١٣٠-
أ. عبد الباسط عز الدين	المسجد البابري قضية لا تنسى	١٣١-
د. سراج محمد وزان	التدريس في مدرسة النبوة	١٣٢-
أ. ابراهيم اسماعيل	الإعلام الإسلامي ووسائل الاتصال الحديثة	١٣٣-
د. حسن محمد باجودة	تسخير العلم والعمل لمجد الإسلام	١٣٤-
أ. أحمد أبو زيد	منهاج الداعية	١٣٥-

الشيخ. محمد بن ناصر العبودي	١٣٦-	في جنوب الصين
د. شوقي أحمد دينا	١٣٧-	التمنية والبيئة دراسة مقارنة
د. محمود محمد بابلي	١٣٨-	الشريعة الإسلامية شريعة العدل والفضل
أ. أنور الجندي	١٣٩-	سقوط الأيديولوجيات وكيف يملأ الإسلام الفراغ
أ. محمود الشرقاوي	١٤٠-	الطفل في الإسلام
أ. فتحي بن عبد الفضيل بن علي	١٤١-	التوحيد فطرة الله التي فطر الناس عليها
د. حياة محمد علي خفاجي	١٤٢-	لمحات من الطب الإسلامي
د. السيد محمد يونس	١٤٣-	الإسلام والمسلمون في ألبانيا
مجموعة من الأساتذة الكُتّاب	١٤٤-	أحمد محمد جمال (رحمه الله)
أ. أحمد أبو زيد	١٤٥-	المهجوم على الإسلام في الروايات الأدبية
د. حامد أحمد الرفاعي	١٤٦-	الإسلام والنظام العالمي الجديد
أ. محمد قطب عبدالعال	١٤٧-	من جماليات التصوير في القرآن الكريم
أ. زيد بن محمد الرماني	١٤٨-	الواقع الاستهلاكي للعالم الإسلامي
أ. جهمان بن عايض الزهراني	١٤٩-	الماسونية والمرأة
أ. اسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي	١٥٠-	جوانب من عظمة الإسلام
د. حسن محمد باجودة	١٥١-	الأسرة المسلمة في ضوء القرآن
د. أحمد موسى الشيشاني	١٥٢-	حرب القوقاز الأولى
أ. زيد بن محمد الرماني	١٥٣-	المفاهيم الاستهلاكية في ضوء القرآن والسنة النبوية
د. السيد محمد يونس	١٥٤-	المسلمون في جمهورية الشاشان
		وجهادهم في مقاومة الغزو الروسي
إعداد مجموعة من الباحثين	١٥٥-	القدس في ضمير العالم الإسلامي
إعداد مجموعة من الباحثين	١٥٦-	الطريق إلى الوحدة الإسلامية
د. جعفر عبدالسلام	١٥٧-	المركز القانوني الدولي لمدينة القدس
د. عبد الرحمن الخوراني	١٥٨-	الحوار النافع بين أصحاب الشرائع
أ. علي راضي أبو زريق	١٥٩-	الإنسان والبيئة
أ. محمود الشرقاوي	١٦٠-	الإسلام وأثره في الثقافة العالمية
أ. عبد الله أحمد خشيم	١٦١-	الموت .. ماذا أعدنا له ؟
د. محمود محمد بابلي	١٦٢-	زواج المسلمة بغير المسلم وحكمة تحريمه
أ. أنور الجندي	١٦٣-	عطاء الإسلام الحضاري
أ. عاطف أبو زيد سليمان علي	١٦٤-	إحياء الأراضي الموات في الإسلام
أ. محمد بن سليمان الأهدل	١٦٥-	أهمية يوم الجمعة وخطب مختارة
أ. خالد الأصـور	١٦٦-	البوسنة والهرسك .. حقائق وأرقام
أ. محمد بن ناصر العبودي	١٦٧-	المسلمون في لاوس وكمبوديا
أ. إبراهيم الدرعاوي	١٦٨-	المشكلات التربوية والدينية عند المسلمين
		في المجتمع الهولندي

١٦٩-	مفاهيم يجب أن تُصحح	أ. بغداد سيدي محمد أمين
١٧٠-	السنة النبوية المطهرة	الشيخ محمد علي الصابوني
١٧١-	نحو مشروع حضاري للإسلام	د. أحمد القديدي
١٧٢-	الإعلام الإسلامي رسالة وهدف	أ. سمير بن جميل راضي
١٧٣-	الشرعية والتشريع	أ. فاطمة السيد علي سباك
١٧٤-	ترجمات معاني القرآن الكريم	د. عبدالله عباس الندوي
١٧٥-	خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام	أ. زيد بن محمد الرماني
١٧٦-	الرحمة المهداة محمد رسول الله ﷺ	د. نزار بن عبد الكريم بن سلطان الحمداني
١٧٧-	المعاهدات الدولية في فقه الإمام محمد الشيباني	أ. عثمان بن جمعة ضميرية
١٧٨-	التكامل وتقسيم العمل الإقليمي بين الأقطار الإسلامية	د. محمد إبراهيم منصور
١٧٩-	شقائق الرجال وحل مسألة المرأة في المنهج الإسلامي	أ. حسني شيخ عثمان
١٨٠-	في غرب الهند	أ. محمد بن ناصر العبودي
١٨١-	في بلاغة الدعاء النبوي	د. عبد الرزاق محمد محمود فضل
١٨٢-	الإعلام الغربي والمؤامرة على الإسلام في أفريقيا	د. عبد العليم عبد الرحمن خضر
١٨٣-	منهجية البحث العلمي وضوابطه في الإسلام	د. حلمي عبد المنعم صابر
١٨٤-	معالم من الفكر التربوي عند علماء المسلمين	أ. د/ أحمد محمد الخراط
١٨٥-	أهل الحل والعقد صفاتهم ووظائفهم	د. عبدالله بن إبراهيم الطريقي حامد
١٨٦-	التربية في عهد الرسول [نشأتها وتطورها]	سالم عايض الحري
١٨٧-	الزكاة وتنمية المجتمع	السيد أحمد المخزنجي
١٨٨-	بلاد التتار والبلغار	محمد بن ناصر العبودي
١٨٩-	خطبة الجمعة	د. نزار عبد الكريم سلطان الحمداني
١٩٠-	عداوة الشيطان للإنسان كما جاء في القرآن	د. عبد العزيز بن صالح العبيد
١٩١-	السفارة والسفراء في الإسلام	د. عثمان بن جمعة ضميرية
١٩٢-	القدس الشريف حقائق التاريخ وآفاق المستقبل	أ. د. محمد علي حُلّة
١٩٣-	أعمال الحاج بعد النفر من منى	د. ياسين بن ناصر الخطيب
١٩٤-	التصريح بإثبات الأنجيل الأربعة	د. عبد الشكور بن محمد أمان العروسي
١٩٥-	الاعتقاد الصحيح في المسيح تحليل مخاطر الاستشمار في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق	محمد نور علي عبدالله
١٩٦-	المسيح عيسى بن مريم مصدق لما بين يديه في التوراة	د. عبدالله بن عبد العزيز الشيعي
١٩٧-	من معوقات الدعوة على ضوء الكتاب والسنة «ضعف الإيذان»	د. عبد المهيمن عبد السلام طحان
١٩٨-	معالم العلاقات الإنسانية في الإسلام	د. أحمد عبد الرحيم السايح

- ١٩٩- لمحات في سورة الأحزاب أ. د. حسن بن محمد باجودة
- ٢٠٠- جوانب التعارض بين عنصر الأئمة في المرأة د. عدنان بن حسن باحارث
- ٢٠١- منهج القرآن الكريم في إثبات عقيدة د. منظور بن محمد رمضان
البعث بعد الموت «تفسير موضوعي».
- ٢٠٢- تفسير القرآن الكريم مصادره واتجاهاته د. عبدالله بن الزبير بن عبدالرحمن
- ٢٠٣- الإسلام وعولمة الرأسمالية. د. عبدالحفيظ بن عبدالرحيم محجوب
- ٢٠٤- قصة أصحاب الخنة وقيمة النية في الشريعة الإسلامية د. ياسين بن ناصر الخطيب
- ٢٠٥- دلالة الأسماء الحسنى على التنزيه د. عيسى بن عبدالله السعدي
- ٢٠٦- الولاء والبراء بين الغلو والجفاء (في ضوء الكتاب والسنة) د. الشريف حاتم بن عارف العوني
- ٢٠٧- المحو والإثبات في المقادير د. عيسى بن عبدالله السعدي
- ٢٠٨- الطريق إلى نجاة الأولاد د. عبدالله إبراهيم اللحيان
- ٢٠٩- الإسلام وتهمة الإرهاب د. حسن عزوزي
- ٢١٠- رؤى تربوية تطويرية لمنهج الدعوة الإسلامية د. حسن بن عايل أحمد يحيى
- د. مسعود بن محمد القحطاني
- ٢١١- البلد الحرام - فضائل وأحكام د. ضياء الدين محمد مطاوع
إعداد كلية الدعوة وأصول الدين -
جامعة أم القرى بمكة المكرمة
- ٢١٢- الوجود الإسلامي في أمريكا- الواقع والأمل د. عثمان أبوزيد عثمان
- ٢١٣- مقاصد الشريعة تأصيلاً وتفعيلاً د. محمد بكر إسماعيل حبيب
- ٢١٤- الصحة والصحابة رضوان الله عليهم «رسالة أ. د. أحمد علي الإمام
تأصيلية في تحقيق عدالة الصحابة وذكر فضائلهم»
- ٢١٥- آثار العولمة على عقيدة الشباب د. عبدالقادر بن محمد عطا صوفي
- ٢١٦- المزاح في الإسلام د. حسن عبدالغني أبوغدة
- ٢١٧- أصول المخالفين لأهل السنة في الإيمان د. عبدالله بن محمد القرني
- دراسة تحليلية نقدية -
- ٢١٨- دلائل الإسلام أ. د. أحمد بن سعد الحمدان
- ٢١٩- الخواف الإسلامي بين الحقيقة والتضليل د. عطية فتحى الويشي
- ٢٢٠- دلالة المثلثات على التوحيد د. عيسى بن عبدالله السعدي
- ٢٢١- الفتنة، معناها، والحكمة منها، في ضوء الكتاب والسنة. د. إبراهيم بن عبدالله الدويش
- ٢٢٢- المنهج التربوي النبوي في معالجة مواقف من أخطاء أ. أحمد بن إسماعيل كتبي
أفراد في المجتمع المدني من خلال كتاب (السيرة
النبوية) لابن هشام المتوفي عام ٢١٨هـ.
- ٢٢٣- مسائل العقيدة ودلائلها بين البرهنة د. السيد رزق الحجر
القرآنية والاستدلال الكلامي.

- ٢٢٤- الحضارة الإسلامية وسطيتهما أ. السيد أحمد المخزنجي وموقفها من الآخر.
- ٢٢٥- الشيخوخة وكيفية تعامل الإسلام مع متغيراتها د. عبدالله بن ناصر السدحان
- ٢٢٦- العلاقات الثقافية الفكرية بين العالمين الإسلامي د. مفرح بن سليمان بن عبدالله القوسي والعربي في العصر الحاضر - الحواجز والجسور - .
- ٢٢٧- التنصير في أفريقيا د. عبدالرزاق عبدالمجيد أالارو
- ٢٢٨- أثر الإيمان في بناء الحضارة الإنسانية د. أحمد معاذ علوان حقي
- ٢٢٩- التعريف بالإسلام باللغات الأجنبية د. حسن عزوزي
- ٢٣٠- فلسفة الحرية الدينية - نظرة عقدية د. لطف الله خوجة
- ٢٣١- البناء التربوي للمجتمع المسلم الفعال د. هاشم بن السيد علي الأهدل
- ٢٣٢- ميثاق الإيمان د. عيسى بن عبدالله السعدي
- ٢٣٣- مقدمة في مصطلحات الفقهاء عن د. محمد ظاهر أسدالله المكي
- ٢٣٤- الأحكام الشرعية وأئمة مذاهبهم الأربعة، أصولهم الاجتهادية مدوناتهم الفقهية ومصطلحاتهم المذهبية. قضايا المسلمين في القصص الإسلامي المعاصر أ. يحيى حاج يحيى
- ٢٣٥- «نصر الله امرء اسمع مقالتي ...» د. عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالمحسن التركي «دراسة عقدية»
- ٢٣٦- السعادة والحياة «رؤية تربوية لمفهوم السعادة أ. عبدالكريم بن عوض اللبيني وأسبابها في حياة المسلم المعاصر» السلمي
- ٢٣٧- الرفق في السنة د. حسن محمد عبده جي
- ٢٣٨- الدين المعاملة د. منقذ بن محمود السقار
- ٢٣٩- التجديد في عرض السيرة النبوية، مقاصده وضوابطه د. محمد يسري
- ٢٤٠- ضوابط تشغيل النساء د. عدنان حسن باحارث
- ٢٤١- الأثر التعليمي لفن الرجز د. حسن محمد حسن محبوب
- ٢٤٢- أخلاقيات العمل (ضرورة تنمية ومصلحة شرعية) د. سعيد بن ناصر الغامدي
- ٢٤٣- النزاعات الأهلية في أفريقيا قراءة في الموروث د. آدم بـمـبـا السلمي الإسلامي.
- ٢٤٤- القراءة التجريبية للنصوص الشرعية د. سعد بن علي الشهراني وأثرها في افتراق المسلمين.
- ٢٤٥- المحكمات صام أمن الأمة وأساس الثبات د. الشريف حاتم بن عارف العوني
- ٢٤٦- مواقف المستشرقين من دعوة الشيخ محمد بن د. عبدالله بن عمر الدميحي عبدالوهاب الإصلاحية.
- ٢٤٧- العقيدة الإسلامية في القرآن الكريم، المنهج د. عثمان جمعة ضميرية والأركان والخصائص.
- ٢٤٨- حادثة الإفك ودلالاتها الفقهية والأصولية د. هاني أحمد عبدالرحمن عبدالشكور

د. عبدالله الزبير عبدالرحمن صالح	عقوبة المرتد وشبهات المعاصرين	٢٤٩-
أ. عبدالحق بن حقي بن علي التركماني	الدخول في أمان غير المسلمين وآثاره في.....	٢٥٠-
	الفقه الإسلامي	
د. عثمان جمعة ضميرية	وسطية الإسلام والأمة المسلمة في عصر العولمة.....	٢٥١-
أ.د. صالح بن علي أبو عراد	قراءات في التوجيه الإسلامي في العلوم التربوية.....	٢٥٢-
د. أحمد معاذ علوان حقي	منهج الراسخين في تدبر وحي رب العالمين.....	٢٥٣-
د. فيصل بن عبدالقادر بغدادي	التربية البيئية في الإسلام وأثرها في حماية البيئة	٢٥٤-
د. عبد الحميد بن عبد المجيد حكيم	الأساليب النبوية في تربية الشباب	٢٥٥-
د. محمود عبد الهادي دسوقي علي	لهذا أسلموا	٢٥٦-
د. منقذ بن محمود السقار	القنطرة والقصاص في الآخرة (جمع ودراسة)	٢٥٧-
أ.د. عبدالرحمن بن عبدالله بن عبد المحسن التركي		
د. أحمد سمير العاقور	صناعة الجليل - قراءة تحليلية في سيرة النبي ﷺ وسنته.....	٢٥٨-
د. عبدالقادر بن عبد الحافظ الشخيلي	منهج الوسطية في العقيدة والسلوك	٢٥٩-
د. محمد عبدالرؤف عطية السيد	الضوابط المنهجية لدراسة الفكر التربوي الإسلامي.....	٢٦٠-
أ.د. علي سيد أحمد الفرسي	عمر بن عبدالعزيز ومنهجه في التمكين للدعوة.....	٢٦١-
د. عبدالمهيمن عبدالسلام الطحان	دليل الأئمة والدعاة إلى إتقان مهارة الخطابة	٢٦٢-
د. نور الدين بولحية	مناهج الفقهاء في التعامل مع النوازل الفقهية.....	٢٦٣-
أ. أحمد مبارك سالم	الأسرة في الإسلام (حقوق وواجبات)	٢٦٤

هذا الكتاب

تظهر أهمية هذا الكتاب في اتساع سلطات الدولة في العصر الحديث، وازدياد تدخلها في المجال الاقتصادي، حيث ظهرت مذاهب وأفكار بين مؤيد ومعارض انطلاقاً من أسس فكرية ومذهبية.

كما أن البحث يتصل الوثق اتصالاً بقضية من أكثر القضايا أهمية، وهي تكييف العلاقة بين الفرد والدولة أو السلطة، والتوازن بين السلطة والحرية الفردية، ووظائف الدولة في النظريات السياسية.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك ما يركي هذه الأهمية: إذ يتعذر على الدولة القيام بإعادة الهيكلة الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتحقيق أهدافها ومقاصدها الشرعية إلا إذا كان لها دور فعال في مجال الاقتصاد، ويتعين عليها أن تترجم أهداف الإسلام ومبادئه وقيمه إلى واقع عملي.

وعلاوة على ذلك: ثمة عدد من الوظائف التي يتعين أداؤها لمصلحة الرفاهية العامة، ولكن قد لا يكون الأفراد راغبين في القيام بها، أو غير قادرين على ذلك، فردياً أو جماعياً، بسبب فشل السوق أو عدم قدرتها على حشد الموارد الكافية.

ولذلك فمن المناسب أن نعرض لوظيفة الدولة في النظام الإسلامي ودورها في المجال الاقتصادي والاستثماري بشيء من الإجمال.